جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وادارة الاعمال

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الـمـوضـوع:

تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر

من إعداد الطالب :

الطـيـبـي عبد الله

تحت إشراف أستاذ التعليم العالي:

زايـــري بلـقـاسـم

لجنة المناقشة :

سالم عبد العزيز	– أستاذ التعليم العالي	– جامعة وهران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	– أستاذ التعليم العالي	– جامعة وهران 2	مقررا
طيبي غالية	– أستاذ محاضر " أ "	– جامعة وهران 2	مناقشا
بلقوم فريد	– أستاذ محاضر" ب "	– جامعة وهران 2	عضو مدعو

السنة الجامعية :2015/ 2016

جامعة وهران 2

العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر

من إعداد الطالب :

الطـيـبـي عـبـد الله

تحت إشراف أستاذ التعليم العالي:

زايـــري بلـقـاسـم

لجنة المناقشة :

سالم عبد العزيز	– أستاذ التعليم العالي	– جامعة وهران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	– أستاذ التعليم العالي	– جامعة وهران 2	مقررا
طيبي غالية	– أستاذ محاضر " أ "	– جامعة وهـران 2	مناقشا
بلقوم فريد	– أستاذ محاضر" ب "	– جامعة وهران 2	عضو مدعو

السنة الجامعية : 2015/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي والسنين الطوال إلى العيون التي ظلت تراقب خطوات نجاحي، إلى التي لفِظتُ اسمها لأول مرة بدأت الكلام، أحلى تحفة تتواجد في قلبي، وأجمل لوحة أعْقِلُها في ذاكرتي، إلى التي حرمت نفسها من السعادة في سبيل إسعادنا فكانت كالشمعة تذوب من أجل أن تنير لنا الطريق.

إلى القلب الطيب والصدر الدافئ، إلى ريحانة قلبي: أمي الغالية.

إلى الهرم الذي ظل صامداً يحاكي الماضي ويعيش للحاضر، الذي علمني أن الحياة كفاح للصابرين، إلى الذي جعلني من خير أقراني، إلى من ربّاني و أحسن تربيتي، إلى أبي العزيز، أتمنى أن تسعدكما هذه الثمرة التي جنيتها.

إلى كل إخواني وأخواتي, الذين لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم.

إلى كل القلوب التي أحبّتني، ساعدتني, ساندتني، إلى كل من أَحَبَّهم قلبي ونسيَّهم قلمي, إلى كل هؤلاء أقدم إليهم ومن أعماق قلبي بتشكراتي الخالصة، إلى جميع زملائي في الدراسة طلبة الماجستير في الاقتصاد .

الطيبي عبد الله

الـتـشكـرات

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المولى الجليل على توفيقه في إتمام هذا الجهد العلمي المتواضع، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف: زايـــري بلـقاسـم الذي عمل ما بوسعه من أجل إخراج هذا العمل من بدايته إلى نـهايته.

وأخيراً أثمن جهد كل من ساهم من قريب أو بعيد على إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة واحدة فلكم مني فائق التقدير والاحترام..

الطيبي عبد الله

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تلعب المؤسسات الصناعية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث تساهم تلك المؤسسات في توفير مناصب الشغل وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المؤسسات وتحول دون تحقيق أهدافها المرجوة منها .

وتشير العديد الدولية من الدراسات الصناعية إلى أن السبب الرئيسي في المخاطر التي أدت إلى فشل تلك المشروعات في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة ،ومعايير متجانسة وعرض منتظم.

كذلك تعتبر المؤسسات الصناعية قيدا على الوظائف التي يتطلبها الدخول إلى العولمة مثل التدريب والابتكارات التكنولوجيا والمعلومات السوقية، مما يؤدى إلى عدم قدرة تلك المشروعات على جني ثمار التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلي، وبالتالي تتحقق الأرباح التي تحققها تلك المشروعات، لذلك فإن تلك المشروعات في الدول النامية لا تستطيع إدخال تحسينات وابتكارات على المنتجات والعمليات الإنتاجية، مما يحد من الفرص المتاحة للمؤسسات في الدخول إلى الأسواق الجديدة.

وترجع عديد من الدراسات أن السبب الرئيسي في تلك المخاطر هو عمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل ، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المؤسسات الصناعية سوءا كانت الصغيرة أو متوسطة يمثل العامل الرئيسي في التغلب على تلك المخاطر ومواجهتها، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المؤسسات، ومن هنا نشأ مفهوم " العناقيد الصناعية " والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا ومواجهة الأخطار التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة.

وتشمل مزايا العناقيد الصناعية (Industrial Cluster) تحقيق وفورات الحجم للمدخلات ، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ذلك لأن التعاون بين تلك المؤسسات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المؤسسات على التعلم من بعضها البعض، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات ، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية .

وعلى الجانب الآخر فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المشروعات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة العناقيد الصناعية باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الصناعية لهذه المؤسسات الصناعية، وتحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالي الجديد .

اتبعت عديد من الدول النامية فكر الاقتصاد الحر منذ أوائل التسعينات، وصحب ذلك اتخاذ الحكومات بعض السياسات التي تدعم وضع هذه الدول التنافسي في الأسواق الخارجية، وتمثلت إحدى هذه السياسات في دعم وتنمية فكرة العناقيد أو التجمعات الصناعية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول، فالمؤسسات الصناعية بوجه عام تواجه العديد من المخاطر في ما زالت تفتقر إلى العديد من مقومات التنافسية من إدارة واعية وأيدي عاملة ماهرة وآلات ومعدات متقدمة، ونظم إنتاج وتسويق تتسم بالكفاءة .

وتعتبر الجزائر من الدول التي حاولت إدخال العديد من الإصلاحات على القطاع الصناعي وتنظيمه حتى يتكيف مع هذه التغيرات في هيكلة التنظيم الصناعي، ولقد مرت المؤسسات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات وبالعديد من التجارب كما طبقت العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة النظر في البيئة التنظيمية والصناعية التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات، وكان الهدف من وراء هذه الاستراتيجيات تغيير بيئة المؤسسة ومحيطها بما يتلاءم والمنافسة الدولية.

ويعتبر التنظيم الصناعي وإعادة تنظيم الفضاء من بين أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات والسياسات الحكومية، كما أن تطبيق العناقيد الصناعية لم يرد ضمن مختلف هذه

الإصلاحات بهذا الاسم رغم وجود عناقيد صناعية ظهرت في العديد من المناطق ولكن بطريقة عفوية ولم تخضع لشروط ومعايير إنشاء مثل هذه العناقيد ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية .

1- الإشكالية الرئيسية :

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية:

" ما هو الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية لتحقيق التنمية الصناعية ؟"

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نتدرج في جملة من التساؤلات الفرعية :

*** ما هي العناقيد الصناعية ؟ وما هي معايير إنشائها ؟**

*** ما هي الاتجاهات الفكرية والنظرية للتنمية الصناعية والعناقيد الصناعية؟**

*** ما هي أهداف هذه التجمعات(العناقيد) على المستوى الإقليمي؟**

*** ما هو دور العناقيد الصناعية في الجزائر على المستوى المحلي لتحقيق مبادئ التنمية الصناعية المستدامة ؟**

2- فرضيات البحث :

انطلاقا من التساؤلات السالفة الذكر نسعى من خلال بحثنا اختبارإلى الفرضيات الآتية :

أ- الفرضية الرئيسية:

"**العناقيد الصناعية تحقق التنمية الصناعية و التوازن الإقليمي المستدام.**"

ب- الفرضيات الفرعية : بناء على الفرضية الرئيسية وبهدف اختبارها وأملا في تحقيقها ميدانيا سوف نطرح مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتعلقة بالعناقيد الصناعية ودورها في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية، والمتمثلة في:

* العناقيد الصناعية تراعي أبعاد التنمية الصناعية المستدامة التي تتمثل في العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والملائمة البيئية.

* العناقيد الصناعية تستجيب لاعتبارات التهيئة الإقليمية كما تستجيب لاعتبارات اقتصادية و اجتماعية وبيئية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهدا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

- يعتبر موضوع العناقيد الصناعية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والسياسة والإعلام على المستوى الدولي، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي وانفراد العالم بقطب واحد تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها ألمانيا وأمريكا.
- الدور الكبير الذي تلعبه العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية .

4- أهداف الدراسة :

بناء على تحديد إشكالية البحث فإن الغرض الأساسي لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1) الانتشار الجغرافي للعناقيد الصناعية يهدف إلى توزيع التوطن الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية وذلك سعيا و راء تحقيق أهداف التوازن الجهوي والقضاء تدريجيا على التناقضات الكبيرة بين مناطق البلاد بالاتجاه أو المناطق الداخلية المتخلفة بالخصوص وهذا ما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة.
2) إن توسع وانتشار المناطق الصناعية يؤدي إلى تنمية وتطوير الصناعات المحلية أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة ولمتوسطة، أولتي تهدف إلى توسيع قدرات الإنجاز الوطني وتثمين الطاقات المحلية وتوزيع أحسن للعمل والكفاح ضد الفوارق الجهوية وتكثيف الشبكة الصناعية والاندماج فيما بين الصناعات.
3) تساعد هذه الدراسة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل إنشاء المناطق الصناعية وأثرها فيما بعد على البيئة والمجتمع، من أجل الحفاظ على الثروات الخاصة والعامة وإبرازها دائما في المظهر الحضاري الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة الذي يجب أن يتوافق مع مبادئ التنمية الصناعية .
4) تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية .
5) التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.

5- حدود الدراسة:

لكي تكون هذه الدراسة أكثر دقة وموضوعية فإن مجالها تابع لمتغيرين اثنين هما:

- **متغير الزمن:** حيث حددت الفترة الزمنية بالنسبة للتجمعات الصناعية :

في الجزائر من بداية الاستقلال 1962 إلى الثلاثي الأول من 2014 وهذا راجع إلى أن الأولى تعبر عن بداية الدولة الجزائرية المعاصرة (تاريخ الحصول على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي)، أما الثانية فتتحكم فيها مصادر الحصول على الإحصائيات من الهيئات المختصة (الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار) .

- **متغير المكان (الفضاء) :**

إن دراستنا لموضوع العناقيد الصناعية يرتكز على:

ميلادها في الدول الأوروبية وبالتحديد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة التوطين الصناعي، مرورا بتوزيع المناطق الصناعية إقليميا إلى إستراتيجية العناقيد الصناعية الاستشرافية، أما دراستنا لدور العناقيد الصناعية في الاقتصاد الجزائري خصوصا العناقيد الصناعية في المجال التكنولوجي في الجزائر، وآفاقها المستقبلية في القرن الواحد والعشرين في ظل إستراتيجية العناقيد الصناعية.

6- منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة .

7- أدوات الدراسة :

أثناء انجازنا لهذه الدراسة اعتمدنا على مراجع مختلفة من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية، بالإضافة إلى المقابلات والإحصائيات، زيادة قمنا بدراسة التجربة الجزائرية لهذه الإستراتيجية العناقيد الصناعية وذلك من خلال دراسة العنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله بالعاصمة ، مع دراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الإستراتيجية وكذا طرح الحلول والتحديات المستقبلية.

8- الدراسات السابقة:

على مستوى الدراسات السابقة هناك القليل جدا من الدراسات و تتمثل فيما يلي على سبيل المثال :

1- محمد خيري، توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية، المجلة القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنا ئية، العدد الثاني، مصر، ماي 1985.الذي توصل إلى الموقع الأمثل Optimal Location للمشروع الصناعي، وهو الاتجاه الذي سلكه الفريد حيث حاول أن يحدد الموطن الأمثل بفرض وجود جميع عوامل التوطن الصناعي.

2- هوشيار معروف، " التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003. حيث حدد العوامل الأساسية للتوطين الصناعي انطلاقا من الارتباط الرأسي والارتباط الأفقي، الارتباط الخطي والارتباط الفني .

3- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر،2000 . حيث توصل الكاتب إلى أن الحيز المكاني يحتوي على عدد لانهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها المشروعات الصناعية وتختلف وجهات النظر في اختيار وتحديد وترتيب العوامل الخاصة بالتوطين الصناعي بين المتخصصين طبقا لاختلاف التخصصات والمعايير بين الباحثين.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك، دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004. حيث عملت هذه اللجنة على تعريف العناقيد الصناعية على أنها " تجمعات تضم مجموعة من مؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ".

5- د. زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر– العدد السابع 2007 . حيث استخلص المزايا التي تترتب عن قيام العناقيد الصناعية، وذكر

منها زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحسين فرص التصدير مما ينعكس الاقتصاد ككل.

6- ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر " دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد رسالة دكتورة منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة ، 2004 ، الذي أعطى نموذج ناجحا لإستراتيجية العناقيد الصناعية " تجربة وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية".

7- براق محمد، بوسبعين تسعديت، إستراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011. حيث اقترحا إلى أن الإستراتيجية الصناعية الجديد في الجزائر ترتكز على أربعة عناصر أساسية وهي اختيار القطاعات والانتشار القطاعي للصناعة وتوسعها وسياسات التطور الصناعي.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول :

تعد الصناعة حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي و اجتماعي وحضري في أي وحدة مكانية ، لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي . إذا أنها تعد العمود الفقري لتطوير كافة القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي، وبتعبير آخر فإن حجم الوفورات المجتمعية الناجمة عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية .

إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة تمثل خطوة أساسية ومهمة لتوطين الأنشطة الصناعية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة والمحددة لعملية توطين النشاطات لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة، كما يتطلب تطوير الصناعة توفير التجهيزات المناسبة إضافة البنى التحتية (الطرقات،السكك الحديدية، سائل النقل وال مواصلات الحديثة والتجمعات سكنية ....الخ).

و سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار الاستعراض النظري للتوطين الصناعي من خلال معالجة النقاط التالية :

- ماهية التوطين الصناعي .
- نظريات التوطين الصناعي .
- الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي .

المبحث الأول : الإطار العام التوطين الصناعي .

المطلب الأول : ماهية التوطين الصناعي .

1- تعريف التوطين الصناعي .

لا يمكن للتنمية أن تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها لتتجسد أثارها في البنية المحيطة بها، أو بدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إن كانت التنمية تبدأ مفهوما بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية و تتجسد بالمستقرات البشرية.

لذلك فالتنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تشمل إستراتيجية واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة الأمد، ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالمكان وتظهر بسلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات ذلك المكان، معتمدة على التحكم بحجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى انتفاع ممكن بأقل مدة زمنية ممكنة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .[1]

وتبعاً لهذا المفهوم فإن معظم المؤسسات الصناعية الصغيرة تحاول أن تتوطن بالقرب من المراكز الصناعية حتى تمكن عمالها القادرين على أداء العمليات الصناعية بأقل مجهود ممكن، وعموماً يمكننا القول إن هناك العديد من المفاهيم للتوطين الصناعي أو ما يصطلح عليه تسميته بمشكلة اختيار الموقع [2].

التعريف الأول : يعرف التوطين الصناعي على أنه تحديد الموطن الأمثل Optimal Location للمشروع الصناعي، وهو الاتجاه الذي سلكه الفريد فيبر حيث حاول أن يحدد الموطن الأمثل بفرض وجود جميع عوامل التوطن الصناعي، مثل مصادر المادة الخام، حجم الأسواق والمعامل الفنية للإنتاج ثابتة، وأن المتغير الوحيد هو نفقات النقل في رأي الفريد[3] .

1 – مصطفى جليل إبراهيم، **آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الديالي،العدد40،2009 ص: 04 .

2 – تعريفات التخطيط الإقليمي و نظريات التنمية الإقليمية ، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:
www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/2.pdf ،23 تم الاطلاع عليه: 05- 2014 ص : 07 .

3 – محمد خيري ، **توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية** ، **المجلة القومية** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثاني ، مصر ، ماي 1985، ص: 65.

من هنا نستنتج أن هدف فيبر الأساسي هو تحديد موقع الإنتاج الذي يضمن وصول نفقات نقل السلع وعناصر الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن .

التعريف الثاني : التوطين عند فون تونن (Von Thünen)

قام " فون تونن" " (Von Thünen) " عام 1826، بوضع نموذجه انطلاقا من تجربته الخاصة كعالم اقتصاد زراعي و كمزارع في شمال ألمانيا دامت قرابة الأربعين سنة استخلص منها أهم الاستنتاجات حول توطن مختلف الزراعات والعوامل التي تتحكم فيه.[1]

يعتبر " فون تونن" أن هناك أربع عناصر أساسية تحدد توطن مختلف الأنشطة الفلاحية تتلخص في تكلفة الإنتاج وتكلفة النقل، والسعر المتداول في السوق ،والتربة التي تحدد المردود.

فدخل المزارع يخضع في النهاية لهذه الرباعية من العناصر، ويمكن أن نعتبر أن الدخل الفلاحي تحدده أساسا العناصر الأربعة، ويبرز النموذج تأثير السوق على تنظيم المجال الزراعي وأهمية المسافة وبصفة غير مباشرة تكلفة النقل التي تمثل العامل المحدد في توطن الأنشطة الفلاحية وتوزع الزراعات على المجال. فعلى المستوى العالمي نجد نفس التنظيم حول مراكز الاقتصاد العالمي وهي أمريكيا وأوروبا واليابان[2].

التعريف الثالث: يتناول مفهوم التوطين الصناعي على أنه تحديد الأسباب التي تحكم أو تؤدي إلى توطن نوع معين من الصناعات في مكان ما، دون غيره أو منطقة دون غيرها بالإضافة إلى الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي ساعدت على توطنها في هذه

[1] Jean-Alain HERAUD et René KAHN : « **L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance à l'analyse des stratégies urbaines** », Bureau d'économie théorique et appliquée, Strasbourg, novembre 2012, page 3 .

[2] – ممدوح محمد مصطفى: **إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية فى مصر**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة 2004، ص 26

المنطقة أو المناطق ، والهدف هو تحديد العوامل والأسباب التي تعمل على جذب وتوطين هذه الصناعات في مكان دون غيرها [1].

والنظرة الفاحصة والمتأملة تؤكد ارتباط الاتجاهين الوثيق ، لأن تحديد الموقع الأمثل لمشروع صناعي معين لا يمكن أن يتم دون تحديد دقيق ودراسة تفصيلية لأهم العوامل التي تحكم طبيعة نشاطه [2].

التعريف الرابع : التوطين الصناعي يعني اختيار وسط وبيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة[3].

أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافيا للبلاد ، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا، ذلك فان الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة لتعيين الإقليم أو المنطقة التي ترغب في تنميتها ، وأصحاب المشاريع الصناعية يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم[4] .

وكما هو معلوم أن التوطين الصناعي يختلف عن التوطن الصناعي، فمن حيث المعنى فان التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد[5] .

أما التوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية و إنما تعني انه لا يخضع إلى توجه مركزي مباشر، وهو يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجهات الدولة من خلال

1- مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر ، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،مصر ، 1999 ، ص : 118.

2 – الدكتور حسين عمر ، **التخطيط الاقتصادي** ، دار المعارف مصر ، 1967، ص : 87 – 88 .

3 – Amor Belhedi : "**Les modèles de localisation des activités économiques**,2010 , p: 8.

4 – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني ، **الاقليم والتخطيط الاقليمي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2006 ص 209.

5 – مكتب العمل الدولي ، **تعزيز المنشآت المستدامة** ، البند السادس من جدول الأعمال ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 96 ، جنيف ، سويسرا، 2007 ،.ص 07

آليات معينة مشجعة ومقيدة تتمشى مع الأهداف العامة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات .[1]

من خلال التعاريف السابقة التي حاولت الإحاطة بمفهوم التوطين الصناعي، يمكن القول أن هذا الأخير يسعى بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقاربا في متوسط الدخل، مستوى المعيشة و التقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة و توطن الصناعة ، توزيع الخدمات، تخفيض حدة البطالة و تحسين مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدل النمو، فأولويات التنمية المكانية تتباين بين إقليم و آخر، فقد تكون أولوية الأهداف في إحدى الأقاليم هو زيادة متوسط دخل الفرد، في حين تنتقل الأولوية في إقليم ثان إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة لذلك الإقليم، و يكون في إقليم ثالث زيادة فرص العمل و تخفيض معدلات البطالة و قد تكون هناك أكثر من هدف لأحد الأقاليم .

2- العوامل الأساسية لتوطين الصناعي .

وفي هذا الصدد يأخذ هذا الارتباط أشكالاً مختلفة يمكن تصنيفها كما يلي :

2 1- الارتباط الرأسي :

حيث تنفصل المصانع عن بعضها ويتولى كل منها القيام بمرحلة معينة في إنتاج السلعة[2]. مثال ذلك صناعة الحديد والصلب حيث يتم صهر الخامات واستخلاص الحديد من الأفران العالية، ثم يحول الإنتاج إلى صلب في مصنع الصلب، ثم ينتقل الإنتاج إلى مصنع الدرفلة حيث يتم تشكيله ثم إلى المصانع الهندسية، ومثال آخر على ما تقدم صناعة الغزل والنسيج حيث ينتقل القطن أولاً إلى المحالج ومنها إلى مصانع الغزل، ثم مصانع النسيج وأخيراً مصانع الصباغة والتجهيز[3] .

---

1 – .محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة**، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2000 ، ص : 25 .

2– د. نزيه أبو صالح و د. عبد الفتاح أبو بكر – **الاقتصاد الهندسي** ، المطبعة الجديدة ، دمشق 1983 ص 185، 202.

3 – هوشيار معروف،" **التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية**"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 90 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003، ص : 23

2 2 -الارتباط الأفقي :

وفيه نجد مصانع منفصلة ينتج كل منها جزءاً من سلعة، وتتجمع هذه الأجزاء في مصانع التجميع لإنتاج السلعة كاملة الصنع، ومثال ذلك معظم الصناعات الهندسية وخاصة صناعة السيارات والطائرات[1] .

2 3 -الارتباط الخطي :

وفيه ينتج المصنع سلعة أو يقدم خدمة خاصة إلى العديد من المؤسسات الصناعية، مثال ذلك مصانع قطع الغيار والتعبئة والتغليف .

2 4 -الارتباط الفني :

حيث ترتبط صناعة أو تنجذب بعدة صناعات أخرى فنياً، كالخدمات الصناعية والخدمات المعملية والاستشارات الفنية المختلفة [2] .

وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد موقع الصناعة أو التوطين الصناعي :

2-4-1- الطاقة :

تعتبر الطاقة أحد المقومات المهمة في قيام وتطور الصناعة ويتأثر دورها في توطين الصناعة من خلال إمكانية الإحلال بين المصادر المختلفة لها، حيث يؤدي ذلك إلى التخفيف من تأثير مصدر معين على عملية التوطن الصناعي.

إضافة إلى الكفاءة في استخدامها مما يؤدي إلى الاقتصاد في الكميات المطلوبة منها ومن ثم انخفاض الأهمية النسبية لها في عملية التوطن. كما أن الطاقة تساهم في ازدياد الأهمية النسبية والعددية للصناعات ذات الاستخدام الضئيل للطاقة[1].

[1] – صالح حسن ، **إلى جغرافية الصناعة** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1985، ص : 261.

[2]– يوسف محمد ياسر يوسف الساعد ، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي** ، حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2004 ، ص : 14 .

2-4-2- المواد الخام :

يلعب توافر المواد الخام دوراً مهماً في توطين الصناعة خاصة التي تستخدم عدداً محدودا منها، و يتضاءل هذا الدور في حالة استخدام الصناعة لعدد كبير منها، وعليه يجب تحديد المواد التي تعتمد عليها الصناعة بصفة أساسية وأهميتها النسبية في تكاليف الإنتاج[2].

وفي هذا الصدد يمكن تصنيف المواد الخام إلى ثلاثة أنواع هم :

- المواد الخام سريعة التلف التي تفقد خصائصها وصلاحيتها للاستغلال مع طول مسافة النقل، لأنها لا تتحمل النقل لمسافات بعيدة أو بوسائل بطيئة (كالخضراوات) ولذلك تقام المصانع التي تعتمد على هذه الخامات بالقرب منها .
- المواد الخام ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم التي تكلف نفقات كبيرة في نقلها، ومن ثم تتوطن الصناعات التي تعتمد عليها بالقرب منها [3].
- المواد الخام الأخرى التي لا تتطلب توطين الصناعات التي تعتمد عليها قريباً منها ، مثل الصناعات الهندسية والكهربائية .
- وأخيراً تجدر الإشارة إلى انخفاض الأهمية النسبية للمواد الخام كأحد عوامل التوطين الصناعي في الوقت الحالي، حيث أصبح في الإمكان قيام الصناعة في مناطق قد لا تتوافر فيها هذه المواد، ويرجع ذلك إلى تطور نظم ووسائل النقل، والتطور التكنولوجي في عمليات الإنتاج ، وتوافر رأس المال الذي يسهل الحصول على هذه الخامات من مصادرها المختلفة[4] .

---

[1]- د. نزيه أبو صالح و د. عبد الفتاح أبو بكر، **مرجع السابق** ، ص : 208 .

2- مكتب العمل الدولي ، **تعزيز المنشات المستدامة** ، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 96 ، 2007 ،ص : 08

[3] - ناصر مراد. **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** . مجلة بحوث اقتصادية عربية.العدد46،2009. ص ص :108-109.

[4] - موسى بن منصور ، **البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية**، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج ، 17-18ماي 2010، ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

2-4-3- القوى العاملة :

يعتبر توافر القوى العاملة أحد العوامل المهمة المؤثرة في توطين المشروعات فتكلفة العمل لا تتوقف فقط على انخفاض الأجور، وإنما ترتبط بإنتاجية العمل التي تتوقف بدورها على اليد العاملة الماهرة والمدربة.

وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أن أهمية عنصر العمل في توطن المشروعات لا يجب النظر إليه من ناحية انخفاض الأجور، ولكن أيضا من ناحية إنتاجيته فقد يترتب على انخفاض الكفاءة الإنتاجية، تلاشي الآثار التي تنجم عن انخفاض الأجور، وبالتالي لا يؤثر هذا الانخفاض أي تأثير يُذكر على التوطن.

وبوجه عام يمكن القول إن الاتجاه نحو تحديد حدود دنيا للأجور تتعادل في جميع أقاليم الدولة الواحدة، من شأنه أن يقلل من أثر الاختلاف في مستويات الأجور الحقيقية على التوطن، يضاف إلى ذلك أن آثار انخفاض الأجور قد تنعدم أيضاً إذا أُقترنت بارتفاع نفقات النقل بحيث تفوق الزيادة في نفقات النقل الوفورات التي تنجم عن انخفاض الأجور، وكذلك يتضاءل أثر انخفاض الأجور إذا أدى التوطن في منطقة معينة نتيجة لهذا الانخفاض إلى التضحية بالوفورات الخارجية التي يمكن أن يحققها المشروع في منطقة أخرى ، بحيث تزيد هذه الوفورات على نفقات الأجور

2-4-4- رأس المال :

يلعب رأس المال دورا مهماً في إنشاء وتوطين الصناعة وتطورها، فالصناعة بوجه عام تحتاج إلى نوعين أساسين من رأس المال[1] :

- رأس المال الثابت : ويتمثل في المباني والآلات والمعدات وكافة الأصول الثابتة، ويسمى برأس المال العيني.

[1] – هويشار معروف، **تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري،الطبعة الأولى**، عمان،دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2006 ص : 343.

- رأس المال المتغير : ويشمل تكلفة المواد الخام والطاقة وأجور العمال والسلع الوسيطة.... الخ ، ويطلق عليه رأس المال النقدي .

وتعتبر قلة رؤوس الأموال إحدى العقبات الأساسية التي تعترض عملية التصنيع في البلدان النامية (التي تتسم بانخفاض مستوى المعيشة وبالتالي ضآلة المدخرات فيها) ، حيث يعتبر تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للصناعة أمراً صعباً، ومسألة على قدر كبير من الأهمية[1] .

2-4-5- السوق .

يعتبر وجود السوق الواسع والكافي لاستيعاب الإنتاج أهم مقومات قيام وتطور الصناعة، ويتوقف حجم السوق على عاملين أساسيين هما :عدد السكان، ومستوى المعيشة الذي يحدد القدرة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق[2] .

وتبرز أهمية السوق بالنسبة لتلك الصناعات التي تمثل فيها تكلفة نفقات المنتجات النهائية إلى الأسواق نسبة عالية ضمن جملة التكلفة النهائية، تفوق تكاليف نقل المواد الخام اللازمة لها [3] .

2-4-6- النقل

تمثل نفقات النقل دوراً مهماً في توطين المشروعات الإنتاجية وتعتبر أكثر نفقات المشروع أهمية ،وترى نظريات التوطن المختلفة أنها من أهم العوامل التي تؤثر على عملية توطن المشروعات.

وبداية تشمل تكاليف النقل جميع نفقات نقل المواد والمنتجات النهائية، حيث تنقسم بذلك إلى نوعين:

---

[1] – محمد الهواري،" **القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل**"، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل المنظم من طرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الدوحة 15-16 نوفمبر 2008 ، ص : 23- 24 .

[2] – فيليب جيجو، وآخرون، **الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية**، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005،ص : 28

[3] – طالب عوض وراد ، **المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد 04 ، 2010.

أ- **تكاليف التجمع** : ويقصد بها تكلفة نقل المواد الخام إلى مواقع الإنتاج [1].

ب- تكاليف التوزيع : وتتمثل في نفقة نقل وتوزيع المنتجات النهائية من مواقع الإنتاج إلى السوق وتعتمد تكلفة النقل على العديد من العوامل أهمها : طول المسافة، وسيلة النقل، حجم وكمية المواد المنقولة وطبيعتها، وتختلف أهمية هذه التكاليف باختلاف الصناعات[2] .

كما لا ننسى هناك عوامل متعددة ليست لها سمة الاقتصاد والتي تؤثر في توطن الصناعة ومنها العوامل الجغرافية ذات الصلة بالمناخ واعتبر " فريدريك ليست" المناخ أنه العامل الرئيسي الذي يحكم توزيع الصناعة، وقد أكد أن المناطق المعتدلة هي المكان الطبيعي لصناعة الآلات، على عكس المناطق الحارة أما اليوم فمن المعروف أن الإنسان يستطيع أن يقلل من تأثير الفروق المناخية .

ويلاحظ أنه حينما تكون الضرائب باهضة فإن جذب الصناعات يكون ضعيفاً، والخضوع للعادة التي تتصل بالتوطن والرغبة في الراحة والربح المتوقع من التسهيلات التعليمية والترويحية[3] .

---

[1] – محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، عمان ،دار زهران،1998، ص 90.

[2] – وائل وجيه رضا البظ ، **محددات إنشاء المدن الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004ص : 21.

[3] – محمد خيري ، **توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية** ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، العدد الثاني،مصر، ماي 1985 ، ص : 65 .

الشكل رقم (1-1): يوضح أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند التوطين الصناعي .

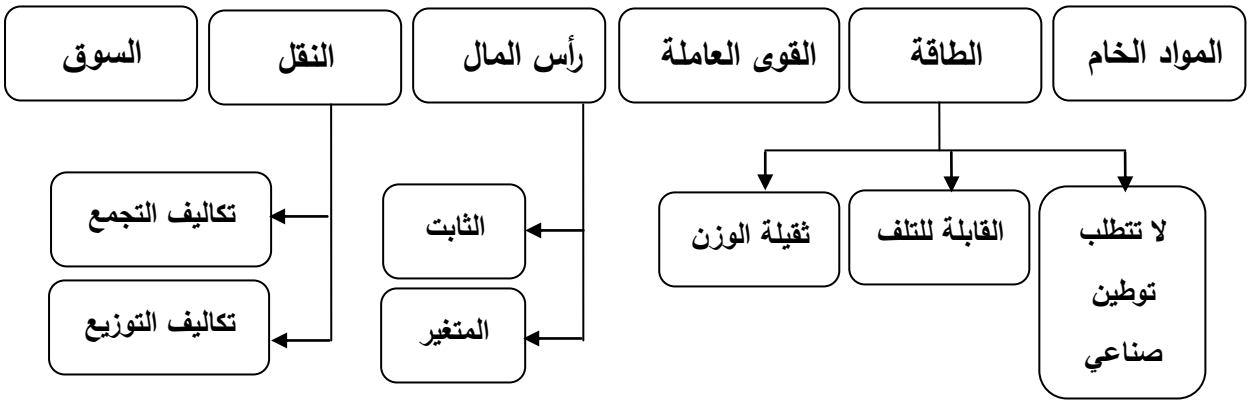

المصدر: من إعداد الطالب

كما يمكن تصنيف عوامل التوطين الصناعي كالآتي :

أ- العوامل الاقتصادية :

تشمل المواد الأولية والعمل والسوق ونفقة العمل والوقود والكهرباء .

ب - عوامل اجتماعية :

تقوم الصناعة بجذب آلاف الأسر إلى منطقة التوطن أي الهجرة إليها[1] .

ج - عوامل تاريخية :

تفيد في التعرف على تاريخ التوطن في دولة ما، أو تجارب الدول والاتجاه العام والظروف .

د - العوامل الطبيعية :

اختيار أفضل موقع مناسب : تعتبر مشكلة اختيار الموقع الصناعي المناسب من المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي مهما كانت طبيعة صاحب المشروع[1].

[1] - عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف،" **هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب والآثار ووسائل العلاج** .www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=9594 ، 23- 09-2009 .

لأن العشوائية في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق المشروع وفشله في تحقيق أهدافه كما قد تؤثر سلبيا على البيئة عامة، فذلك يرجع إلى التقليل من أهمية الاستقصاءات المتخصصة التي يجب أن تسبق عمليات التوطين[2] .

والبحث عن أفضل موقع ما هو في الواقع إلا محاولة احتمالية لا أكثر ولا اقل بسبب عدم وجود قواعد رياضية لحل هذا المشكل، وبمجرد ما نبدأ نفكر للحل المثالي لمشكل التوطين يظهر لنا جليا أن الحل ليس بسيطا كما يتصوره الإنسان العادي و أفضل المواقع للم ؤسسات الصناعية ما هي في الواقع إلا مواقع احتمالية وتقديرية[3] .

وليس هناك أي دليل قاطع على أن هذه المواقع هي أحسن مواقع في الوسط توصل إليها الإنسان، وقد تكون هناك مواقع أفضل منها تستطيع أن توفر جهود وتكاليف من هذه المواقع، وهذهالمواقع المجهولة يطلق عليها أحيانا المواقع الاحتمالية التي يمكن أن يتوصل إليها الإنسان عند البحث على أفضل موقع . [4]

في جميع الأحوال فان الدولة مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بصفتها الطرف الذي يسهر على مصالح المجتمع ويمثل إرادة الشعب، فإنها مطالبة بوضع معايير وشروط توطين المؤسسات الصناعية في البيئات المختلفة، الأمر الذي يقيد حرية صاحب المشروع بآليات موجهة .

مما سبق يلاحظ من الناحية النظرية إن التوطين الصناعي يخضع من حيث التوجيه إلى نوعين من المعايير :

---

[1] – على أحمد عتيقة وسميح مسعود،" **النفط والمشروعات العربية المشتركة**"، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص 1988،ص 81 .

2 – زوينة ريال، **المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، معهد .العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997 ص 83

3 – مجلة جغرافية المغرب، مجلد 15 ، عدد 1 و2 ، الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب ،1937 ص 34 .

4 – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني ، **الإقليم و التخطيط الإقليمي**،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 209.

– معايير مصالح المشروع ويرعاه صاحبه .

– معايير مصالح الوسط وترعاها الأجهزة المعنية في الدولة والهيئات المختلفة وبعض المنظمات والجمعيات الغير الحكومية.

والخلاصة أن توطين الصناعة يحتاج إلى أيادي عاملة كثيرة ومواد خام ضرورية ورؤوس أموال وأسواق متوفرة ووقود، ويعتبر العاملان المواد الأولية والسوق أهم هذه العوامل، فإذا تساوت العوامل الأخرى قامت الصناعة بالقرب من السوق أو بالقرب من المواد الأولية.

والعبرة في المفاضلة بين هذين الموقعين تكلفة نقل كل من المواد الأولية أو السلعة المصنوعة، فإذا كانت المادة الأولية كبيرة الحجم وتكلف كثيراً في نقلها بالنسبة لقيمتها تم إنشاء المشروع بالقرب من المادة الخام، أما إذا كانت السلعة المصنوعة هي التي تتصف بهذه الصفة أي ارتفاع تكلفة النقل، فإن المصنع يقام بالقرب من السوق.

ويمكن القول إنه كلما انخفضت تكاليف النقل نتيجة التقدم الفني كلما سهل اختيار الموقع وقد يجذب المشروع إلى منطقة معينة قيام الصناعة فيها أو صناعات أخرى في تلك المواطن، فالمشروع الذي يقوم في منطقة صناعية يحقق ما يسمى بالوفورات الخارجية التي تتمثل في الاستفادة من الخدمات والمنافع الموجودة عادة في هذه المناطق مثل وجود مباني معدة للمصانع .

3– مراحل التوطين الصناعي .

يتم اتخاذ قرار توطين المشروعات الصناعية في ضوء السياسات القومية والإقليمية والمحلية، ولذا يجب أن يمر توطين التنمية الصناعية بثلاث مراحل هي :

3–1– اختيار الإقليم :

إن من أهم المشكلات التي تواجه التخطيط الوطني هي مشكلة توزيع المشروعات الصناعية على سائر أقاليم الدولة لتنميتها، وهناك عدت عوامل تؤثر على اختيار الإقليم الذي تقام فيه

الصناعة وتعرف بالعوامل الإقليمية[1]. وهي : مواقع إنتاج الخامات، وسائل النقل والمواصلات، الوقود والطاقة، الموقع والطبوغرافيا، السياسة الحكومية، نوع الصناعة والصناعات المكملة، البيئة الاقتصادية والاجتماعية، الأيدي العاملة، السوق والتسويق، موارد المياه وإمكانيات الصرف، المناخ المناسب، القوانين والتشريعات، رأس المال، الضرائب ومعدلاتها

ومن هنا نقوم بتحليل هذه العوامل لاختيار أفضل الأقاليم بالنسبة للمشروعات الصناعية، لذا يجب أن تجمع بيانات عن العوامل الأساسية التي تحكم توطين الصناعة على مستوى الدولة وأقاليمها المختلفة، لتحديد وتعيين الإقليم التي ستتوطن فيها الصناعة ثم تحديد عدة مواطن بديلة في أقاليم الدولة المختلفة للمقارنة بينها ثم اختيار أفضلها، مع إعطاء وصف تفصيلي للإقليم وإعطاء التفسيرات الكاملة لاختيار موطناً للصناعة .

3-2- اختيار الموقع :

في هذه المرحلة يتم تحديد وتعيين المجتمع الجديد (المدينة أو القرية) داخل الإقليم المختار لتوطين الصناعة [2]. أي أن اختيار الموقع هو إجراء تفصيلي يتناول المراجعة بين مدينة وأخرى داخل الإقليم المعين بعد التسليم بصلاحياته لتوطين الصناعة، ولذا يتم تحديد داخل الإقليم المختار عدد من المواقع البديلة المقترحة لتوطين الصناعة ثم تجرى المفاضلة بين المواقع البديلة لاختيار الأنسب والأمثل منها ثم يوصف بالتفصيل[3] .

ويتحكم في اختيار المدينة عدة عوامل من ضمنها عوامل التوطن الأساسية التي تحكمت في اختيار الإقليم، وتسمى هذه العوامل عادة بالعوامل المحلية التي يمكن إيجازها في المادة الخام والقوى العاملة والمناخ المحلي المناسب والخدمات العامة والمشتركة والقوانين والتشريعات

[1] – خالد عبد الرحيم الهيتي ، أكرم أحمد الطويل، جمال محمد النعيمي، **أساسيات التنظيم الصناعي** ، عمان، دار زهران للنشر،1997، ص 114

2- نجاة خلفون ، نزهة طكوك ، **دراسة الاقتصاد الإقليمي لولاية الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية ،معهد علوم الأرض –جامعة منتوري قسنطينة –،2011 ،ص 145 .

[3] – UNIDO, Industrial Estates Principles and practices.Vienna.1997.P:89

المنظمة للعمران التي تسري على المدينة، والسوق والتسويق ووسائل النقل والمواصلات والمرافق العامة والبيئة واشتراطاتها[1] .

3-3- اختيار الموضع :

فالموضع هو اختيار المكان الأنسب داخل المجتمع المحلي (مدينة – بلدة – قرية) ، فبعد أن يستقر المشروع الصناعي على اختيار مدينة جديدة بالذات دون سائر مدن الإقليم تتوافر فيها عوامل توطن اختيار الموقع، لا يبقى للباحث سوى خطوة أخيرة وهي البحث عن موضع مناسب داخل هذه المدينة يقام عليه المشروع الصناعي[2] .

أي تعيين موضعها ومقرها بالضبط في الموقع المختار ولذا يجب دراسة موضعين أو ثلاثة بديلة لإقامة المشروع الصناعي سواء أكان منطقة صناعية أو مصنع منفرد، ويكتب بهذه المواضع قائمة ثم توصف بدقة ويختار من بينهم الموضع الأمثل المناسب وأسباب ومحددات اختيار هذا الموضع لإقامة المشروع، وتتمثل هذه الأسباب والمحددات في :

أ- المرافق العامة :

يجب أن يكون الموضع قريباً من الخطوط الرئيسية للمرافق العامة .

ب- النقل والمواصلات :

وذلك لنقل الخامات والمنتجات وعندئذ يجب أن يكون الموضع قريباً من النقل، ولنقل العمال يجب أن يكون الموضع في حدود مسافة معقولة من سكن العمال وقريب من أي وسائل المواصلات التي يستخدمها هؤلاء العمال، والتي تربط بين موقع السكن بالموقع المختار[3] .

---

1 – أ.د .عيسى علي إبراهيم، أ.د .فتحي عبد العزيز أبو رامي، **جغرافية التنمية الصناعية والفضاء الجغرافي البيئي** ،2009 ، بيروت لبنان ، ص 98

2 – عثمان كايد أبو صبيحة، **جغرافيا المدن الصناعية**، دار وائل للنشر، ط1، 2003 ، ص 46 .

3 – صبحي فارس الهيتي ، **التخطيط الحضري**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2008ص : 198.

ت- الإسكان :

يجب أن يكون الموضع في مكان مناسب من حيث توافر الإسكان للعمال، وعلى مسافة مناسبة لتقليل تكلفة راحة العمل[1] .

4 -أهداف التوطين الصناعي .

إن توجيه التوطين الصناعي يسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي[2] :

- تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفيئات .

- تنمية الأقاليم المختلفة للبلاد في أسرع وقت ممكن .

- الوصول إلى توزيع وتثبيت الأنشطة الاقتصادية على مختلف جهات القطر .

- القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصاديةِ بين المدن والأرياف .

- تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها .

- الوصول إلى التخصص لإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي .

- تقسيم وتوزيع الصناعات بين الأقاليم على أساس تخصص اليد العاملة .

- تحقيق الأهداف السياسية للبلد و إذا كان الأمر يتعلق ببعض الصناعات الإستراتيجية ، من اجل توطينها في مواقع أمنة تتمتع بقدر من الحماية .

- تحقيق التوازن الإقليمي والاستقرار السكاني .

- الاستفادة من المزايا البيئية للمنطقة و إمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث خاصة بالنسبة للصناعات ذات الطبية الملوثة للبيئة .

---

[1] – د .عبد الله عطوي ، **جغرافيا المدن .ج .2** ، دار النهضة العربية .بيروت، لبنان، 2001،ص : 45.

2 – بشير محمد التجاني، **مرجع سابق**، ص : 87 .

المطلب الثاني : الملامح البدائية التوطين الصناعي .

1- ملامح التوطين الصناعي في المدن الأوربية .

يشتمل هذا الجزء على دراسة نماذج من مدن عصر ما قبل الصناعة في أوربا حيث ظهرت الملامح البدائية للتوطين الصناعي في عصر الإغريق ثم الرومان، ثم العصور الوسطى وعصر النهضة الذي سبق عصر الثورة الصناعية .

1 1- ملامح التوطن الصناعي في المدن الإغريقية .

كانت الحياة الإجتماعية للإغريق تتمركز لكل طائفة في دار رئيس الطائفة يذهبون إليها في الأعياد والمناسبات وبمرور الوقت ومع إزدهار المدن تجارياً بنى الإغريق في كل مدينة مركزاً في قلب المدينة جعلوا منه إطاراً لحياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفكرية وهو ما يسمى " بالأجورا"[1] . حيث يجتمع اليونانيون لتسيير أمورهم، وكذلك المعبد والسوق الذي كان مركزاً لتجميع الحرف والصناعات[2] .

[1] - أحمد رشاد موسى ، **اقتصاديات المشروع الصناعي** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص: 78.

[2] - **الاجورا : Agora** : وهو ميدان أو ساحة كبيرة مربعة أو مستطيلة مخصصة للمشاة فقط يحيط بها ممرات مسقوفة وبها السوق الذي يوجد به ورش الحرفيين .

الشكل (1- 2): يوضح مدينة بيرين الإغريقية التي بناها الاسكندر الأكبر عام 330 ق. م

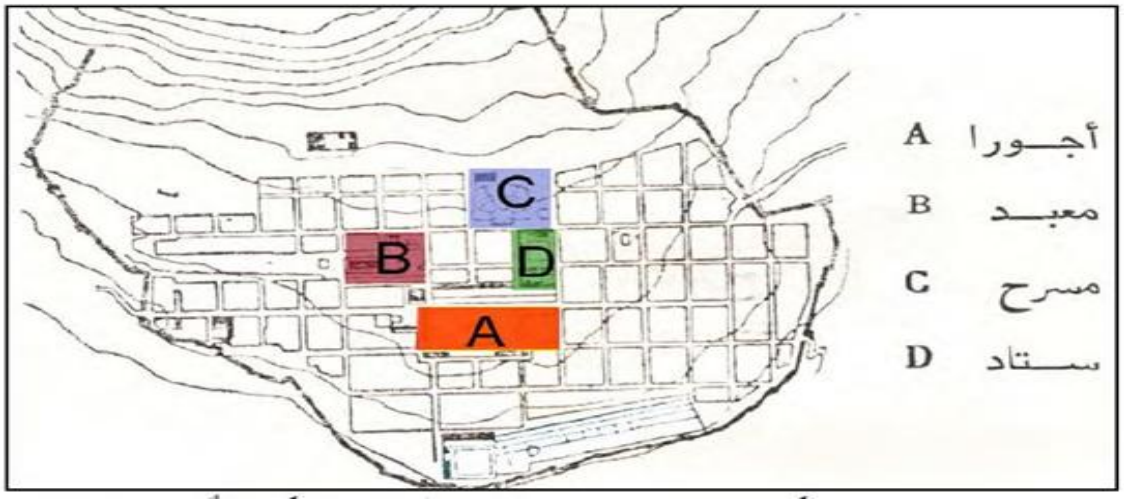

المصدر : ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية التوطين الصناعي في مصر دراسة حالة : إقليم جنوب الصعيد، رسالة دكتورة في فلسفة التخطيط العمراني، القاهرة، 2014، ص: 03 .

1 2 -ملامح التوطين الصناعي في المدن الرومانية .

أسس الرومان مدناً عديدة في المناطق التي أخضعوها لهم، و كان الهدف الأساسي هو إنشاء مدن دفاعية في مواقع إستراتيجية لحماية الطرق الموصلة بين روما وأطراف إمبراطوريتها وكان تخطيط هذه المدن منتظماً، بهدف سرعة إنشائها ولسهولة السيطرة عليها وكانت شوارعها منتظمة ومتعامدة يحيط بها سور من الجهات الأربعة، وقد إنتشرت في هذه المدن الصناعات الخاصة بالأسلحة والعتاد من سيوف ورماح ودروع فإنتشرت بها الورش والصناعات المختلفة، بمرور الوقت إزدهرت الحياة الإجتماعية والتجارية في هذه المدن[1] .

1 3 -ملامح التوطين الصناعي في مدن العصور الوسطى : من القرن 5- 13 م .

يمكن تقسيم هذه المدة إلى فترتين الفترة الأولى من القرن الخامس وحتى الحادي عشر، وهى فترة ظلام وإستعباد سيطر فيها الإقطاعيون على الأراضي الزراعية واستعبدوا الفلاحين واشترك معهم أمراء الكنيسة وهى فترة دمرت فيها المدن وكانت أشبه بالقرى، والفترة الثانية من القرن

[1] – طالب عوض وراد ، **المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة، عدد 04 ، 2010 ص 04 .

الحادي عشر وحتى الرابع عشر[1]، حيث أدى ضيق مساحة الأراضي الزراعية في هذه الفترة إلى هجرة الفلاحين إلى المدن للعمل بالحرف والصناعات ورحب الأمراء حيث كان ذلك يعود عليهم بالربح الوفير نتيجة فرض الضرائب على الأسواق، مما أدى إلى تزايد المدن و إنتشار الصناعة و إزدهارها .

2- ملامح التوطين الصناعي في عصر النهضة .

تميزت مدن عصر النهضة بالعودة إلى الروح الكلاسيكية وذلك بإدخال بعض العناصر من المدن الرومانية كفخامة الواجهات وتجميل الميادين الواسعة بالكنائس الضخمة، إلا أن هذه التغيرات بدت ظاهرية ولم يطرأ أي تغير جوهري على تخطيط المدن الصناعية في عصر النهضة[2].

وتعتبر مدينة " فيرنز " نموذجاً لمدن عصر النهضة والتي جاءت كملجأ للتجار والفلاحين من الإقطاعيين الذين خلفتهم الإمبراطورية الرومانية، وتظهر الناحية الدفاعية في تخطيط مدن عصر النهضة حيث تضيق شوارعها ويمتد على طولها الأنشطة التجارية من البوابة الدفاعية في السور المحيط بالمدينة (والذي تنتشر بجواره الورش الصناعية) حتى الساحة الرئيسية في وسط المدينة، فكانت مثالاً للارتباط الاجتماعي بين الإنسان والمدينة، وظهر ذلك في تشكيلاتها العمرانية التلقائية كما ظهر في مركزها التي تتوسطه الكنيسة التي تدعو إلى الدين الجديد، وفى هذا العصر ارتبط تخطيط المدينة إرتباطا وثيقا بالكنيسة التي كانت مصدر السلطات و إمتدت منها شرايين المدينة بطريقة عفوية غير عشوائية .

1 – أحمد حسن إبراهيم ، **المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق** ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، 2000،ص: 39

2- أمين على محمد حسن ، **التغير القطاعي المكاني لخدمة الإيواء السياحي في مدينة عدن** ..دراسة في جغرافية ، الخدمات ، كلية الآداب ، جامعة عدن ، 2004، ص : 26

الشكل(1-3): يمثل مدينة فيرنز (furnes) الرومانية لسنة 1590 م

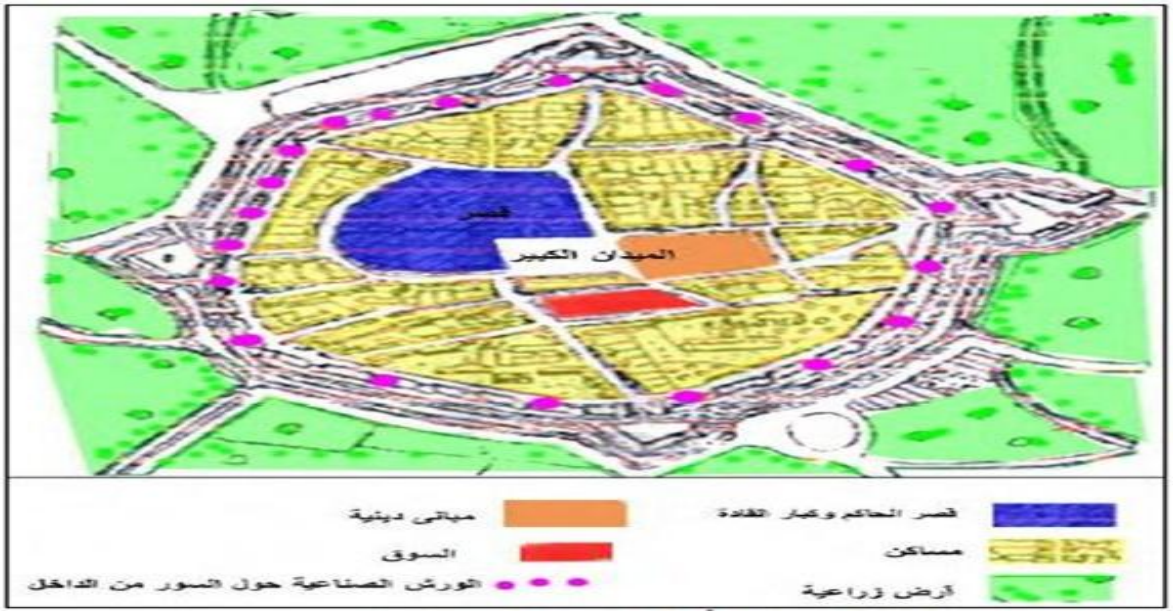

المصدر : ممدوح محمد مصطفى، مرجع سابق، ص: 07 .

3- ملامح التوطن الصناعي في المدن الإسلامية .

لم يصحب الدعوة الإسلامية تغيير في الملامح العمرانية للمدينة بخلاف إزالة كل أثار الوثنية فكان الهدف من الدعوة هو بناء الإنسان قبل بناء العمران، ولذلك فإن إنتشار الإسلام في ربوع الأرض لم يكن مرتبطاً بنمط عمراني خاص في بناء المدن الجديدة أو تطوير المدن القائمة بخلاف إزالة كل ما يتعارض مع التعاليم الإسلامية من عناصر زخرفية أو أشكال وثنية، حيث إستقر الإسلام بالمدن القائمة التي شهدت تحولات إجتماعية وإنسانية أكثر مما شهدت من تحولات عمرانية[1]. فلم يظهر إلا المسجد كمركز للإشعاع العقائدي في المدينة القائمة وليس للإشعاع المعماري وأساسه المضمون وليس الشكل في حد ذاته، في هذه الفترة إستمرت المدينة بعد دخول الإسلام فيها محتفظة بكل مكوناتها العمرانية بطرقها وبساحاتها وأسواقها .

وفي العالم الإسلامي سيطر نظام الطوائف الإسلامية منذ القرن التاسع الميلادي نتيجة للتقدم الإقتصادي غير العادي الذي حدث في المدن الكبرى أولا في بغداد ثم البصرة وحلب ودمشق

1 – توفيق إسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1997 ص : 96

والإسكندرية والقاهرة وأصفهان وهمدان وسمرقند، حيث أنتظم السكان في طوائف مهنية حرفية وتجارية أو خدمية تعمل في وسط المدينة، كما ضم نظام الطوائف أصحاب المصانع الصغيرة التي كانت تقع على الأطراف الخارجية للمدينة نظراً لما ينتج عنها من روائح كريهة.

وتتكون الطوائف المهنية والتجارية والحرفية من هياكل تنظيمية كسلسلة متدرجة من الصبي ثم الصانع ثم المعلم ثم شيخ الطائفة، وتنتظم الطوائف كلها في إتحاد واحد تحت قيادة شيخ المشايخ أو النقيب تجمعهم جميعا تعاليم الإسلام وتحكمهم شريعته. [1]

الشكل (1-4): مدينة القاهرة الفاطمية من 980- 1087م، نموذج للمدن الاسلامية في العصور الوسطى

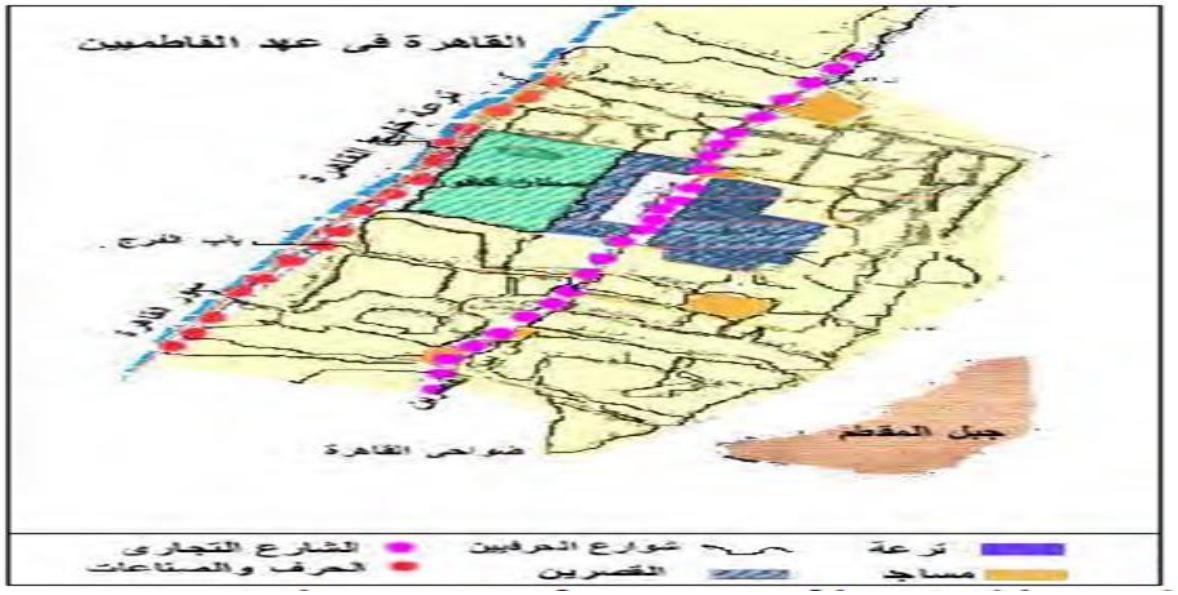

المصدر : ممدوح محمد مصطفى، مرجع السابق، ص: 07

1- دينا جلال ، **الرأسمالية الصناعية الجديدة في مصر .دراسة نموذج العاشر من رمضان** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1996ص: 102

4- ملامح التوطن الصناعي في العصر الحديث

بدأت الثورة الصناعية منذ اخترع جيمس وات الآلة البخارية سنة 1761 ، فأحدث بذلك انقلابا كبير الأثر على حياة الناس وعلى المدن، فبدأت فترة جديدة من تاريخ البشرية لها طابعها المخالف لكل ما سبقها، ومع تطور وسائل المواصلات و الإتصال بدأت المجتمعات تتحرك على نطاق واسع خارج المدن القائمة أو تهاجر إلى مواقع لمدن جديدة حول مواقع الإنتاج .[1]

ولقد تركزت الصناعة في هذه الفترة في كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في مناطق معينة بالقرب من المناجم أو على شواطئ الأنهار والبحيرات فأنشئت الصناعات في بادئ الأمر بالقرب من مواقع المواد الخام كمناجم الحديد والفحم، كما أنشئت على شواطئ المجارى المائية لإنخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع المنتجة .

ولقد لعبت وسائل النقل و الإتصال دوراً هاماً في هذا التطور الصناعي فغطيت معظم الدول الصناعية بشبكات طرق حديثة ووسائل نقل سريعة، وبنيت المطارات والموانئ وأستعملت السيارات والسكك الحديدية والسفن والطائرات في نقل المواد الخام والسلع المنتجة و أستخدمت الثلاجات في نقل الأغذية المحفوظة، وأستخدم التليفون وأجهزة الإذاعة والجرائد والمجلات والكتب والنشرات لتبادل المعلومات عن حركة الأسواق وعقد الصفقات التجارية، وإستمرت التطورات في والوسائل وطرق الإنتاج حتى أستعملت آلات ومعدات إليكترونية دقيقة وهو ما يعرف بالآلية في الإنتاج " الأوتوميشن Automation "[2] .

وترتب على إستخدام هذه الآلات أن وصل الإنتاج في الدول الصناعية حداً تعجز أسواقها عن إمتصاصه، مما أدى إلى قيام هذه الدول بفتح أسواق جديدة لها في الدول النامية، الأمر الذي ترتب عليه موت التجارة الحرة وخلق إقتصاد عالمي مبنى على التوسع و الإستغلال.

1 – سامي عفيفي حاتم ، **المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية** ، الدار المصرية اللبنانية ، 1997، ص : 144

2 – David Bell and Azzdie Haddaur , **City vision** , **Longman** .2000 .P69 .

وكان التطور التكنولوجي ومن ثم التحول الإقتصادي أسرع في معدلاته من أن يواكب التحولات الإجتماعية بل و سبقها الأمر الذي ساعد على إيجاد فجوة كبيرة بين التطور الإقتصادي التكنولوجي السريع بطبيعته والتطور الإجتماعي البطيء بطبيعته، والذي ساعد على إيجاد الخلل الإجتماعي مع فقدان التوازن الايكولوجي بين السكان والبيئة العمرانية الجديدة .

الشكل رقم(1-5): مدينة لندن كنموذج لتضخم أحجام المدن بعد انتشار الصناعة

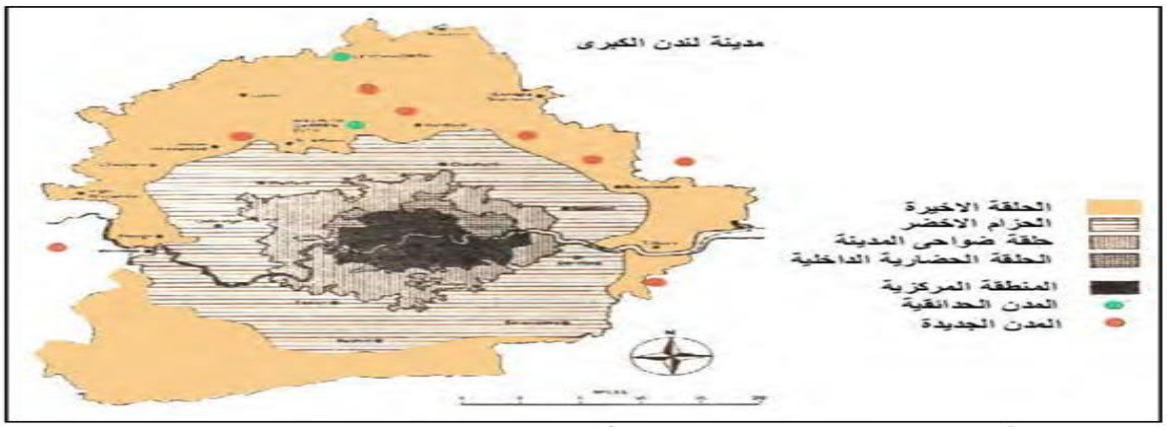

المصدر : سمير سعد و آخرون، التخطيط الاقليمى، مكتبة لانجلوا ، 1995، ص: 34 .

5- نماذج من محاولات التخطيطية للتوطين الصناعي .

أدى تفاقم مشكلات مدن العصر الصناعي إلى ظهور محاولات تخطيطية لمعالجة إنهيار هذه المدن، تضمنت أفكاراً لإعادة توطين الصناعة والمشروعات الصناعية وتباينت هذه الأفكار ما بين ما يدعو إلى طرد الصناعة خارج المدن وخلق مناطق عازلة بينهما من الغابات والمزروعات، وأخرى تضع المصنع في قلب المدينة وتلتف حوله المساكن و يما يلي رصد لهذه المحاولات طبقاً لترتيبها الزمني .

5 1 -مدينة سالين دي شو : Saline de Chaux

صممها لودو Ledoux – عام 1773 م – بعد أن إحتلت " الأجورا " قلب المدينة اليونانية، و " الفورم " قلب المدينة الرومانية، والكنيسة قلب مدينة العصور الوسطى، والميادين الواسعة والفخامة والآبهة في عصر النهضة، تم تصميم هذا النموذج ليحتل فيه المصنع قلب

المدينة معلناً تراجع القيم الإنسانية والفكرية والدينية والجمالية وإفساح المجال لسيطرة الماديات في عصر الصناعة .

الشكل رقم (1-6) : مدينة سالين دي شو – المصانع في قلب المدينة .

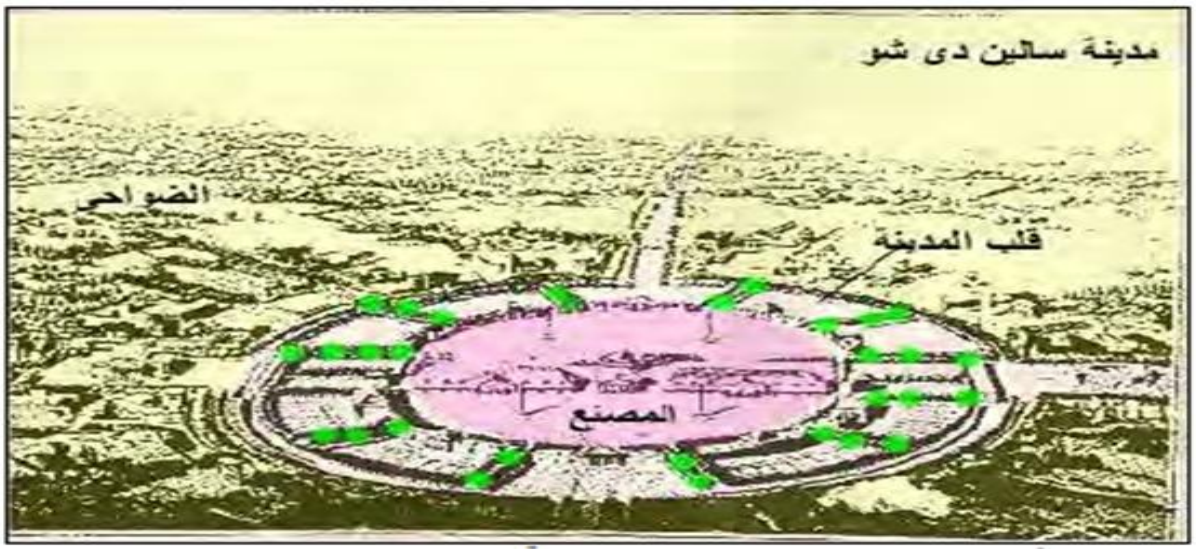

المصدر : سمير سعد و آخرون، مرجع السابق،ص: 35 .

6- الفضاء و الجغرافيا الاقتصادية

6-1- الفضاء الجغرافي .

6-1-1- مفهوم الفضاء الجغرافي .

لقد جاء تبني مفهوم الفضاء "l'espace " في الاقتصاد في وقت متأخر، بشكل بطيء ومتدرج، وعلى نفس النهج الخجول تم استخدام الاقتصاد في المجال الجغرافي.

فمع أبحاث "ريكاردو" Ricardo " ، كان مفهوم الفضاء مستبعدا من الاقتصاد، و كانت الأسر تعيش في حيز ضيق، ونادرا ما تقوم بإعادة توطين وتحويل الأنشطة الاقتصادية[1] . وكان علينا أن ننتظر دراسات " Von Thünen " التي أعطت تعريفا محددا للموقع الأمثل : la " localisation optimal"[2]. ومارشال Marshall في عام 1890 بالنسبة للاقتصاديات

1- مصطفى جليل إبراهيم، **آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الديالي،العدد40،2009 ص: 04

2- تعريفات التخطيط الإقليمي و نظريات التنمية الإقليمية ، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:
www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/2.pdf|2012/3/09 ، ص : 07 .

الخارجية التي تم تسليط الضوء عليها في سنوات 1950 ودراسات Weber التي اهتمت بالموقع الأمثل للصناعةune implantation optimale de l'industrie .

لقد ظهرت العديد من الإسهامات التي خصت الفضاء الاقتصادي ، التي كانت بمثابة نقاط التحول في إعادة النظر لمفهوم الفضاء الاقتصادي في التحليل الاقتصادي من خلال اعتباره كعامل في تفسير توطين النشاطات الاقتصادية ، بعدما كان ينظر إلى المكان باعتباره يتحكم في تكاليف النقل مع إهمال التفاعلات في العلاقات القائمة بين العوامل الموقعية حيث يشير " ponsad" أن الفضاء الاقتصادي ليس اقتصاديا محايدا .[1]

فالفضاء مشكل ومتشكل بالعوامل البشرية، ويؤثر من خلال هيكلة في النشاطات الاقتصادي ويشير " ph.Aydalot " أن الفضاء هو مجموعة من النظم الاقتصادية والاجتماعية المعقدة المتفاعلة .[2]

6-1-2- عناصر الفضاء الجغرافي .

يحتل الفضاء الجغرافي أهمية كبيرة في البناء الاقتصادي الحديث من خلال ما يحتويه من موارد اقتصادية و وفرات مادية، يجعله يتميز عن باقي المواقع ويتخصص عنها ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تحليل الفضاء الجغرافي، بحيث أن التنمية المكانية تحقق نوعا من الإنسانية في عملية تطور الفضاء الجغرافي الاقتصادي، وهذا في المرحلة التي يكون المكان مستعدا وبشكل كاف لاستيعاب النشاطات التي تحقق الديناميكية والنمو فيه.[3]

من هنا عناصر يمكن للفضاء أن يرتكز على أسس رئيسية منها :

المسافة بحيث تحقق أفضل توليفة مابين الأمكنة للنشاطات الاقتصادية، كذلك سهولة الوصول عند ممارسة الفعالية الاقتصادية التي تميز بعض الأمكنة عن غيرها، كما لا ننسى

---

[1] – Jandir Ferrera De lima Géo économie et développement régional publibook , 2012 ,p: 15

[2] –Andèe matteaccioli Philippe Aydalot pionnier de l'économie tèrritorale l' harmattan , 2004France , p 71

[3] – Kuklinski Antonoi " règional de segregation of nationale policies and plans "

نقلا عن : د– كاظل كاظم بشير الكناني ، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية** ، دار الصفاء للنشر الطباعة والتوزيع 2008 عمان الاردان، ص 30 .

التكتلات المكانية الجغرافية التي تهدف إلى تحقيق الوفرات الاقتصادية من خلال التخصص والتركز في أماكن مشتركة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة التدرج الهرمي الذي ينتج عن العلاقة الضمنية مابين تجمع النشاط ومبدأ سهولة الوصول ، وفي الأخير نجد من عناصر الفضاء الاستقرار بحيث تتميز بعض الأمكنة بالتركز البشري الذي يميل للتجمع في مناطق مركزية لأسباب اقتصادية .[1]

6-1- 3- الفضاء الجغرافي و علاقته بالسياسات التنموية.

إن مفهوم التنمية المكانية يعني بلوغ عناصر الفضاء الجغرافي للاقتصاد في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور يكون ملائما لتعزيز عملية النمو الاقتصادي.[2] لهذا تهدف السياسات التنموية للفضاء إلى إحداث تغيرات في عناصر الفضاء الجغرافي، الذي يكون قادرا على تأهيل المواقع الاقتصادية في أطار الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يضمن الاستدامة، و هذا عن طريق تخصيص الموارد بأكبر قدر ممكن من التنسيق كما تهدف أيضا إلى إيجاد نموذج يعمل على تنمية التنافسية الموقعية وتحسين ظروف ونوعية الحياة .[3]

لقد انتهجت العديد من دول العالم مناهج تنموية كانت كفيلة بتحقيق التنمية المكانية فمن استراتيجيات التوطين الصناعي في النموذج الألماني Cristaller(1933)، إلى نظريات أقطاب النمو Françoise Perroux(1955)، وكذا التكتلات الصناعية وسياسات العناقيد الصناعية porter (1985 -1990) وأماكن الابتكار Milieux innovateur.

كل هذه السياسات حققت الكثير للمجتمعات التي فيها هندستها والواقع التجريبي للعديدة من البلدان التي حاولت تطبيق هذه النماذج على بلدانها فشلت في تحقيق النمو والتنمية

---

[1] – د. كاظل كاظم بشير الكناني ، المرجع نفسه ، ص 31 .

[2] –Antoni Kuenski " regional polices in nigeria ,andia,barazil" Hangary Meuton Volume

نقلا عن أ.د – افنخار عبد الحميد النقاش ، غفران حاتم علوان الجبوري ، **استخدام أسلوب التحليل العاملي وانحدار الحرف في تحديد سلم أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 34- 2012 ص 119- 148

[3]– علي كريم العمار ، **مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات التنمية المكانية** ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ص 05

الاقتصادية، كما ساعد في الفشل النظرة الشمولية لمفهوم التنمية فالخصوصيات المكانية تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية .

6-1- 4- أهمية تخطيط الفضاء الجغرافي.

يتعلق التخطيط للفضاء بمشكلة التنسيق أو التكامل بين البعد المكاني للسياسات القطاعية وهذا عن طريق الإستراتيجية الإقليمية (Cullingworth and Nadein) ، فهدف تخطيط الفضاء هو ترقية وترتيب الأنشطة بأكثر عقلانية والتوفيق بين أهداف السياسة التنافسية كما يتعلق تخطيط الفضاء بتحديد أهداف واستراتيجيات طويلة أو متوسطة الأجل لتنمية الإقليم والتنسيق مابين السياسات القطاعية، مثل النقل والزراعة والبيئة كما تعرفه اللجنة الأوربية (1997) بأنه الطرق المستعملة من طرف القطاعان العمومية للتأثير على التوزيع المستقبلي للنشاطات الاقتصادية غبر الفضاء الجغرافي .[1]

إن تخطيط الفضاء الجغرافي يعتبر كآلية تنظيمية وتنموية في المدى المتوسط والطويل وينظر إليه كأسلوب وأدا ة عمل الأطر المؤسسية على جميع الأصعدة، وفي جميع المستويات من أجل التخصيص والاستعمال المستقبلي للموقع، من خلال توفير الخدمات و البنى التحتية وتوفير الفرص الاستثمارية ووضع التوجيهات التنموية ويهدف تخطيط الفضاء الجغرافي إلى:[2]

- توفير التماسك الإقليمي من خلال تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية.

- تشجيع التنمية المدارة بواسطة الوظائف الحضرية وتحسين العلاقة بين المدينة والمناطق الريفية.

---

[1]- هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط 1** ، دار الصفاء ، عمان، 2005، ص 36 .

[2]-Economic Commission Furope Geneva Spatial Planning Key instrument For development and Effective Governance with Special Reference to Countries in transition UNITED NATIONS New YorkandGeneva2008,p1consulterausite:
http//www.unece.org/fileadmim/DAM/hlm/documents/Publications/spatial-planning.e.pdf
25/04/2013

– تطوير وتنمية إمكانيات الحصول على المعلومات والمعارف .

– الحد من الأضرار البيئية، الكوارث الطبيعية، وتعزيز وحماية الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي باعتباره عاملا للتنمية .

– تنمية الموارد الطاقوية مع الحفاظ على سلامة البيئة .

وبالتالي فإن الفضاء يتدخل من خلال تكلفة النقل وليس السعر وغالبا ما يعتبر الطلب وتكلفة الإنتاج عاملا متجانسا وثابتا في الفضاء [1]. وفي 1930، اخذ مفهوم الطلب المكاني (la demande spatialisée)، بعين الاعتبار في عملية اختيار الموقع وتوطين المؤسسات مع Christaller Lösch et Reilly.[2]

وتم تطوير التحليل المكاني في بداية سنوات 1950 مع Wingo, Alonso,Wilson et " Richardson "، حيث أصبح الموقع الأمثل مركز اهتمام الجغرافيين والاقتصاديين والخبراء في العلوم الإقليمية[3].

إن ظهور النظريات الحديثة للتجارة الدولية وظهور الجغرافيا الاقتصادية الجديدة سمح بتجديد تحليل محددات التركز المكاني للأنشطة والتخصص والتنمية الإقليمية. وقد سعى "Krugman " إلى فهم منطق توطين الأنشطة la localisation des activités ، انطلاقا من العوامل التي تشجع على النمو والتركيز الجغرافي أو على العكس، التوز يع والانتشار مثل: تكاليف الأرض، وتكاليف النقل، البحث عن اقتصاديات الحجم، والقرب من الأسواق. ومنه أصبحت المسافة وتكاليف النقل على وجه الخصوص قضية مركزية لتوطين المؤسسات.

---

[1] –Economic Commission For,op,cit,pVII

2 –مندور أحمد، رمضان أحمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، بيروت ، 1999 ص 212

[3] – http://ar.wikipedia.org/wiki/,consulter le 14/10/2014

6-2- الجغرافيا الاقتصادية

6-2-1- مفهوم الجغرافيا الاقتصادية

أول تسمية للجغرافيا الاقتصادية ظهرت سنة 1882 في مؤلف الجغرافي الألماني" Gotz" ، حيث حاول تتبع تأثير اختلاف الظروف الطبيعية والبشرية لأقاليم العالم على الإنتاج[1].

وتدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية وتشابهها من مكان لآخر على سطح الأرض سعيا لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات ذات القيمة والنفع للإنسان، ويتضمن ذلك وصف التشابه والتباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي وتحليلها وتعليلها وتفسيرها مع ربط الظواهر ببعضها البعض.[2]

6-2-2- مضمون الجغرافيا الاقتصادية :

أ -اجتماع الاقتصاد والجغرافيا:

الجغرافيا الاقتصادية هي اجتماع الفضاء العادي الملموس جغرافيا من جهة والفضاء المجرد للاقتصاد حيث تشكل المسافة أصل الانضباط. وبالتالي تتميز عن الاقتصاد الكلاسيكي حيث المجال الجغرافي غائب وعن الجغرافيا البشرية حيث يقل البعد الاقتصادي.

وتعنى الجغرافيا الاقتصادية بدراسة البعد المجالي للأنشطة الاقتصادية من حيث توطنها وتوزعها وتأثيرها في تنظيم المجال.

وتهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة الجوانب التالية:

- توطن الأنشطة الاقتصادية من حيث العوامل المؤثرة وتطورها عبر الزمن والأشكال التي يتخذها.
- التفاعل المجالي والآليات التي تحكمه والأشكال التي يتخذها.كذلك العولمة وتأثيرها.

[1]- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد :www.onefd.edu.dz

[2] – Belhedi : "Les modèles de localisation des activités économiques,2010 , page 8.

ب- المسافة وتكاليف النقل كمقياس للجغرافيا الاقتصادية

مسألة المكان والتفاعل المكاني " l'interaction spatiall " تنشأ فقط عندما يكون الفضاء أو المجال متميز ولا يتم تحديد واختيار المكان ، إلا عندما يقدم ميزة تفضيلية كبيرة "un avantage différentiel notable" توفر فائدة أو ميزة للشركة أو الفرد، وهذا بفرض أن الفضاء هو منظم ومهيكل، أو على الأقل متباين .[1]

يمكن قياس المسافة عن طريق ما يحددها وهو تكلفة النقل ، وبالتالي يتم تمييز الأماكن بالمسافة التي تفصل كل مكان عن الآخر وليس عن طريق المحتوى أو التركيبة الخاصة التي تتضمنها ، ويختلف الفضاء بتكاليف النقل التي تسمح بتجاوز المسافة وتحييدها " la neutraliser "، إذ أن تحديد المسافة يعتبر إستراتيجية.

فقد كتب " K Marx " : "، رأس المال يميل إلى تجاوز الحواجز المكانية والقضاء على الفضاء"، ونعتبر أن مكانين مختلفين من خلال التكاليف التي تكون سببا في تجاوز المسافة التي تفصل بينهما.

وقد كانت المسافة في هذه الفترة وإلى حدود السبعينات من القرن العشرين العنصر الأساسي في تنظيم المجال وتوطن مختلف الأنشطة ، تبعا لمبدأ القرب والمدى الذي يحدد منطقة تداول السلع و الخدمات ولذلك كان النقل وبصفة غير مباشرة تكلفة النقل من أهم العناصر المحددة للجغرافيا الاقتصادية.

[1] -Philippe Aydalot (1985,) signalait que le même problème a affronté les économistes pour ce qui est du temps dés les années 1930. Comment introduire le temps dans l'analyse économique dynamique ? C'est par le taux d'escompte du temps, le taux d'intérêt a permis d'intégrer le temps qui se mesure en termes monétaires et non plus en nombre d'années ou de mois.

6-2- 3- الأبعاد التنموية الثلاثة للجغرافيا الاقتصادية

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتغييرات الجغرافية من أجل التنمية الاقتصادية منها: الكثافة، والمسافة، والانقسامات. وليست هذه الثلاث مجرد عبارات مجازية بشأن تحديات السياسات التي ذكرت آنفاً، فهي تتفق أيضاً على نحو وثيق مع الفكرة التقنية عن " القدرة على الوصول إلى الأسواق" وهذه الثلاثة تعبر عن أبعاد الجغرافيا الاقتصادية الواجب تغيير شكلها لكي يتسنى التصدي للتحديات المثالية في عملية التنمية، فهم التغيُّرات في إطار الأبعاد الثلاثة (الكثافة والمسافة والانقسامات)، يساعد في تحديد قوى السوق الرئيسية واستجابات السياسات المناسبة في كل من النطاقات الجغرافية الثلاثة المحلية والوطنية والدولية.[1]

أ. **الكثافة** : هي أهم بُعد على الصعيد المحلي فالمسافات تكون قصيرة والانقسامات الحضارية والسياسية قليلة وغير عميقة.، أما التحدي أمام السياسات فهو تحقيق الكثافة الصحيحة بتعبئة قوى السوق والاستفادة منها في تشجيع التركز والتقارب في مستويات المعيشة فيما بين القرى والبلدات والمدن.

ولكن يمكن أن تكون المسافة مهمة عندما يؤدي العمران الحضري السريع إلى الازدحام، كما يمكن أن تكون الانقسامات داخل المدن واضحة في مناطق السكن العشوائي والأحياء المنعزلة.

ب. **المسافة** : إلى الكثافة هي أهم بعد على النطاق الجغرافي الوطني، فالمسافة بين المناطق المحلية حيث يتركز النشاط الاقتصادي والمناطق المتأخرة هي البعد الرئيسي، والتحدي أمام السياسات هو في مساعدة الشركات والعاملين على تخفيض المسافة بينهم وبين الكثافة .أما الآليات الرئيسية فهي قدرة الأيدي العاملة على الانتقال، وتخفيض تكاليف النقل من خلال الاستثمار في البنية الأساسية.

فالانقسامات داخل البلدان الفروق في اللغة والعملة والحضارة صغيرة، عادة ولو أن البلدان الكبيرة كالهند ونيجيريا يمكن أن تكون منقسمة مكانياً بسبب الانتماءات الدينية والعرقية أو اللغة.

[1] – تقرير عن التنمية في العالم " **إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية** ،2009 .

ت. **الانقسامات** : هي البعد الأهم على الصعيد الدولي غير أن المسافة والكثافة بُعدان مهمان. فالإنتاج الاقتصادي متركز في عدد قليل من مناطق العالم أمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا، وأوروبا الغربية وهي أيضاً الأكثر تكاملاً اقتصادياً أما المناطق الأخرى فهي على نقيض ذلك مجزأة .

ومع أن للمسافة أهميتها على المستوى الدولي بالنسبة للقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الانقسامات المصاحبة لصعوبة النفاذ عبر الحدود والفروق في العملات واللوائح التنظيمية هي عائق أكثر خطورة من المسافة.لماً بأن وجود اقتصاد كبير وديناميكي في الجوار يمكن أن يساعد البلدان الصغيرة، ولاسيما في المناطق البعيدة عن الأسواق العالمية، وبالنسبة للاقتصاديات في المناطق الأخرى مثل أفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى، فإن التكامل هو الأصعب .

ولكن المشكلة المحتملة في كل من النطاقات الجغرافية تلك هي ذاتها، الناس في أحد الأماكن، والإنتاج في مكان آخر، فالأماكن تجذب الإنتاج والناس بسرعات مختلفة، وهذه الفروق هي التي تحدد التباينات الجغرافية في الدخل وعبر الأقاليم والبلدان والعالم، تأتي التنمية في موجات وتترك وراءها الازدهار في بعض الأماكن والفقر في أماكن أخرى.

المبحث الثاني : نظريات التوطين الصناعي .

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية .

يحتوى الحيز المكاني على عدد لانهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها المشروعات الصناعية وتختلف وجهات النظر في إختيار وتحديد وترتيب هذه العوامل بين المتخصصين طبقاً لإختلاف التخصصات والمعايير بين الباحثين، وطبقاً للنهج الذي يراه الباحث و الهدف الذي ينشد كل منهم تحقيقه من وراء توطين المشروعات الصناعية في مكان ما عن غيره، فقد ظهر إختلاف وجهات النظر بين المعماريين والمخططين بالنسبة لأماكن توطين المشروعات الصناعية وتراوحت أفكارهم بين التالي [1]:

– البعض لا يرى في الصناعة إلا أنها نشاط ضار للبيئة ويجب إبعادها تماماً عن العمران وتوطينها في أماكن منعزلة يفصل بينهما مساحات خضراء وغابات وغيرها.... الخ .

– البعض الأخر يرى أن تتوطن المشروعات الصناعية وأن تحتل المكان الذي سبق وأن شغلته الكنيسة في العصور الوسطى وذلك في تغليب للماديات وإبعاد للروحانيات والأفكار الإنسانية .

– البعض حاول أن يجد مكاناً للمشروعات الصناعية بحيث يكون متداخلاً ومتمازجاً مع العمران أو يصنف بعض أنواع الصناعات لتوطينها وسط العمران مثل الصناعات الصغيرة والحرف البيئية .

– إتفقت معظم الأفكار على ضرورة توطين المشروعات الصناعية بجوار الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية ومصادر الطاقة المختلفة .

1 – محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة**، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000 ، ص:25

1- نظريات التوطن الصناعي عند الجغرافيين .

إهتم العديد من الجغرافيين بدراسة نظرية توطين المشروعات الصناعية حيث أضافت دراساتهم بعض المناهج الهامة مثل البيئة المادية والمكان المركزي " Theory Central Place" الذي أعدها " W. Christallar".[1] وفكرة الأساسيات الثلاثة التي قدمها " E. M Rawtom " وكذلك المناهج السلوكية التي قدمها " A – Pred "، الذي يرى أن ملامح الحاضر قد تتغير كلية بتأثير الظروف الطبيعية أو بظروف من صنع الإنسان. مثل الظروف السياسية والظروف الخاصة بالتفاعلات الإقتصادية وإرتباطها بالتغيرات الإجتماعية وهنا يتضح لنا أن هناك عوامل غير إقتصادية ذات أهمية ترتبط بالنواحي السلوكية لمتخذي القرار.

1-1- نظرية المنهج السلوكي لالن برد .

تطورت النظريات باستخدام منهج جديد هو المنهج السلوكي Behaviour Approach وفي هذا المنهج الذي تبناه مفكرون مثل " الن برد " A.bred " وتورنكفست " وغيرهم ، يتم التركيز على الأمثلة الجزئية.[2] أي الكيفية التي يمكن أن يختار المنتج أنسب المواقع لتوطين المشروع في إطار المعلومات التي يحصل عليها، وهكذا نجد أن هناك عوامل غير اقتصادية ذات أهمية مرتبطة بالنواحي السلوكية لمتخذي القرارات، وبذلك نجد أن هذا المنهج يركز على أهمية تدفق المعلومات وحتى المقابلات الشخصية في اتخاذ قرار التوطن.

وهكذا يمكن القول إن الإنسان يعيش في بيئة يمكن أن يختار منها ما يهمه ليبني عليه قراراته، وبالرغم من وجود هذه البيئة الموضوعية إلا أنه ليس من المفترض أن كل إنسان يمكنه أن يحصل على ما يحتاجه منها، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها:[3]

---

[1] –Pierre Philippe Combre et autres : économie géorgaphique(**l'intégration des régions et des nations**), édition Economica, Paris 2006, pgae 38.

[2]– عبدالحفيظ محبوب: **بحوث حول الشركات المتعددة الجنسيات في الجغرافية الاقتصادية** ، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،انظر الموقع http://uqu.edu.sa/page/ar/85809 تم الاطلاع 21/ 12/ 2013

3– مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 11 ،13

– عدم قدرة المشروع على الحصول على المعلومات، وإن استطاع فقد يحكمه تكلفة الحصول عليها .

– بفرض وجود المعلومات فقد لا توجد المقدرة على تحليلها، ولهذا فإن " الن برد " أشار إلى أن كل منظم أو واضع قرار لديه مصفوفة سلوكية تمثل صفوفها المعلومات، والتي تتراوح من عدم وجود معلومات إلى وجود المعلومات كاملة وتمثل أعمدتها القدرة على استخدام هذه المعلومات.

1-1-1- أهم الانتقادات لنظرية المنهج السلوكي :

إن فكرة مصفوفة السلوك تعبر عن واقع نظري إلى حد كبير ولكنها تفيد في تفسير فشل بعض المشروعات في اختيار مواقعها، ولا يمكن تطبيقها في الواقع العملي على الأقل بسبب صعوبة ترتيب المصفوفة السلوكية إلا أن هذا لا يمنع أن يكون للمنهج السلوكي اليوم دور واضح وبالذات في مجال الجغرافيا الاقتصادية. [1]

1-2- منهج التوطن لراسترون :

يرى " راسترون M.E. Rawstran " وعدد غير قليل من الجغرافيين أن أغلب الصناعات نظراً للتقدم التكنولوجي الكبير تقع في إطار الصناعات حرة الحركة ولهذا فإن هناك ثلاثة عوامل أساسية يمكن أخذها في الإعتبار وهى[2] :

– مشروعات البنية الأساسية. – الوفورات الداخلية والخارجية . – نظم المعلومات .

2- نظرية التوطين الصناعي عند الاقتصاديين .

وقد ظهرت نظريات التوطن منذ ظهور الأفكار الأولى" لجون سيتوارت ميل" "J.S.Mill" في القرن التاسع عشر، عندما أشار إلى كلمة الموقع بكلمة Situation حيث لم تكن العوامل التوطنية قد جذبت انتباهه بعد ونظرية التوطن تعتبر انعكاس للأفكار الرئيسية للنموذج

1 – صالح حسين سعيد ، **توطين الصناعة وإستراتيجية التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية مع إشارة خاصة إلى المنطقة الغربية والجبيل وينبع** ، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص 61

2 – تقرير التنمية البشرية العربية، 2003، مكتب الإقليمي للتنمية ، الأردن : المطبعة الوطنية ، 2003 ، ص: 87.

الرأسمالي، وتعتمد في تحليلها على أدواته فالمشروع الفردي في نظام السوق الحر يسعى جاهداً إلى تقليل التكلفة، طالما أنه لا يستطيع أن يتحكم في الأسعار، وبالذات في ظل المنافسة الكاملة .

وقد سارت نظريات التوطن عند الإقتصاديين في ثلاث إتجاهات[1] :

إتجاه التكلفة الأقل. إتجاه تحليل قوى السوق. إتجاه تعظيم الربح .

من هنا نرصد بعض النظريات وذلك من خلال تأثيرها على التوطن الصناعي كالتالي :

2-1- نظرية الفريد فيبر:

يحلل " ألفريد فيبر" " Alfred Weber"، في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور إقتصادي، ويرى فيبر أن تكلفة النقل تعتبر أهم عامل في إختيار الصناعة، وأنه من الضروري أن تقوم الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أقل ما يمكن، وبناءاً على ذلك فقد حدد أربعة أشكال من التوطن الصناعي[2]:

- الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات.
- الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة.
- الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام.
- الصناعات الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية.

كما إبتكر العلاقة بين وزن المواد الخام / وزن المصنوعات فإذا كان ناتج قسمة وزن المواد الخام على وزن المصنوعات واحداً فأكثر تكون الصناعة أكثر إرتباطاً بموادها الأولية موقع الخام، مثال ذلك صناعة قصب السكر لأن وزن الخام أكبر بكثير من وزن المنتج لذا فالموقع المفضل يكون بجوار الحقول، وإذا كان الناتج واحداً أو اقل تكون الصناعة أقل إرتباطاً بموادها

[1] – خير صفوح، **التنمية والتخطيط الاقليمي، ط1**، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2000، ص :123 .

2 – بشير محمد التجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1972، ص : 112 .

الأولية، حيث يرى أن تكلفة النقل تعتمد على عاملي المسافة والوزن وتزيد كلما زادت المسافة ووزن الحمولة [1].

وبذلك فهناك ثلاثة عناصر تتداخل لتحديد التوطن الصناعي هي :

* تكاليف النقل * تكاليف العمالة * عوامل التكتل وعدم التكتل .

الشكل رقم(1-7) : يوضح نظرية الموقع الصناعي لألفريد وبير .

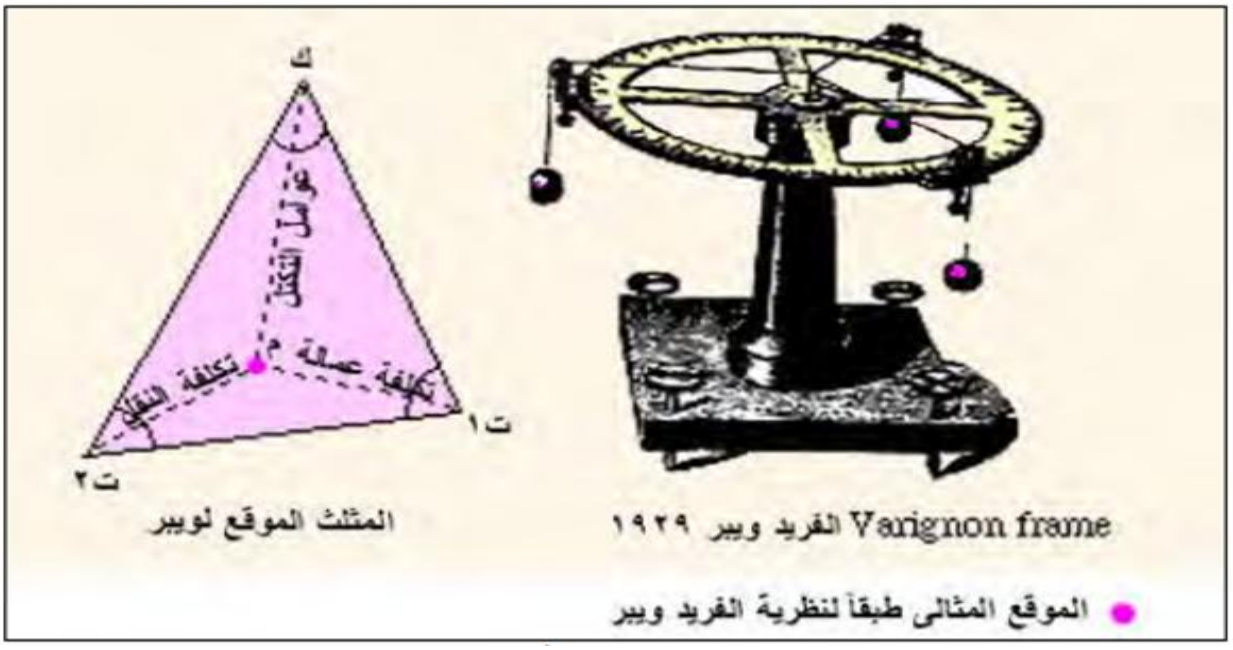

المصدر : علام خالد، تخطيط المدن، كتاب مطبوع، مكتبة الانجلو المصرية، 1990 .

وفيما يتعلق بتكلفة النقل فطبقاً لفروض فيبر فإن المشروعات الصناعية سوف تتوطن في المناطق الأقل تكلفة في النقل ، وأشار بذلك إلى معدل النقل طبقا للمعادلة التالية :

$$\text{معدل المادة الخام} = \frac{\text{وزن المواد الخام المتوطنة}}{\text{وزن الإنتاج}}$$

1- الدليمي خلف حسين، **التخطيط الحضري، أسس مفاهيم في نظريات التوطين الصناعي** ، دار الثقافة، عمان ، 2001، ص : 124 .

وتمثل تكلفة العمل عامل التوطين الثاني في نظرية فيبر ولها أهمية كبيرة في إختيار الموقع ذلك أن تكلفة العمل الأقل تساعد على توطن المشروع أحياناً في منطقة أعلى من حيث تكاليف النقل بسبب الوفرة الذي ينتج عند المقارنة بتكلفة العمل .

وقد حدد فيبر هذه العلاقة ووضع مؤشرين للمقارنة كالتالي[1] :

$$\text{معدل العمل} = \frac{\text{الأجور}}{\text{الإنتاج}}$$

ومن هنا نستخلص أن عوامل التكتل وعدم التكتل تكتسب أهميتها من الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المنتج، فعوامل التكتل تعني ألا يقل الإنتاج في مكان معين عن حجم معين، بينما عوامل عدم التكتل تعنى أن كمية الإنتاج في مكان معين يجب ألا تزيد عن حجم معين، فعوامل التكتل طبقا لمفهوم " فيبر "، تعمل على تجميع الصناعات في نقاط معينة للإستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية، بينما عوامل عدم التكتل تعمل على توزيع الصناعات عندما تصل إلى نقطة اللاوفورات .

2-1-1- نظرية التكلفة الدنيا :

تعتبر نظرية " الفريد فيبر " في التوطن الصناعي أهم النظريات الخاصة بموقع الصناعة وأثر تكاليف النقل عليه، حيث يعتبر " فيبر " رائد المدرسة الكلاسيكية لتوطن المشروعات، فهو أول من وضع نظرية متكاملة تصف وتحدد العوامل التي تؤدي إلى توطن المشروعات في مناطق معينة دون الأخرى، وذلك بالرغم من وجود من سبقوه في طريق هذا الموضوع مثل " فون ثيونن ".[2]

1 – محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000 ،ص22

2– الوتار فاتنة وفاء، **الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة** ، المبادرات والأبداع التنموي في المدينة العربية، عمان ، البتراء ، العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية 14– 17 كانون الثاني ، 2008 ، ص: 59 .

وقد اهتم " فيبر " في نظريته باكتشاف القوانين الأساسية التي تحدد تحركات الصناعة، والأسباب التي تدفع صناعة معينة إلى الانتقال من موقع إلى آخر، ولبيان ذلك فقد وضع الفروض وحدد العوامل المؤدية إلى التوطين الصناعي و تتمثل فيما يلي:

أ- الفروض الأساسية وتشمل :

- سيادة المنافسة الكاملة : مما يعني عدم قدرة المنتجين على التأثير في الأسعار التي تحددها قوى الطلب والعرض، وأن حجم الطلب أمر مفترض ومحدد، ولا يتأثر باختيار موطن المؤسسة في مكان دون آخر .[1]
- توطن المواد الخام في بعض المناطق فقط إضافة تركز اليد العاملة في مواقع معينة .

ب- العوامل المؤدية إلى التوطن : عند " فيبر"

وفي ظل هذه الفروض بحث " فيبر" عن العوامل العامة والعوامل الخاصة التي تعطي ميزة نسبية لموقع معين دون الآخر، وقد خرج من دراسته بتحديد العوامل العامة لتوطن المشروعات ، والتي عرفها بأنها " تلك العوامل التي يحتاج إليها كل مشروع مثل تكلفة النقل وتكلفة العمل " أما العوامل الخاصة فهي التي ترتبط ببعض المشروعات دون الأخرى "، مثل فساد المواد الخام وتلفها ودرجة الرطوبة وتوافر المياه ... الخ . "

وبعد هذا التقسيم اهتم " **فيبر** " بتأثير تلك العوامل سواء كانت عامة أو خاصة على قرار التوطن، ولهذا فقد قام بتقسيم آخر للعوامل تبعا لتأثيرها إلى :

-عوامل تعمل على توزيع الصناعة إقليمياً .
-عوامل تعمل على تكتل الصناعة أو عدم تكتلها داخل الإقليم .[2]

[1] - عجمية محمد عبد العزيز، الليثي، مجمد علي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 20 .

2 -Keith Chapman and David Walker, **Industrial Location(principles and policies)**, **Basil Black well**, Oxford and Newyork,1987. p: 32 .

ويرى باحثون أن عملية التصنيع لها ثلاثة أنواع من التكلفة التي تؤثر على الاختيار الجيد للموقع : المواد الخام التي لابد من الحصول عليها للمشروع، والمصنع لابد أن يدار بكفاءة، ومنتجات المشروع لابد من تسويقها .[1]

وبعد هذا الاستعراض للعوامل الأساسية التي تؤثر على اتخاذ قرارات التوطين يختار المنظم موقع المشروع في ضوء كل من العوامل الآتية :

أ. تكلفة النقل :

طبقاً لفكر " فيبر " فإن المشروعات الصناعية سوف تتوطن في المناطق الأقل تكلفة في النقل، وطبقاً لمنهج التكلفة الأقل فإن تكلفة النقل تعتبر العامل الأساسي الذي يؤثر على اختيار موقع المشروع الصناعي، وتعتمد هذه التكلفة على الوزن المطلوب حمله، والمسافة المقطوعة .[2]

وقد بنى " فيبر " نظريته على أساس أن الصناعات التي تفقد فيها المواد المستخدمة وزناً وحجماً كبيرين عند تحويلها إلى سلع مصنعة (كالوقود ومصادر الطاقة وبعض أنواع الخامات الزراعية والمعدنية)، ترتبط في موقعها الجغرافي بمناطق توافر الخام المستخدمة في إنتاجها إذا تساوت الظروف الأخرى، لأنه من الأفضل في هذه الحالة نقل المنتجات الخفيفة بدلاً من الخامات الثقيلة .

وخرج " فيبر " من نظريته بما يسمى" نسبة المواد " ويعني بها نسبة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج إلى نسبة المنتجات "، حيث وضع القاعدة التالية[3] :

نسبة المواد = وزن المواد الخام / وزن المنتجات .

فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما أصبحت الصناعة أكثر ارتباطا بمواردها الأولية، وعلى العكس من ذلك إذا قلت النسبة حتى وصلت إلى الواحد الصحيح أو أقل (أي إذا كان وزن المواد الخام = وزن المنتجات أو أقل منها)، أصبحت الصناعة أقل ارتباطاً بمواردها الأولية.

---

1 -Keith Chapman and David Walker, Industrial Location(principles and policies), Basil Black well, Oxford and Newyork,1987. p: 32 .

[2] – عجمية محمد عبد العزيز، الليثي، مجمد علي، **مرجع السابق** ، ص 23– 24 .

[3] – محمد بومخلوف، **مرجع السابق** ،ص: 25 .

ب. تكلفة العمل :

تمثل تكلفة العمل عامل التوطين الصناعي الثاني في نظرية " فيبر " أهمية كبيرة في اختيار موقع المشروع الصناعي، فالمنطقة التي تنخفض فيها تكلفة العمل تصبح مركزاً لجذب الصناعة من المناطق التي تقل فيها تكلفة النقل بشرط أن يكون الفرق بينهما كبير، وبهذا المفهوم فإن انتقال المشروع من الموقع الذي تنخفض فيه نفقات النقل إلى موطن تكلفة العمل المنخفضة لن يتم إلا إذا كانت الوفورات في نفقات العمل في هذا الموقع تفوق الزيادة في نفقات النقل المترتبة على انتقال موطن الإنتاج، وبمعنى آخر يجب أن تكون الوفورات في مكان العمل أكبر من الوفورات في تكلفة النقل.

ت. عوامل التكتل وعدم التكتل :

يقصد " **فيبر**" بعوامل التكتل أولاً انخفاض في تكلفة الإنتاج الناشئة عن تركز المشروعات إلى حد كبير في مكان معين، بينما يقصد بعوامل الانتشار (عدم التكتل) الانخفاض في نفقات الإنتاج نتيجة عدم تركز المشروعات في مكان معين وانتشارها في أكثر من موقع .

وعلى ذلك تعمل عوامل التكتل على تجميع الصناعات في أماكن معينة للاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية، بينما تؤدي عوامل عدم التكتل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب التجمع ذاته، وعلى سبيل المثال اعتبر " فيبر " الوفورات في التكاليف الناتجة عن التركز الصناعي القريب من الأسواق عاملاً للتكتل، وأن إيجار الأرض عاملاً أساسياً من عوامل عدم التكتل.

وأهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما خلص إليه " فيبر " في تحليله إلى أن تكلفة النقل وتكلفة العمل أهم العوامل التي تؤثر على توطن المشروعات والأنشطة الاقتصادية، وأن الذي يحدد الموقع هو مدى انخفاض التكلفة، والذي عنده تكون التكلفة الكلية للإنتاج أقل ما يمكن، وتلعب قوى التكتل دورها إذا كانت الوفورات التي يمكن الحصول عليها من العوامل الأخرى أقل مما يمكن الحصول عليه منها .

ت- انتقادات نظرية فيبر :

أهمل " فيبر " الكثير من العوامل التي تلعب دورا مهماً في التوطين الصناعي وأهمها عنصر الطلب، ولم ينتبه فيبر إلى أهمية العوامل الاجتماعية التي تعكس سلوك العمل ورأس المال وتلعب دوراً كبيراً في التأثير على حركة هذه العوامل، مثل التأمينات الاجتماعية والفائدة والضرائب، كذلك فقد أهمل عند دراسته لتكلفة العمل دور قوانين وتشريعات العمل وإنتاجيته في جذب الصناعة نحو مواطن العمل، وأخيراً اعتبر " فيبر " ضمناً التكاليف ثابتة في المدى الطويل وبالتالي فإن نظريته ساكنة لا تأخذ العامل الزمني في الاعتبار .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فان ذلك لا يقلل من أهمية مساهمة " فيبر " في وضع أساس لنظرية التوطن الصناعي، بما ساعد من جاء بعده من الاقتصاديين من خلال انتقاد نظريته والعمل على تطويرها من اجل السير بنظرية التوطن الصناعي إلى الأمام .

2-2- نظرية أوجست لوش :

أكد " أوجست لوش " في تحليله لقوى السوق على دور السوق في جذب الصناعة حيث يكون الموقع المثالي عند " لوش "، هو موقع أقصى ربح ممكن، أي حيث يزيد الربح عن التكاليف وذلك بفرض تواجد الآتي :

- موقع متجانس ليس فيه إختلاف مكاني بالنسبة للمواد الخام أو العمالة أو رأس المال .
- كثافة سكانية متزنة .
- عدم وجود تداخل موقعي بين المصانع. [1]

يتضح لنا جليا أن نظريات التوطين عند الإقتصاديين تبحث عن موقع المشروع ذو التكلفة الأقل مع فرض ثبات الطلب ووجود المنافسة الكاملة بالإضافة إلى فروض أخرى.

1 – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، **الإقليم و التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2001 ، ص207

3- نظرية مجال السوق : Market area .

تقوم هذه النظرية على تأكيد أهمية الطلب كعنصر أساسي في تحديد الموطن الأمثل للمؤسسة، وفي هذا الصدد توضح نظرية " لوش " أهم السمات الفكرية لهذه النظرية بشكل عام، حيث تقوم على فرض ثبات نفقة الإنتاج في المواقع المختلفة وتتخذ من المنافسة الاحتكارية إطاراً لها، ومن ثم فهي تفسر عملية اختيار الموطن الأمثل على أنها محاولة من جانب كل مشروع للسيطرة على أكبر منطقة من أجل ما يلي [1] :

- التوزيع المتساوي للمواد الخام اللازمة للصناعة على جميع المواقع .
- توافر خدمات النقل والمواصلات وتشابهها في المناطق المختلفة .
- تساوي التوزيع السكاني على جميع أجزاء الحيز المتاح .
- تشابه أذواق المستهلكين.

وبناء على ما سبق يتحقق التوازن المكاني العام كمحصلة لاتجاهين رئيسيين هما اتجاه المنتجين إلى تعظيم أرباحهم الفردية، ورغبة المستهلكين في تعظيم ما يحققونه من منفعة وإشباع عن طريق التعامل مع أرخص الأسواق، وكذلك تزايد عدد الوحدات الاقتصادية المنتجة إلى أن يؤدي التنافس بينها على الحيز المتاح إلى اختفاء الأرباح الغير العادية، بحيث لا يؤثر انتقال المشروع من موقع إلى آخر على حجم الأرباح المتحصل عليه، لأنها ستتساوى أيا كان موقعها، ومن ثم يتم التوازن وتنتهي عمليات التنافس وتتحدد المواقع الصناعية .

ويتطلب حدوث التوازن اختفاء الأرباح غير العادية وهو ما يعني تساوي النفقة وسعر الناتج في الأجل الطويل، وضرورة كفاية حجم السوق للحد الأدنى الذي يمكن المشروع من الاستمرار في الإنتاج، فإذا زاد عن ذلك سيصبح سعر المنتج أكبر من النفقة المتوسطة، وهو ما يؤدي إلى وجود أرباح غير عادية وظهور المنافسة من جديد.[2]

1- خير صفوح، **الجغرافية الصناعية، موضوعها ومناهجها واهدافها**، كتاب مطبوع، دار الفكر، دمشق،2000،ص :46

[2] - عبدالحفيظ ع محبوب: بحوث حول **الشركات المتعددة الجنسيات في الجغرافية الاقتصادية** ، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،انظر الموقع http://uqu.edu.sa/page/ar/85809 2011 /08/21 .

كذلك يلزم لتحقيق التوازن عدم تفضيل المستهلكين (المقيمين عند الحدود الفاصلة بين مناطق التسويق المختلفة) الشراء من منتج دون آخر، مادامت النفقة التي يتحملونها في سبيل الحصول على السلعة تكون أقل ما يمكن، أيا كان المنتج الذي يبيعها .

4- نظرية الموطن المعظم للربح .

يتبين مما سبق أن نظرية النفقة الدنيا ركزت في تحليلها لموضوع التوطن على جانب النفقة، ولم توجه انتباهاً إلى أهمية عنصر الطلب، بينما اهتمت نظرية " مجال السوق " في دراستها لمشكلة التوطن بعنصر الطلب وأهملت جانب النفقة، لذلك كان طبيعياً أن تظهر محاولات أخرى لتقديم نظريات في التوطن تأخذ في الاعتبار عنصري النفقة والطلب أو العرض والطلب.

وفي هذا الصدد حاول " جرينهت " الجمع بين الاتجاهين السابقين في نظرية واحدة، فهو يرى أن تقوم نظرية التوطن على أخذ كل من عوامل النفقة وعوامل الطلب[1]. بحيث لا يمكن القول إن الموطن الأمثل للمؤسسة هو ذلك الذي تصل عنده في الاعتبار كمتغيرات النفقة إلى أدنى مستوى ممكن، أو ذلك الذي تستطيع عنده المنشأة السيطرة على أكبر منطقة ممكنة من السوق.

ومن هنا يتضح لنا أهمية فكرة الموطن المعظم للربح والتي تشير إلى ذلك الموطن الذي تستطيع عنده المؤسسة البيع لعدد معين من المشترين والذين تحقق مشترياتهم أقصى ربح ممكن، وهكذا يأخذ هذا المفهوم للموطن الأمثل كلاً من عوامل النفقة والطلب في الاعتبار وانتقل " جرينهت " بعد ذلك إلى تحديد شروط التوازن المكاني، حيث افترض وجود اقتصاد متقدم وبأنه في لحظة من الزمن تم اختراع سلعة جديدة، وافترض أيضاً أن تكلفة الإنتاج تساوي صفراً في جميع المواقع، وأن حجم الطلب يتساوى فيها أيضا وأنه في ظل هذه الفروض سيعمل المنتج على تحديد منطقة السوق لهذه السلعة بتلك التي يتساوى فيها العائد الحدي مع التكاليف

[1] – Pierre Philippe Combre et autres : **économie géorgaphique(l'intégration des régions et des nations), édition Economica**, Paris 2006, pgae 38.

الحدية التي تساوي صفر، وداخل حدود هذه المنطقة سيكون سعر المنتج أعلى من الصفر وفي حدود تكاليف النقل وأعلى سعر ممكن للسلعة، وهنا يصبح السعر المعظم للربح يساوي صفرا[1].

وعندما يبدأ منتجون جدد في دخول السوق فإن توطنهم يكون في المناطق التي لا يخدمها المنتج الأول، أو بالقرب من موطن ذلك المنتج، أو بعيداً عنه، ويعتمد التوطين هنا على قوى الطلب، وأيضا على الفرق في تكاليف الإنتاج بين المواقع المختلفة، وسيعمل كل منتج على التوطين في ذلك الموقع الذي يسمح له بخدمة عدد معين من المستهلكين يحقق له أقصى ربح بأقل تكلفة ممكنة .

ويترتب على استمرار دخول منتجين جدد في السوق تغير تكاليف الإنتاج وحجم الطلب في المواقع المختلفة، ويؤدي التنافس بينهم للتوطن في المواقع التي تحقق أقصى ربح إلى تقليل حجم الطلب الذي يحصل عليه كل منهم، وإلى انخفاض الأرباح حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن، والذي تتساوى عنده التكاليف الحدية مع العائد الحدي، وتصبح الصناعة كلها في حالة من التوازن بحيث يؤدي تغيير موقع أي من المشروعات فيها إلى خسارة وليس إلى زيادة الأرباح .[2]

ومعظم الأدبيات التي تتعلق بأهداف العمل تختص أو تذهب إلى طرح سؤال حول ما إذا كانت هذه الأهداف يمكن أن توصف بدقة حول تعظيم الربحية .

5- نظرية أقطاب النمو Growth pole theory .

يعتبر "F. Perroux، 1955 " السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو[(*)] ، (التي اعتمدها فيما بعد "Hirschman" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن)[3]. أي إحداث

(*) يرى بعض الاقتصاديين أن مصطلح قطب النمو له علاقة بالمجال الاقتصادي على المستوى الوطني، بينما مركز النمو لو علاقة بالمجال الإقليمي .

[1] – عبدالحفيظ ع محبوب ، **مرجع السابق الذكر** .

2 – توفيق إسماعيل ، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981، ص 93.

[3] – علي كريم العمار " **مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات التنمية المكانية** "، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،2005 ، ص: 34

النمو من خلال التركيز على عدد محدد من الأنشطة وفى أماكن معينة من الدولة وبرروا ذلك بعجز إمكانيات معظم الدول النامية عن دفع الإنتاج في كثير من القطاعات الإقتصادية في وقت واحد وفى كافة أقاليم الدولة، و" بيرو" أول من إستخدام مفهوم قطب النمو للدلالة على النمو غير المتوازن في الإقتصاد الوطني، فقد لاحظ أن النمو لا يظهر في كل مكان وفى وقت واحد ولكن يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر خلال قنوات متفرعة ليظهر تأثيره على الإقتصاد ككل، وبذلك فإن عملية النمو بين الأقاليم تكون دائماً غير متوازنة جغرافياً .[1]

5-1- مفهوم قطب النمو :

عرف " بيرو " قطب النمو على أنه مجموعة من الأنشطة تولد نمواً ديناميكياً في الإقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية (العلاقات الأمامية والخلفية) ، بينها وبين الصناعة أو النشاط القائد " Leading industry ".[2] والصناعة أو النشاط القائد هو النشاط الذي ينمو أسرع من باقي الصناعات أو الأنشطة وله بعض الخصائص المميزة كتكنولوجيا متقدمة، أو قدرة على توليد ونقل الإختراعات والإبتكارات، أو مرونة دخل مرتفعة، أو قدرة على توليد نمو مستمر ومتصل في أنشطة مرتبطة وفى المجال المحيط به من خلال العلاقات الأمامية والخلفية .

حيث يكون لصناعة أو لنشاط معين علاقات أو تأثيرات أمامية " Forward effects "، عندما يكون معدل المدخلات الوسيطة المتولدة من الصناعات أو الأنشطة الأخرى بالنسبة لإجمالي الإنتاج مرتفعاً، وفى هذه الحالة تتحكم هذه الصناعة في المدخلات المتولدة من الصناعات الأخرى السابقة لها، أي أنها تولد قوى توسعية و إنكماشية في الصناعة تبعاً لمسار نموها، ويكون لصناعة أو لنشاط معين علاقات أو تأثيرات خلفيةeffects" "Backward، عندما يكون معدل المخرجات من السلع الوسيطة التي تستخدم في صناعات أخرى مرتفعاً

1 – صالح حسن ، **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ،الطبعة الأولى، عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع ، 1725 ، ص211

2 –Kenneth D.George, **Industrial Organization,Competition,Growth and Structural Change in Britian, London**, George allen and unwin LTD,Oxford ,1972 , p : 101

بالنسبة للطلب الإجمالي و بالتالي فهي قادرة على توليد توسع في هذه الصناعات عن طريق نقل الإبتكارات إليها .[1]

وأهم ما يميز نظرية أقطاب النمو هو إعتمادها على فكرة النشاط القائد والمجمعات الصناعية والأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية و المركزة في حيز جغرافي واحد، بمعنى أنها تأخذ البعد المكاني في الإعتبار وهناك الكثير من المفاهيم المتصلة بقطب النمو أهمها :

5-1-1- قطب النمو : Growth pole

وقطب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية و إقتصادية فى حيز متجانس، وتمتد أثاره التنموية إلى المناطق المحيطة به، بحيث ينمو وينمى هذه المناطق ويساهم في تحقيق أهداف على المستوى القومي [2].

5-1-2- مركز النمو : Growth Centre

مركز النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة في حيز محدد ، وأثاره محلية فقط ، وتقتصر على الإقليم الذي يوجد به .[3]

5-1-3- محاور النمو : Axes Growth

تتكون محاور النمو من سلسلة من النقط أو أقطاب النمو التي تربطها علاقات تكاملية نتيجة وجودها على محور نقل رئيسي .

---

1 – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، **الإقليم و التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2006 ، ص 189

2 – V.Gokham & N.Karpov : " G**rowth poles and growth Centres in regional planning** "paris,1972 . p. 70 .

3 – عبد الرحمان يسرى أحمد،" **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلاتها تمويلها**"، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 05-06 .

5-1-4- نقطة النمو : point of development

نقطة النمو هي توطن لمجموعة من الأنشطة في حيز محدود متجانس وأثاره محدودة ولا تتعدى المنطقة التي يقع بها .

المطلب الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية وتأثيرها على التوطن الصناعي

في الستينات من القرن الماضي قدمت دراسات عديدة حول التخطيط والتنمية نسبة لحركة السكان وحركة النشاطات الإقتصادية، كما أقترحت عدة نماذج لوصف وقياس تطور المكان الإقتصادي، من خلال مسار التنمية ومن خلال توضيح أنماط هذا التطور ومن أهم هذه الفرضيات ذات التأثير على التوطين الصناعي والتي ظهرت في كتابات المفكرين الإقتصاديين الغربيين وروجت لها المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي هي ما عرف بنظرية التقارب والتباعد .

1- نظرية التقارب والتباعد .

Convergence-Divergence Hypothesis

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذه النظرية على وجود مستويات منخفضة من التركز المكاني للسكان والأنشطة الاقتصادية في الدول النامية تزداد هذه المستويات في التركز أثناء مرحلة الإقلاع في عملية التنمية، ثم تنعكس إلى الإنتشار بعد ذلك ووضعت هذه النظريات فرضيات تؤكد بأن التركز المكاني سوف يقود حتماً إلى التنمية عبر الزمن، ثم يحدث رخاء إقتصادي يتبعه إنتشار فوق الحيز المكاني مع إستمرارية التنمية، و إستناداً إلى هذه النظرية فإن النمط السريع في التركز سوف يحسن من مستوى التنمية في الدول الأقل تقدماً، طبقا لما حدث في المرحلة المبكرة من نمو الدول الأكثر تقدما.

حيث أعتمد المفكرون في تأكيد فرضيات هذه النظرية على ما سبق حدوثه في مسار النمو الخاص بالدول الغربية المتقدمة، من خلال تحليلات إنتقائية لبعض الدول الأقل والأكثر تقدماً، بما يوحي بصحة هذه النظرية [1].

وطبقا للنظرية فقد أعتبر المفكرون أن الهند في بداية الطريق إلى التنمية، ولم تحصل على تركز حضري بعد، في حين أن كلاً من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، قد وصلت إلى قمة التركز الحضري مع درجة مناسبة من التقدم الإقتصادي، وأن الدول الصناعية المتقدمة قد سبقتها في السير على الخط البياني نفسه، ووصلت إلى درجة من التوزيع الحضري المثالي بالنسبة للأنشطة الإقتصادية على باقي مناطق الدولة . [2]

وعمدت منظمة الأمم المتحدة من خلال البنك الدولي، على تعميم هذه الفرضيات على أنها السبيل الوحيد للتنمية في الدول النامية و أطلق لقب عقود التنمية على الفترة من 1960 إلى 1980من القرن الماضي، حيث سيطر على الفكر التنموي الاقتصادي الأكاديمي يركز على العلاقات الفنية القائمة على المتغيرات الإقتصادية المختلفة، ويعتمد على نماذج للتنمية صيغت أساساً بالإعتماد على الخبرات التاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة، أو دراسات إتسمت بمنهج تجريدي عجز عن الإحاطة الشاملة التاريخية والمعاصرة لمظاهر التخلف وعلاقتها بالتبعية، ومستخدماً أدوات عجزت عن تفسير الواقع الإقتصادي و الإجتماعي للدول النامية[3] .

2- نظرية الأساس الإقتصادي . Quasi – Economic Theories

تعتمد على بعض الحقائق الإقتصادية لشرح الإنتشار المتدرج لنظام التوطين الصناعي، وقد بنى " زيبف Zipf " نظريته عام 1949 على مبادئ نظرية تشرح التوزيع المتدرج لأنظمة التوطين الصناعي من خلال :

<u>المبدأ الأول</u> : هو مبدأ التركيز" Unification " و الإنتشار " Diversification "، للإقلال من الجهد وذلك بتقنين التكاليف حيث يوجد عدد قليل من التوطين الصناعي الكبير حيث تركز

1 – يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، **دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2001 ، ص11

2 – بهيج شعبان، **جغرافية العالم الصناعية** ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ،1979، ص : 85

3 – صالح حسن ، **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ،**الطبعة الأولى**، عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع، 1985،ص : 125

على كل من الصناعة والمنتجات والخدمات أو تنتشر الصناعة في عدد كبير من التجمعات الصناعية الصغيرة، وتوزيع حجم التوطين الصناعي يعكس التوازن بين القوتين (التركز و الإنتشار) .

المبدأ الثاني : هو قوة الإبتكار " Innovation " والذي يعكس عامل ديناميكي مواز للتركز لأنه من الأرخص في التكلفة أن تستفيد الإبتكارات الجديدة من إقتصاديات التجمع، وقد جادل " ريتشاردسون " بأن التركز ما هو إلا تطابق مع نظرية إقتصاديات التجمع، بينما يتعلق الإنتشار بالإقلال من تكاليف الإنتقال، وقد يجادل البعض بأن مبدأ " زيبف " يستند إلى التوزيع ألحجمي لأنظمة المدن أكثر من قاعدة الرتبة والحجم . [1]

ويلقى الضوء هنا على الدور الوظيفي للتجمعات، وتحدد دور التجمعات الكبرى في عملية التنمية معتمدة على الارتباط بين قوى التركز والابتكار، ويقترح مبدأ الإقلال من الجهد أن المجمعات الصناعية الكبرى والصغرى يتواجدون في إقليم إقتصادي واحد للإقلال من تكلفة الإنتقال والزيادة من العائد الإقتصادي، وكذلك أن وجود الصناعات الكبرى هام جدا للسماح لقوى الإبتكار بالتواجد داخل الإقليم، وكذلك تساعد قوى التركز على بقاء الموارد الإقتصادية للإقليم بداخله ولا تخرج إلى أقاليم أخرى .

ومن هنا نجد أن التوزيع المتوازن للصناعات الكبرى في الأقاليم الإقتصادية المختلفة تعنى أن قوى الإبتكار المسئولة عن التنمية تعمل بصورة متوازنة في هذه الأقاليم، وكذلك تعنى الإقلال من مصاريف الإنتقال، وكذلك التوزيع المتوازن لكل الأحجام لتوطين في الأقاليم الإقتصادية المختلفة يحقق مبدأ الإقلال من الجهد وتسمح لقوى الإبتكار بالتوطن في كل مراكز الأقاليم مما يؤدى إلى مستوى أعلى من التنمية .

وقد جمع " دافيد و سوانسون " David & Swanson " [2]. عام 1973 كل من نظريتي التجمع والنمو " Growth Theory ". حتى يصل إلى شكل معين لتوزيع أحجام توطين الصناعة في النظام الإقتصادي وقد توصلا إلى أن حجم توطين الصناعي هو أكثر العوامل

1 – Smith, Dived., **Industrial location, an Economic Geographical Analysis, John wiley and Inc. London**, 1971. P56

2– فاضل مصطفى سليم ، **كلفة النقل وتوطن الصناعات في إفريقيا الوسطى ، ط1** ، جامعة بغداد 1987،ص : 65 .

توضيحا لنموها، وقد فرضوا أن الإستثمارات في منطقة معينة هي جزء من إقتصادياتها لأن النمو في كل من العمالة وحجم الإنتاج كل منهما حساس لهذه الإستثمارات.[1]

3- نظرية مناطق الأسواق والتجمع

توضح العلاقة بين حجم التجمع السكاني وبين عملية النمو والميزة التوطينية، ففي البداية لابد من توافر السوق الذي يساعد على التجمع السكاني وتبادل السلع والخدمات، وكلما زادت الميزة التوطينية تزيد الوفورات الداخلية وتظهر الوفورات الخارجية .[2]

وقد حاول " فريدمان " في ظل النظريات السابقة أن يضع نموذج من أربعة مراحل للتنمية الإقتصادية الصناعية للدولة أو الإقليم :

- **المرحلة الأولى :** يظهر فيها المجتمع عبارة عن مراكز محلية مستقلة نسبيا لمراكز التوطين الصناعي (نموذج ما قبل الصناعة) وكل صناعة تقع في مركز إقليمي صغير .
- **المرحلة الثانية :** تظهر نواة قومية منفردة (العاصمة) وتتركز فيها المنشآت الصناعية ويتحول الإقتصاد القومي إلى إقليم واحد .
- **المرحلة الثالثة :** تظهر بجانب النواة الإقليمية نويات فرعية في الأطراف .
- **المرحلة الرابعة:** يتكون نظام وظيفي من مجموعة من المدن ينتج عنه التكامل الإقليمي ويعطي أقصى طاقة للنمو .

ومن هذا النموذج توجد أربعة أنماط من الأماكن هي[3] :

* النواة * المناطق الإنتقالية العليا القريبة من النواة * الأطراف * التخوم المصدرية في الهوامش.

ونجد أنه في معظم الأحوال عند تطبيق نظرية بعينها في مجال التخطيط الإقليمي سوف نفاجأ بأنها تتناول الأمور من وجهة نظر معينة وهي الخاصة بالنظرية نفسها، وقد لا تتناول

---

[1] – يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، مرجع السابق ، ص : 126- 127 .

2- د . المندلاوي إسماعيل حسن مهدي ، **التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية** ، بغداد ، 2008، ص ، 100، دراسة مقدمة إلى ندوة التنسيق الصناعي – دمشق .

[3] – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، **مرجع السابق**، ص : 208 .

جزئيات أخرى هامة تتعلق بالتنمية الإقليمية، وبذلك تحدث ردود أفعال قد تكون مخالفة لتوقعات المخططين الجغرافيون .

ولذلك فإننا نجد أنه لكل عملية تخطيطية ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والصناعية، ولذلك قد يضطر المخطط إلى الدمج بين نظريتين أو أكثر أو الإستعانة بمعظم النظريات التخطيطية الجغرافية، حتى يجد ما يتواءم مع ظروف الإقليم الذي يتناوله بالدراسة والتخطي.

4- نظرية التراكم السببي لميردال جونار Cumulative Causation

وقد وضع ميردال[1]. هذه النظرية والتي تنص على أنه مع النمو الإقتصادي يتأكد التفاوت في الدخول الفردية والإقليمية والخدمات، حيث تعمل تأثيرات قوى الإرتجاع " Backwash" على توجيه حركة العمالة والسكان ورؤوس الأموال والتجارة للتركيز في القطاعات ونقط النمو الأساسية للإقتصاد، ويحدث التراكم في الأقاليم المتقدمة وتتخلف الأقاليم الأخرى، كما تظهر تأثيرات قوى الإنتشار " Spread Effects " أنها لا تكون كافية في مواجهة قوى الإرتجاع والتركز وتزيد بإرتفاع معدلات التنمية الإقتصادية. ويؤكد " ميردال "على انه مع النمو الاقتصادي يتأكد عدم التساوي والتفاوت في الدخول الإقليمية والفردية والخدمات . [2]

1 - **ميردال جونار: (1898- 1987):** عالم اجتماع واقتصادي سويدي اشتهر بدراساته المتقنة للمشاكل العالمية الكبرى، منها النمو الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المختلفة .

[2] - د- عايدة الشاوي ، **التوطين الصناعي في الوطن العربي** ، جامعة الدول العربي ، القاهرة ، دراسة مقدمة إلى ندوة التنسيق الصناعي في دمشق 25- 30 يناير 2006، ص : 50 .

المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة لتوطين الصناعي .

المطلب الأول : النظريات الحديثة لتوطين الصناعي .

1- نظرية الدفعة القوية (نظرية النمو المتوازن) .

ويرى مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته، وذلك نتيجًة لتشابك القطاعات التي يعد كل منها سوقًا للبقية و تنسب نظرية الدفعة القوية إلى روزنشتاين- رودان (Paul Rosenstein-Rodan)[1] ، الذي يؤكِّد على ضرورة توفُّر رؤوس أموالٍ ضخمة محلِّية وأجنبية، والقيام باستثمارها في إنشاء قاعدةٍ صناعية ومشروعاتٍ عامة متعددة، تشرف عليها الحكومات .

و يؤكِّد على حتمية التصنيع وأهميته الذي يحتاج إلى رأسمالٍ أولي يمكّن الاقتصاد من الانطلاق؛ فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية فإن الاستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلِح في انطلاق الصناعة، فهو يرى أن التقدم خطوًة خطوة لن يكون له تأثير فاعل في كسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان اُلمتخلِّفة ، بل يتطلَّب الأمر حدًا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي ، وهذا يعني حدًا أدنى من الاستثمار، يقدر ب : 13,2 % من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيًا .[2]

وينطلق " رودان " في تبريره للدفعة القوية من فرضيةٍ أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان اُلمتخلِّفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة اُلمتعطِّلة جزئيًا أو كليًا في القطاع الزراعي .

---

1 – **روزنشتاين –رودان** (1902 – 1985) : اقتصادي بولوني، يعتبر واحدا من أعمدة اقتصاد التنمية، عمل بالبنك العالمي خلال الفترة 1947– 1943 ثم في معهد ماساشوسيتس إلى غاية 1968 عرِف بنظريته عن النمو المتوازن المطورة من طرف نيركس والتي نشر مضمونها سنة 1943 في مقالٍ له بعنون : Popblems of industrialization of eastern and south eastern Europe (موسوعة ويكيبيديا الحرة) .

2 – مدحت محمد العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت ، 1980، ص : 132

ويرى" رودان " أن هناك أسلوبان للتصنيع:

الأسلوب الأول : يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلِّف و يحمل الأجيال تضحياتٍ ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد ؛لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل .

الأسلوب الثاني : الذي يرجحه فيتم بقيام الدول ُالمتقدمة باستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول ُالمتخلِّفة، ويعتقد أن هذا الأسلوب يفعل مزايا التخصص؛ فهو مفيد للبلدان ُالمتخلِّفة وُالمتقدمة على حدٍ سواء؛ فهو إذن يبارك الاستثمار الأجنبي، وهو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي و البنى التحتية.[1]

ويبرر" رودان " تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية التي تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة، والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة؛ وبالتالي فإن الإنتاج ذا الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكلٍ أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير.

و يفرق "رودان " بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة [2] ، والتي ينجم عنها وفورات خارجية : عدم التجزئة في دالة الإنتاج، عدم التجزئة في دالة الطلب، وعدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات .

ويؤكِّد ُالمؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاقٍ واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادةٍ سريعة في الدخل الوطني، ومن ثمَّ زيادة الميل الحدي للادخار؛ وبالتالي ارتفاع حجم الادخار.

---

1 – عبد الجبار حمد عبيد البهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001 ، ص 178–179.

2 – هي : 1– عدم تجزئة دالة الإنتاج :تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيًا وعموديًا من حيث مدخلاتها ومخرجاتها بحيث لا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية.

2 – عدم تجزئة دالة الطلب التي تناولها نيركس في تبرير استراتيجية النمو المتوازن :تعني إنشاء عددٍ من الصناعات في آنٍ واحد ، مما يؤدي إلى خلق سوقٍ واسعة تتسع لها جميعًا بما تتيحه من دخول.

بينما تنسب نظرية النمو المتوازن إلى راغنر نيركس (Ragnar Nurks) [1]، صاحب حلقة الفقر المُفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظلُّ كذلك؛ لكون أن الفقر سبب لعدم الادخار الذي هو سبب لعدم الاستثمار الذي هو سبب لاستمرار الفقر.[2]

2- نظرية الموقع الصناعي Theory of Industrial Location

في البداية كانت الصناعة كنشاط متداخل مع الكيانات يصعب تحديد مكانها من العمران البشرى، فهي متمازجة مع الأنشطة السكنية والتجارية، ومع تطورها وتغيرها فرضت إنفصالها وتمييزها عن باقي العناصر العمرانية .

وقد تدخل الجغرافيون عندما فرضت الصناعة وجودها على العمران ورسم الجغرافيين الرواد صورة للمجتمع الصناعي الجديد، حيث كانت الصناعة بمثابة المحور الأساسي للعمران بداية من أعمال:[3] " أون Owen "والمدينة الصناعية" لجارنييه " و" لوكوربوزييه Le Corbusier "، ولكن جاءت مواقع الصناعة منفصلة عن الكيان العمراني، ووجهت إلى مناطق هامشية مع تأكيد إرتباطها بخطوط السكك الحديدية والموانئ وكانت تعمل كنشاط ملوث للبيئة خوفا من تداخلها مع العمران .

وقد أكد " د .جمال حمدان "، على أن الصناعة لا تخلق مدنا جديدة بقدر ما تضخم المدن القديمة، وهناك مدن منتجة تستطيع أن تدفع النمو في منطقة واسعة من حولها ومدن أخرى تكون بمثابة معوق للنمو وتستنزف الإمكانيات من الأقاليم المحيطة بها في أنشطة غير إنتاجية، ويطلق إسم الإقليم الصناعي عندما تنمو عدة مناطق صناعية كبرى .

3- **راغنر نيركس** : اقتصادي أمريكي من أصول إستونية، عاش خلال الفترة (1907-1959) يعد واحدًا من رواد اقتصاد التنمية، صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة، ومشارك مع روزنشتاين رودانفي استراتيجية النمو المتوازن.

[2] – مدحت القريشي ، التنمية الصناعية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007، ص : 88

3 -U.N,world Demographic Istimatees and Projections (1950-2025) Department of International Economic and Social Affairs, new York, 1988.P233.

وفكرة وجود نظريات للموقع الصناعي كانت مسرار إهتمام الإقتصاديين الألمان وغيرهم مثل " فون تونن Von Thunen " و " فيبر Weber " و " لوش August Loch " في القرن التاسع عشر والعشرين وهى إتجاهات تطورت في ثلاث إتجاهات: [1]

- إتجاه التكلفة الأقل . - إتجاه تحليل قوى السوق . - إتجاه تعظيم الربح.

وقد حلل " الفريد فيبر Alfred Weber " في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور إقتصادي حيث يعتبر فيبر تكلفة النقل كأهم عامل في إختيار موقع الصناعة، وتكون ضرورة قيام الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أدناها، وحدد أربع أشكال من التوطن الصناعي :

الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات، الصناعات الموجهة إلى الأيادي العاملة، الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام، والصناعات الموجهة نحو الأسواق الإستهلاكية .

وإذا كانت نظريات الموقع قد تناولت عنصري تكلفة النقل والعمالة لتحديد التوزيع المكاني الإقليمي للصناعة فإن العنصر الثالث الذي تعامل معه هو عنصر إقتصاديات التكتل " Agglomeration " التي يعمل إما لتركز الصناعة أو لنشرها في منطقة ما، وتعمل إقتصاديات التكتل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد، فنجد " هوفر " Hoover " قد قسم عوامل التكتل إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدى إلى تخفيض التكلفة : [2]

1 – Weber, A., “Theory of Location of Landsite,” Translated by Fridrich, Seventh . Impression, 1969. P123.

2 – لميس قاسم حمودي ، **اقتصاديات الموقع وتطبيقات ذلك في الوطن العربي** ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2001، ص 143.

أ إقتصاديات الحجم الكبير : Economies of Scale

كلما زاد حجم الإنتاج الصناعي كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة منه ولكن إلى حد معين بعده تزداد تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج الصناعي، وتبدأ مشاكل تضخم الإنتاج في الظهور.

ب إقتصاديات الموقع : Localization Economies

تناول " فيبر " هذه النقطة في شكل مبسط ووجد أن تجمع أكثر من صناعة في مكان واحد يكون عندما تتقاطع خطوط التكلفة الحدية، وعندما يحصلون على حجم الإنتاج المطلوب داخل تلك المنطقة، و بالتالي يمكن للصناعة أن توجد عند منطقة التقاطع أيضا في نقطة أقل تكلفة لنقل المنتج المجمع .

ت إقتصاديات التحضر : Urbanization Economies

وهو ثالث عنصر من عناصر التكتل وهى التي تجعل من الموقع الحضري موقعا مفضلا للصناعة بسبب الإقتصاديات الناتجة من مستوى أعلى في إستخدام الهيكل العام للكيان الحضري مثل البنية الأساسية والخدمات .

3- نظرية هيرشمان في الصناعات المُحركة .

حسب "هيرشمان"(A.Hirschman)" [1] . فإن الدفعة القوية للنمو و تنمية المنشآت الصناعية يجب أن تتركَّز في قطاعاتٍ أو صناعاتٍ قائدة (Leading Sectors) محددة، ذات أثرٍ حاسم في تحفيز استثماراتٍ أخرى مكملة بدلا من توزيعها على جبهاتٍ كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، ولكن المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن تكمن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية .

1 – **هيرشمان** :اقتصادي أمريكي، ولد سنة 1915 ، نشر كتابه عن اقتصاد التنمية، المعنون " The strategy of economic development " سنة 1958 ، والذي عرض فيه فكرته عن النمو غير المتوازن، وله العديد من المؤلفات الأخرى.

ويقول " هيرشمان"، أن التاريخ الاقتصادي العالمي لم يعرف أمثلًة عن التنمية من جانب العرض، وإنما اتخذت التنمية الاقتصادية في الواقع شكل انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني نحو التنمية أو التقدم؛ ومن ثم تقوم القطاعات المُحركة بتحريض القطاعات الأخرى.

ويرى" هيرشمان " أن هذه النظرية مناسبٌة للدول المُتخلِّفة التي يعوزها القُدرة على اتخاذ قراراتٍ استثمارية بما يوفِّر من الموارد النادرة، فالنمط الأمثل للتنمية حسب هيرشمان يحدث في خطواتٍ متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدًا عن وضع التوازن، ولهذا فهو ينصح الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عددٍ محدود من الاستثمارات التي تتفوق على غيرها من الاستثمارات في التركيز على المزيد من الاستثمارات؛ باعتبار أن التنمية عمليٌة ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى على مستوى أعلى من الناتج والدخل؛ حيث كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى [1] .

ويؤكِّد " هيرشمان " بأن الاختلال في التوازن يمثِّل قوَة دافعة للنمو من خلال مسارين [2]

- اختلال التوازن لصالح القطاعات المُنتِجة مباشرة؛ مما يولِّد اختناقًا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي ، وفائضًا في قطاع الإنتاج المباشر، وهو ما يؤيده هيرشمان.
- اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، وتخلُّف قطاع الإنتاج المباشر، وهنا تطرح قضية اختيار القطاع الإنتاجي الذي يجب أن توجه إليه الاستثمارات، فيطرح مفهوم الدفع إلى الأمام وإلى الخلف .

وهو الشيء نفس الذي أشار إليه " Leibenstein "[3]. عند ما قال أن الدول المُتقدمة تشكِّل نظمًا غير متوازنة؛ بحيث أن أي إخلالٍ بالتوازن فيها تتولَّد عنه قوى من شأنها دفع

---

[1] – مدحت محمد العقاد، **مرجع سابق**، ص 134 .

2 –Jhingan .M.L, The economcs of development and planning, Vrinda publications revised an enlarged edition, 1999, pp 189 –197.

3– **Leibenstein**: اقتصادي من أصولٍ أوكرانية، ولد سنة 1922 ، تركَّزت أعماله حول اقتصاديات التنمية، وخصوصًا الاقتصاديات المُتخلِّفة في علاقتها بالسكان.

الاقتصاد الوطني بعيدًا عن نقطة التوازن، أي تتولَّد عنه عمليَّة تراكمية تدفع بالمتغيرات بعيدًا عن نقطة التوازن .

أما الدول المتخلِّفة فتشكِّل نظمًا متوازنة؛ حيث يتولَّد عن الإخلال بالتوازن فيها تولُّد قوى تعمل على إعادة الاقتصاد إلى وضعه الأصلي فلا يحدث النمو؛ وهو ما يقتضي من القائمين على عملية التنمية ضرورة التعرف على الاستثمارات التي تتميز بهذه الميزة.

ويرى " هيرشمان"، معيارا المفاضلة بين الاستثمارات في هذا المجال هو القدرة على " الدفع إلى الأمام " و" الدفع إلى الخلف "؛ وهو ما تنتج عنه آثار تحريضية قوية على النمو و يعطي هيرشمان أهميَّة خاصة للترابط الخلفي على حساب الترابط الأمامي، وللاستثمارات المنتِجة مباشرة قبل الاستثمارات القاعدية؛ باعتبار أن هذه الأخيرة تتحقَّق نتيجة تحريض الاستثمارات المنتِجة.

غير أن ما يؤخذ على هذه النظرية هي أنها:

- تفترض بأن التنمية تجري بصفةٍ أساسية نتيجَة للمبادرات الفردية بعيدًا عن الخطط التنموية الضرورية في ظل محدودية الموارد .
- تفترض أن المحفِّزات تكون للتوسع والتنمية فقط، و تهمِل ما يمكن أن يحدث من مقاومةٍ للتطور.
- لم توضح ما هو حجم الاختلال الأمثل الذي يسمح بتحريض التنمية.

وقد كانت نظرية هيرشمان التي أيدها كل من " Singer " و" Kindleberger " و "Streeten " أثرًا لنظرية فرانسوا بيرو لسنة 1955، والتي قدم فيها أول صيغةٍ للنمو غير المتوازن، حيث أعطاها تسمية " نقاط النمو "أو " مراكز النمو " [1] .

1 – صاغها لأول مرة سنة 1953 ، وتكرر ظهورها في كتاباته اللاحقة، إلى أن نشرها في مؤلفه : Note sur la notion de pole de croissance سنة 1955.

4- نظرية الصناعات المصنعة لـ "جيرار دو بيرنيس Gérard de Bernis

إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها المُحرض لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعةً ثقيلة؛ لأن الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكةً من الارتباطات الأمامية والخلفية.

ويركِّز " جيرار دو بيرنيس " [1] . على نوعٍ خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم " الصناعات المصنعة " التي تتمثَّل وظيفتها الاقتصادية الأساسية في إحداث تغييرٍ بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الاقتصاد الوطني؛ من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الاقتصاد ككل ويرى أن تحولات البنى الاقتصادية ستنعكس على البنى الاجتماعية والثقافية، و يؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها وحتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون [2] :

- تساهم بنسبةٍ مرتفعة في تكوين الناتج الوطني.
- مستقلة عن مصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.
- أن تكون هناك أنشطةٌ اقتصادية تستخدم منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها.

ويمكن حصر الحجج المُؤيدة لآلية التنمية غير المتوازنة في الآتي:

- يؤدي تركيز الاستثمارات في عددٍ محدود من الأنشطة الاقتصادية إلى التحكُّم فيها والاستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية.

- يؤدي تركيز الاستثمارات في عددٍ محدود من المشروعات التنموية المختارة بعناية إلى تحريض النمو وتسريعه .

---

1 - **جيرار دو بيرنيس** : اقتصادي فرنسي ذو نزعةٍ ماركسية لا يمانع الانفتاح على الخارج طالما كان متحكَّمًا فيه، أهم مساهماته في التحليل الاقتصادي هي تطوير نظرية للتنمية خلال الفترة 1950- 1960 ، أما في اقتصاد التنمية فقد أدخل مفهوم الصناعات المُصنعة مدافعًابها عن وجود صناعاتٍ ثقيلة بإمكانها أن تلعب دورًا محركًا في تنمية الاقتصاد،اعتمدت الجزائر نظريته في بناء الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال .

2 - Gérard de Bernis, **Industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale**, 1966, pp 417-419

– يمكن أن يكون منتج المؤسسة أكثر ملائمة من التكنولوجية اُلمستوردة.

وبالتالي فعلى الدول التي ترغب في النمو أن يكون اختيارها للقطاعات اُلمحركة اختيارًا سليمًا، بحيث تكون هذه القطاعات نشطًة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرضة لحركية الاقتصاد .

5– تقييم النظريات إجمالاً .

يمكن القول بصفة عامة إنه لا توجد بعد نظرية للتوطن الصناعي يجمع الجميع على قبولها، بمعنى أنه لم تتم بعد صياغة المبادئ التي يمكن للمشروعات الجديدة أن تقوم وفقاً لها باختيار الموطن الأمثل لمباشرة نشاطها، وتنشأ الصعوبة هنا من أن العوامل المحددة للموطن الأمثل للمنشآت تتنوع فيما بينها تنوعاً كبيراً، فعلى الرغم من أن توافر عدد معين من مقومات الصناعة في مكان محدد يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً لقيام الصناعة وازدهارها إلا أنها أحيانا تختلف من صناعة لأخرى بل تختلف داخل فروع الصناعة ذاتها، كما أنها أحياناً تختلف من مرحلة صناعية إلى أخرى داخل الفرع الواحد من فروع الاقتصاد، إذ وغالباً ما تتجه المراحل الأولى للإنتاج إلى التوطن بالقرب من الأسواق .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ يلاحظ أن عوامل التوطن الصناعي تختلف أيضاً من مكان لآخر تبعاً لاختلاف درجة التقدم الفني والتكنولوجي ولاختلاف طرق الإنتاج، كما أن عوامل التوطن تختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر ومن صناعة لأخرى في نفس المكان.

المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي .

1- الملامح العامة للاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي .

تستمد هذه الملامح من الممارسات الملاحظة في هذا الميدان، والتي تعكس بدورها التطورات الحاصلة في النظرة للصناعة والتي لم تعد اقتصادية نفعية بل تعدت ذلك لأهداف اجتماعية عامة، وبرز هذا الاتجاه خاصة بعد الانجازات الكبيرة للتطور التكنولوجي والذي خلص الصناعة من الكثير من العقبات .

فهذه الاتجاهات تؤكد على أهمية الصناعة وتوطينها في انتشار المعرفة العلمية والتطبيقية، ودورها في التربية والتنشئة الاجتماعية الصناعية، ومنه تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، وتحقيق التهيئة الإقليمية بصورة أكثر فعالية (ريفيا وحضريا ، وتحقيق التوازن الجهوي) ، وهي التي تتبناها الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر والتخلف .

أما الدول الصناعية الكبرى ففي الوقت الراهن تعمل على محورين أساسيين[1] :

المحور الأول : يتعلق بالصناعات الأكثر التي لا تتطلب تأهيلا عاليا لليد العاملة من أجل توجيهها نحو المناطق الأقل تصنيعا من البلاد وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :

- يخص الصناعة نفسها يتمثل في استفادتها من بعض المزايا الاقتصادية، مثل وفرة الأرض بأسعار منخفضة، واليد العاملة .

- يتمثل في تطوير المناطق الريفية التي تعاني من التخلف الاقتصادي. كما يوجه هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية في إطار العلاقة بين المحيط والمركز وخاصة في الدول المتبعة سياسة الانفتاح وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية .

1 – سميحة فوزي ، **المدارس الفكرية الرئيسية في نظرية التوطن الصناعي** ، دراسة تطبيقية لتوطن منشآت الأسمدة الكيماوية في الجزائر رسالة ماجستير كليةالعلوم الاقتصاد ، جامعة عنابة ، 1999 ، ص 91 .

المحور الثاني : يتعلق بالصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة والتي تتطلب كفاءات عالية والتواجد بالقرب من الجامعات والمخابر ومراكز البحث، وفق هذا الاتجاه فإن هذه الدول تتجه نحو إنشاء الأقطار التكنولوجية أو المدن العلمية أو المناطق الصناعية التقنية.

2- النظرة العلمية الجديدة للتوطين الصناعي .

يعود الفضل في تطوير هذه النظرة إلى أعمال كل من " دينفورد "سنة 1977 و " ماسي" سنة 1979 ، و" ماجان " سنة 1982، ذلك لأن المصنع أصبح ينظر إليه عنصر مكملا وجزاءا من المجال الحيوي للمجتمع، لذا من الضروري أن يخضع للتقسيمات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الوطني، وأن يكون مندمجا بصفة كلية معه ولا يتعارض مع خصوصياته.

فالتقسيم الاقتصادي مرتبط بالنشاط أما التقسيم الاجتماعي فيتعلق بالمستوى التقني وما يتطلبه من كفاءات ومخابر للبحث والتطوير، وأن العامل الأساسي الذي حقق جميع هذه الأهداف يرجع إلى التطور التكنولوجي نفسه الذي قضى الكثير من العقبات الطبيعية التي كانت تواجه التوطين في عهد الثورة الصناعية .

3- نظرة كروغمان للجغرافيا الاقتصادية الحديثة

في النظريات التقليدية للميزة النسبية حجم البلد وموقعه الجغرافي لا يلعب أي دور، وفي المقابل فإن النظريات الحديثة تؤيد بقوة فكرة أن التجارة الدولية تنطوي في الأساس على مبدأ البعد المكاني " la dimension spatiale". و نجد في الواقع الجغرافيا على شكل تكاليف النقل، وهذا بالطبع ناتج على أساس المسافة الثنائية التي تفصل البلدين " la distance bilatérale" والحواجز المادية في المبادلات التجارية (البحار والجبال ...) .

في عام 1990، أجرى " كروغمان" Paul Krugman " ، دراسة بين فيها أنه عندما تنخفض الحواجز أمام المبادلات التجارية بين بلدين، فان القطاعات الصناعية تميل إلى التركز في البلد الأكبر الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور في البلد المركزي "le pays central " وانخفاضها في البلدان التي تحيطه .

وعلى هذا النحو اقترح Paul Krugman نموذجا بسيطا ، يعتبر الأساس لكثير من التطورات النظرية التي تشكل الجغرافيا الاقتصادية الجديدة. [1]

إن النماذج التي اقترحها " كروغمان" أتت لتدعم صراحة ما جاء به " برتيل أولين Bertil Ohlin" سنة 1933 "، نظرية التجارة الدولية لا يمكن فهمها بصرف النظر عن علاقتها بالنظرية العامة للتوطين".

وقد شهد تحليل الاقتصاد الجغرافي والإقليمي في سنوات 1990، قدرا كبيرا من الاهتمام وأصبح جزءا مهما من العلوم الاقتصادية ، وبذلك فان نظريات التجارة الدولية قد وجدت أخيرا في مجموعة أكثر عمومية وشمولية، حيث الجغرافيا واستراتيجيات توطين ال مؤسسات" les stratégies de localisation des firmes" تشغل حيزا كبيرا.

إن سياسات التوطن الفعلي تحكمها كثير من المتغيرات التي ترتبط بالنظام السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي داخل المجتمع، فمثلا هناك فرق واضح تماما بين سياسات توطين المشروعات الصناعية في الدول ذات الإقتصاد الحر حيث تكون الأولوية في توطين المشروعات الصناعية للمواقع التي تحقق أقصى ربح ممكن، وبين الدول ذات التخطيط المركزي أو الإشتراكية و التي يتم فيها إختيار مواقع توطين المشروعات الصناعية بطريقة تضمن توزيع الإستثمارات والسكان والأنشطة على الأقاليم المختلفة للدولة بدرجة قد تحقق نوع من العدالة الشكلية، ولكنها قد لا تحقق الكفاءة الإقتصادية المطلوبة.

هناك ثلاث عناصر أساسية تحدد توطن المصنع وهي تكلفة النقل، تكلفة اليد العاملة على المستوى الإقليمي وقوة التجمع على المستوى المحلي ، وفي كل النماذج يمثل المجال ركيزة محايدة تمكن الإنسان من توطين أنشطته بصفة مثلى ويتدخل من خلال المسافة وبالتالي عبر تكلفة النقل في تحديد التوطن الأمثل ، من ناحية أخرى نجد أن النقل يمثل العامل الرئيسي والمحدد وأحيانا الوحيد الذي يتدخل لتحديد التوطن والتفاعل على السواء في حين أن باحثين

[1] Matthieu Crozet « **Commerce et géographie : la mondialisation selon Paul Krugman**», *Revue d'économie politique* 23/4/2009/ (Vol. 119), p. 513-534,disponible sur le site: http://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2009

آخرين تولوا في فترات لاحقة ، إضافة عوامل أخرى هامة مثل نوعية التربة واليد العاملة وقوة التجمع مثل هوفر Hover و بالندر (Palander) و براد (Pred) أو التقليل من دور النقل مثل قرينهوت (M Greenhut) وإيزار (W Isard) .

4- عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي .

إن تطور اتجاهات التوطين الصناعي الحديث كان نتيجة لعدة عوامل منها:[1]

4-1- العامل التكنولوجي: لعبت التكنولوجيا دورا حاسما ورئيسيا في التأثير على التوطين الصناعي، ويمكن حصر دوره في مستويين أساسيين هما :

4-1-1- تطور نظم الإنتاج : يوجد نوعان من نظم الإنتاج ، النظام الذي يعتمد على العمل المعياري ، أي الإنتاج الآلي الذي لا يحتاج إلى كفاءات عالية، وأن الصناعات المرتبطة بهذا النظام ممكن توطينها في أي مكان تتوفر فيه اليد العاملة . والنظام الإنتاجي غير الآلي ذو التقنية العالية، والصناعة المرتبطة به تتطلب يد عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا، كما تجد نفسها مقيدة بعنصر البحث والتطوير الذي توفره المخابر والجامعات .

إضافة إلى ذلك فإنها تنتقل من النظام القائم على المجموعات الإنتاجية الضخمة إلى النظام القائم على المجموعات الصغيرة للإنتاج والسريعة التجديد، وهذا يعتبر تطورا هاما في صالح تحقيق اللامركزية الصناعية التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة للبلاد.

4-1-2- التحرر من الحتميات الطبيعية لممارسة العملية الإنتاجية : لقد ساهمت العوامل التكنولوجية مساهمة في تحرير التوطن الصناعي من الحتميات الطبيعية، بفضل وسائل النقل الهائلة يمكن نقل المادة الأولية و المنتج مهما كان نوعه ووزنه ومكان تواجده، كما أنه بفضل وسائل الاتصال الحديثة (هاتف، انترنت) يمكن تسيير المركبات الصناعية عن بعد .

وعليه فإن هذه العوامل خلصت التوطين الصناعي من الحتميات الطبيعية إلا أنها أدخلته في حتميات من نوع آخر، أهمها الحتميات الاجتماعية والثقافية والمتمثلة الشروط والمطالب

1 – محمد بومخلوف ، **مرجع سابق** ،ص : 56 .

التي تفرضها اليد العاملة النوعية، من حيث ضرورة توفير محيط اجتماعي وثقافي جذاب، والتواجد بالقرب من مراكز العلم والمعرفة .

4-2- تطور دور الدولة : نعني بها تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فالدولة المعاصرة ودون أن تقلل إرادة الخواص، فإنها وجدت في الصناعة وتوطينها أداة أساسية لتطوير المجتمع بما يخدم المصالح العليا للبلد .

هكذا أصبح التوطين وسيلة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي، وفك الخناق عن المراكز الحضرية وتحقيق العدالة الاجتماعية لما يوفر من مناصب الشغل الصناعية، مع المحافظة على البيئة الطبيعية من التلوث الصناعي .

4-3- التطور العام للمجتمع : يتمثل في انتظام الأفراد والجماعات في جمعيات مدنية للدفاع عن مصالحهم المشتركة لمواجهة الإرادة الفردية للتوطين الصناعي التي يحركها منطق رأس المال ونموه، وهذا لنمو الوعي الاجتماعي الجماعي للعمال والسكان عامة نتيجة انتشار المفاهيم والأفكار والفلسفات والحريات المتعلقة بالإنسان والبيئة، أصبحت الجمعيات المدنية تدافع عن رفاهية السكان، والعامل يفرض شروطه على ما يجب أن يتوفر عليه محيطه، خاصة عندما أدرك وأصبح واعيا بتبعية الصناعة لمتطلبتها وقوة عمله .

وهكذا فان تظافر الوعي والانتظام أصبحا يشكلان عاملين أساسين في التأثير على التوطين الصناعي الحديث (بيئة ، ومحيطا وسكانا) .

المطلب الثالث : سياسات التوطين الصناعي و التنمية الإقليمية .

تتضمن خطة التنمية الصناعيةِ القرارات المتعلقة بتوزيع الإستثمار ما بين الأقطار المختلفة و مهما يكن من أمر المشكلات التي تتصدى لها، أو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و الأدوات التي تستخدمها فأن مشكلة التنمية الإقليمية تنطوي على الاختيار بين توزيع الموارد المحدودة المتاحة للاستثمار على الأقاليم المختلفة بصورة عادلة و بين تركيز الإستثمار، أي الاختيار ما بين النمو الصناعي المتوازن و بين النمو الإقليمي.

إلا أن هذا الاختيار لا ينطوي على الاختيار بين البدائل الإقتصادية فحسب بل و ينطوي أيضا على صراع بين الأهداف الاقتصادية و ألاجتماعية و السياسية ، و مع انه من الصعوبة بمكان في ظل الأنماط السائدة من التوطن ونقص البيانات و المعلومات عن العوامل المؤثرة في تحديد التوطين، فأن تحديد النمط الأمثل للتوزيع المكاني للاستثمارات الصناعية الذي يحقق أهداف التنمية. [1]

إذا لا بد من استعمال سياسة التوطن التي تحقق الأهداف الإقتصادية و الاجتماعية التي تتضمنها الخطة، من بين سياسات التوطن القائمة أما على عدالة التوزيع بين الدول أو على تركيز الإستثمار في مناطق، أو مراكز معينة أو باستخدام السياستين معاً، أي التوفيق بين تحقيق أقصى نمو اقتصادي ممكن و تحقيق العدالة في التوزيع .

1- العوامل الرئيسية المؤثرة على التوطن الصناعي .

بدراسة وتحليل ملامح التوطن الصناعي منذ عصر ما قبل الصناعة وحتى الثورة الصناعية والمناهج والنظريات المختلفة للتوطن الصناعي سواء عند المخططين أو الإقتصاديين وكذلك الجغرافيين، ودراسة النظريات التنموية التي سادت خلال فترة عقود التنمية منذ الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، فانه يمكن إستنباط العوامل الرئيسية التي لها التأثير الأكبر على عملية التوطن الصناعي كالتالي :

1-1- عوامل دولية خاصة بالنظام العالمي :

وتتمثل في الإستعمار قديماً و النظام الإقتصادي العالمي الجديد حالياً والتكتلات الدولية مثل السوق الأوربية المشتركة وغيرها، ويتناول هذا الجزء دراسة العوامل الدولية المؤثرة على التوطن الصناعي قديماً وحديثاً من خلال دراسة النظام العالمي القديم، الاستعمار، ومراحل تطوره من إستعمار تجارى إلى إستعمار صناعي وكذلك النظام العالمي الجديد في ظل هيمنة النظم الرأسمالية على الإقتصاد العالمي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وأدوات النظام الجديد مثل

[1] – A. Beacham & Louis.J. Williames " **Economics of Industrial Organization** " 4th EditionSir Isaac Pitman & Sons Ltd. 2005p80

التكتلات الإقتصادية الإقليمية و العولمة والتقدم التقني والشركات متعددة الجنسيات و إتفاقيات الجمارك الموحدة" الجات " وغيرها... الخ .[1]

1-2- النظام العالمي القديم " الاستعمار " Colonization .

رغم إدعاء الإستعمار الإصلاح والنهوض بيد البشر في كافة أرجاء الأرض فإن الحقيقة الثابتة أن هذا الإستعمار كان هدفه إستغلال ثروات الشعوب لصالح عدد محدود من الدول المتقدمة والواقع أن التبشير وغزو الأسواق والتزود بالمواد الأولية والبحث عن أراضى جديدة بل حتى الأيدي العاملة كانت الأهداف الرئيسية للإستعمار .

ويرى بعض المفكرين أن أحد أهم أسباب ومكونات الحضارة الغربية، هو إستنزافها لموارد الدول الأخرى الأقل تقدماً أو ما يسمى بالدول النامية .

ويقول بذلك " **زومبارت** " " Zombart " .

" لقد أصبحنا أغنياء لأن هناك شعوباً وقارات كاملة إفتقرت من أجلنا " .[2]

وقد حظيت إنجلترا بنصيب الأسد من المستعمرات تليها فرنسا ثم ألمانيا بالإضافة إلى بلجيكا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا، كما أن دولاً مثل إيران وتركيا والصين تم النزول بهما إلى مرتبة أشباه المستعمرات، وأصبح العالم كله تقريباً مقسماً بين الدول الكبرى.

ورغم أن هذا النظام كان إستعمارياً من الناحية الجوهرية ومن حيث شكله السياسي، إلا أنه ساهم في إقامة تنظيم إقتصادي يمكن توضيحه بأسلوب كاريكاتوري بصورة لأوربا هي ورشة العالم وبقية العالم متعهد توريد المواد الخام والحاصلات الزراعية .

1 – بهيج شعبان، **جغرافية العالم الصناعية** ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1972ص 64

2 – سعيد الحضري ، **الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية** دار النهضة المصرية ، القاهرة ،1999 ص 29

ب – **اثر الاستعمار القديم على التوطن الصناعي والبشرى :**

قام العديد من الباحثين بتحليلات لأثره وقدموا العديد من النظريات لتفسيره أهمها ما يلي:

– النموذج الذي قدمه فانس (Vance , 1970) ، وهو ما يعرف باسم النموذج التجاري (Mercantile Model)، ويقسم فيه تطور المجتمعات الحضرية في الدول المستعمرِة والدول المستعمرة إلى خمسة مراحل كالتالي [1] :

– **المرحلة الأولى :**

هي مرحلة إستكشاف المستعمر للبلاد والبحث عن الإمكانات الإقتصادية.

– **المرحلة الثانية** :

إختبار الإنتاجية وجمع الموارد الطبيعية موسمياً والعودة بها .

– **المرحلة الثالثة** :

هي مرحلة توطين المستوطنين لإنتاج المواد الأولية و استهلاك صناعات البلد الأم، وتبدأ شبكة التجمعات عند نقطة إلتقاء الطرق، ويزيد الارتباط بين الدولة الأم والمستعمرة وينتعش الميناء في الدولة الأم .

– **المرحلة الرابعة** :

تبدأ حركة التجارة الداخلية والتصنيع في المستعمرة، من خلال الميناء يحدث التغلغل للداخل لإنتاج المواد الأولية ويتزايد التصنيع في الدولة الأم لتغطية احتياجات الدول المستعمرة والمستعمرة، وتتزايد أهمية الموانئ .

– **المرحلة الأخيرة :**

حيث تتكون التجمعات التجارية في المناطق المركزية بالمستعمرة ، والمناطق المركزية متصلة بشبكة تجارية في الدول المستعمرة .

1 – محمد أزهر سعيد السماك، **اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى** ،عمان ،دار زهران 1998ص : 198 .

1-3- النظام العالمي الجديد

أحدث نظام الإستعمار إنقلاباً عميقاً في الهياكل الإقتصادية لكافة الدول في العالم وتأثرت كافة الشعوب بعمل السوق العالمي، وقد تم ذلك من خلال قلب أوضاع التنظيمات التقليدية للإنتاج والاستهلاك ودمج مختلف أجزاء العالم في سوق عالمي واحد، ومن البديهي بعد إنهيار نظام الإستعمار أن يقوم نظام جديد بديل لضمان استمرار عمل هذا السوق ومن الطبيعي أن يخدم هذا النظام مصالح الدول الصناعية المتقدمة، وأن تحارب هذه الدول من أجل الحفاظ على الأوضاع الإقتصادية التي إكتسبتها وتحافظ عليها، وكما كان لنظام الإستعمار أدواته، فإن النظام الجديد أيضا له أدواته التي تتوافق مع متطلبات العصر.[1]

و لقد تركزت أدوات النظام العالمي الجديد في العديد من التنظيمات والتكتلات الإقتصادية، والتشريعات الجمركية والتقدم التكنولوجي والعولمة والغزو الثقافي والشركات متعددة الجنسيات، ويتناول هذا الجزء دراسة وتحليل أدوات النظام العالمي الجديد.... الخ.

1-4- التكتلات والتجمعات الإقتصادية الدولي .

أهم ما يميز التعاملات الدولية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هو قيام العديد من التحالفات والتكتلات الإقتصادية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة، وذلك لإتحاد مصالحها الإقتصادية وللحفاظ على مستوى الرفاهية التي وصلت إليه شعوبها بعد عقود من إستعمارها للدول النامية نهبت خلالها ثرواتها وآثرت على حساب شعوبها ومن أمثلة هذه التكتلات ما يلي[2] :

1- **الاتحاد الأوربي** : وقد تطور عن السوق الأوربية المشتركة و إتخاذ من اليورو عملة رسمية لكل الدول المشاركة فيه، ويضم كل دول غرب أوربا ووسطها والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق واليونان وتركيا .

---

[1] - بهيج شعبان، **مرجع السابق** ، ص : 65 .

2 - كامل كاظم بشير الكناني، **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية** ، دار صفاء ،للنشر و التوزيع ، عمان، 2008، ص 94

2- **إتحاد التجارة الحرة في أمريكا الشمالية** " **NAFTA** " : ويضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مع إحتمال إنضمام المزيد من دول أمريكا اللاتينية .

3- **مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى** : تضم الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كندا و اليابان .

4- **إتحاد دول الكمنولث** : ويضم بريطانيا ومستعمراتها السابقة .

5- **إتحاد دول جنوب المحيط الهادي** " **الآسيان**": ويضم دول جنوب و شرق أسيا .

وطبقا لتقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فإن إجمالي الناتج القومي لكل دول العالم يبلغ حوالي 29654 مليار دولار، وتوصف إجتماعات قمة الدول السبع الكبرى بأنها مجلس إدارة العالم.

ويلاحظ أن إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية 7354 مليار دولار وهو أكبر من إجمالي دول الاتحاد الأوربي 6343 مليار دولار .

1-5- التقدم العلمي والتقني الكبير : " الثورة التكنولوجية "

إستطاع الغربيون عن جدارة أن يقدموا تنظيماً تقنياً أكفأ بكثير في كافة المجالات وبما يسمح لهم بأن يدمجوا في الحال كافة العناصر التكنولوجية التي من شأنها أن تعزز قوتهم، سواء في أساليب التنظيم أو التقنيات أو المنتجات، وسوف يغدو هذا التفوق التقني الحاسم حجتهم للسيطرة والسيادة على العالم .

وكما يقول " رينيه بير "، عندما يكون المرء قادراً على صنع صواريخ زنة مائة طن تصعد في عشر دقائق إلى إرتفاع عشرة كيلومترات، تكون له حقوق على أولئك الذين لم يخترعوا العجلة : هذا ما نعتقد إعترفوا بهذا "

ومن البديهي أن الدول الصناعية لن تقوم بمنح هذه القيمة المعرفية والتقنية للدول النامية مجاناً أو حتى بمقابل عادل، ولتوضيح ذلك وعلى سبيل المثال ففي الخمسينات من القرن الماضي كانت أجهزة الترانزيستور تمثل تقدماً تقنياً جديداً وكان يستعمل بها صمامات إلكترونية

تعرف " باللمبات "، وفى الستينات ظهرت تقنية أحدث وهى إختراع الدوائر الإلكترونية المتكاملة لتحل مكان هذه الصمامات.

فكان مستخدمي هذه الصمامات يدفعون ثمناً مقارباً لثمنها لشراء هذه الدوائر المتكاملة لإحلالها في إنتاجهم مكان الصمامات، وذلك رغم التكلفة الزهيدة التي تكلفها عملية إنتاج هذه الدوائر مقارنة بتكلفة الصمامات " اللمبات " ولكن قيمتهما الإستعمالية واحدة، وبذلك حقق منتج السلعة الجديدة ذات التكنولوجيا المتقدمة ربحاً إستثنائياً هو في حقيقته ربح إحتكاري، ويمكنه عن طريق تسجيل براءة إختراعه المحافظة على هذا الربح ولا يستطيع الآخرين الإستفادة من هذه التكنولوجيا إلا بعد شراء براءة اختراعه .

1-6- العولمة والشركات متعددة الجنسيات

1-6-1- تعريف العولمة :

هناك عدة تعاريف لمفهوم العولمة إلا أن التعريف الأكثر قبولا للعولمة أنها " العملية التي من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في الإقتصاد العالمي ". والذي يتحقق نتيجة النمو في حجم ونوعية التجارة عبر الحدود في المنتجات والخدمات والتدفقات المالية، ونتيجة الإنتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشات في الدول المختلفة والعولمة من أكثر الموضوعات التي تشغل رجال الفكر والإعلام والدراسات الإقتصادية في الوقت الحاضر، وتختلف مواقف وآراء المفكرين منها كالتالي[1] :

البعض يرى أنها تطور حتمي وأنه يجب أن يتم توفيق أوضاعنا بما يتفق معها حيث لا يوجد خيار أمامنا سوى الخضوع لقوانينها، وما قد يتطلبه ذلك من التخلي عن الطموحات الإستقلالية والوطنية في عالم يلغى الحدود الوطنية لصالح ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

الرأي الأخر يرى أن العولمة عملية تاريخية غير قابلة للإرتداد وأن علينا في الجنوب أن نتفاعل معها مع تبنى موقف نقدي وإيجابي، ونحاول تغيير ممارستها التحيزية ضد الجنوب.

1 – عجيمة محمد عبد العزيز ، الليثي مجمد علي ، **التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000، ص : 20 .

أما رأي الثالث يرى أن العولمة التي تروج حالياً هي عولمة رأسمالية لصالح كبرى الشركات العابرة للقارات وأنها الشكل الجديد للإستعمار والإمبريالية، وأنه لا يمكن تغير هذا الوضع عن طريق الحوار، وإنما بالنضال من أجل تحقيق عولمة لصالح كل شعوب الأرض لا لصالح أقلية ضئيلة تتحكم في العالم الآن، ولكي لا تصبح العولمة أداة للتدمير والظلم والحروب وإنما كي تتحول إيجابياتها لتمهيد الطريق أمام عالم أفضل يسوده السلام والرخاء والتقدم .

1- 6-2- الشركات متعددة الجنسيات :

بدأت في الظهور منذ زمن بعيد وخصوصاً في بلدان أمريكا اللاتينية في مجال الصناعات التحويلية، وأيضا مع تطبيق سياسات بدائل الإستيراد إلا أن دول جنوب شرق أسيا قدمت لهذه الهؤسرات مجالاً أوسع مع توافر عمالة صناعية شبه ماهرة وبأجور زهيدة، مما سهل لهذه الهؤسرات إقامة فروع لها في هذه البلدان حيث تستفيد من رخص الأجور وضعف التنظيمات النقابية فيها وتستفيد الأخرى من إتاحة فرص كبيرة للتصدير عبر تلك الهؤسرات، وقد اختلفت آراء الخبراء في أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للنمو الاقتصادي والصناعي في الدول النامية وتراوحت مواقفهم كما يلي :

منهم من يرى أن هذه الشركات تجوب العالم وتستفيد من العولمة دون آي مساءلة من المجتمع الدولي، وأن إنتقال رأس المال بحرية في أرجاء الكون يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وبعض المهن المديرون وأصحاب التخصصات النادرة دون غيرهم من الفئات، و أن التهافت بين الدول على جذب الإستثمار الأجنبي هو نوع من السباق إلى القاع، كما أن الفرق الكبير في الأجور للعاملين بهذه الشركات عن مستوى الأجور للعاملين بالدول المضيفة يتسبب في خلق إزدواجية للولاء عند العاملين بهذه الشركات مما قد يكون له تأثير خطير على الأمن الوطني الإجتماعي في هذه الدول .

بينما يرى أصحاب الرأي المخالف أن المنافسة من أجل الإستثمار الأجنبي تؤدى في دول الشمال والجنوب على السواء إلي الإرتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية، مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول .

ويرى فريق ثالث أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينمى ويرتقى بمناطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى من العالم [1].

2- العوامل المحلية المؤثرة على التوطن الصناعي .

وتشمل دراسة العوامل المحلية التي تميز دولة عن أخرى أو مجتمع عن أخر أو إقليم عن أخر، وهي تنقسم إلى عوامل طبيعية وعوامل إصطناعية وعوامل إجتماعية .

2-1-العوامل الطبيعية :

الخصائص البيئية لأي منطقة هي نتاج مجموعة من العناصر الطبيعية يشترك كل عنصر منها في إكساب البيئة صفات تميزها عن غيرها من البيئات، وتعد دراسات العوامل الطبيعية أساسا لفهم إمكانياتها، ومدى ملاءمتها للأنشطة المختلفة، وتشمل دراسة الموقع الجغرافي والمساحة والخصائص الجيولوجية .

2-1-1- الموقع الجغرافي والمساحة :

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العناصر التي تساهم في إكساب البيئة الطبيعية الكثير من خصائصها وإمكانياتها كالمناخ والنبات الطبيعي السائد وغيرها، وقد يكون للموقع دور مؤثر في حياة الإنسان وفى نشاطه، أما المساحة فهي تشير إلى حجم الموارد من الأرض فكلما زادت المساحة زادت معها قدرة المخطط على الإختيار بين البدائل المختلفة وبالعكس.[2]

2-1-2- العوامل الجيولوجية :

التركيب الجيولوجي للتربة يؤثر في إكساب البيئة بعض خواصها المتعلقة بإستغلال هذه التربة، حيث أن له علاقة كبيرة بما قد تحتويه طبقات التربة من ثروة معدنية، فتكثر في

[1] – le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010, p:63 .

2 – مندور أحمد ، رمضان أحمد ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص : 74 .

الصخور النارية الخامات الصلبة كالجرانيت والبازلت، ويوجد الرخام والإردواز في الصخور المتحولة، وتظهر الصخور الرسوبية إحتمالات وجود البترول أو الفحم أو المياه الجوفية، كما تعتبر مصدراً لمواد البناء كالحجر الجيري والرمل والزلط وخلافه، وتوضح الدراسات الجيولوجية محاور الزلازل و الصدوع وأماكن البراكين وغيرها، وتؤثر نوعية التربة على أماكن توطين المشروعات الصناعية.

2-1-3- الطاقة الاستيعابية للبيئة والتلوث :

ويشمل دراسة العلاقة بين التوطن الصناعي وتلوث البيئة، حيث أنه من الثابت أن الأنظمة البيئية لها القدرة على التنقية الذاتية من خلال تدوير المواد بحيث يتم تفادى أضرارها، وكل نظام بيئي طبيعي له القدرة على الثبات في مواجهة أي تغيرات في عناصر بيئته الخارجية، ومعنى ذلك أنه ليس بمجرد إنبعاث الملوثات يحدث التلوث، ولكن عندما يتجاوز حجم الملوثات هذه القدرة الطبيعية يحدث التلوث[1] .

لذلك عند تخطيط العلاقة بين المجتمع والبيئة فالقدرة على التنقية الذاتية للأنظمة الطبيعية تعتبر من الموارد الهامة للمجتمع، والتي يجب ترشيدها و إستخدامها وذلك بتعيين الحدود القصوى لهذه القدرة الإستيعابية للبيئة والمحافظة على إنبعاث الملوثات في نطاق تلك الحدود، من خلال دراسة الأنظمة البيئية وكيفية عملها والتلوث وتعريفه ومسبباته وطرق القضاء عليه والعلاقة بين الأنظمة المختلفة للبيئة والنشاط الصناعي .

أ- الطاقة الاستيعابية للبيئة :

لتحديد الطاقة الإستيعابية للبيئة يتم دراسة وتحليل العناصر المكونة لها وتشتمل البيئة على ثلاث عناصر فرعية هي :

تشتمل على الغلاف الأرضي " Lithosphere "، ويشمل الطبقة العليا من الأرض Pedosphere وكذا جوف الأرض، و الغلاف المائي " Hydrosphere " ويشمل البحار

1 - قوريش نصيرة ، **أبعاد وتوجيهات أنعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05، 2008، ص : 93 .

والبحيرات العذبة والمالحة والأنهار والمياه الجوفية والينابيع وبخار الماء و الغلاف الغازي أو الهوائي" Atmosphere ".

3- العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية والتشريعات الإدارية.

حيث أن هذه الأنظمة تختلف من مجتمع إلى أخر فإنه من المفترض أن تتنوع وتختلف صفات هذه البيئات وتتنوع الآثار الناتجة عنها، فالمجتمع الرأسمالي له أثار بيئية تختلف عن المجتمع الاشتراكي والمجتمع الذي يدين بديانة ما كالهندوسية أو البوذية مثلاً تختلف أثار تعامله مع البيئة الطبيعية عن مجتمع يدين بالإسلام، فعلى سبيل المثال في المجتمع الهندوسي يتم تقديس الأبقار وبالتالي لا يتم ذبحها مطلقاً، بينما في المجتمع الإسلامي يتم ذبحها وتقام عليها العديد من الصناعات الغذائية والجلود و الأحذية وهكذا . وعلى ذلك فإن المشكلة في الأساس هي إيجاد البيئة الاجتماعية التي تفسح المجال لتكثيف الجهود في سبيل إيجاد التكنولوجيا المناسبة، التي تراعى الأبعاد البيئية وتستفيد من الموارد أقصى استفادة ممكنة ونذكر منها:

3-1- العوامل الاجتماعية :

وتشمل الدراسات السكانية والتعليم والخدمات الصحية وغيرها[1] .

3-1-1- العوامل السكانية :

توافر السكان من العوامل الأساسية للتوطن الصناعي حيث من المؤكد أنه لا يمكن أن تتوطن صناعة في مكان ما مهما توافرت به الموارد الطبيعية إذا كان خالياً من السكان، وتشمل دراسة أعداد السكان ومعدلات النمو والمتوسط النوعي والعمري للسكان وتصنيفهم من الناحية العلمية وغيرها.... الخ.

1 – سالم رشيد ، اثر التلوث في البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، فرع : التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005– 2006 ص : 14 .

3-1-2- التعليم :

معرفة وتقييم مستوى الخدمات التعليمية من العوامل الهامة في التخطيط عموماً وأيضا في التوطن الصناعي، فزيادة الأمية وتفشى الجهل في مجتمع ما يدل على تخلف هذا المجتمع وأنه سيحتاج إلى مجهود مضاعف في عمليات التنمية ونوعية خاصة من الخدمات .

3-1-3- الصحة :

على الرغم من الجهود الكبيرة في مجال الخدمات الطبية التي قامت بها معظم الدول النامية في العقود الأخيرة، فلا يزال المستوى الصحي منخفضاً في معظم هذه الدول حيث تنتشر الأمراض الوبائية والمتوطنة، ومعرفة المستوى الصحي من العوامل الهامة بالنسبة للتوطن الصناعي، حيث أثبتت تقارير هيئة الأمم المتحدة أن مرض البلهارسيا المنشر في بعض الدول يقلل من إنتاجية العامل بنسبة الثلث تقريبا .

3-1-4- الخدمات الاجتماعية :

والخدمات الإجتماعية من العوامل الجاذبة للسكان إذ غالباً ما يفضل الناس الإقامة بالمكان الذي تتوفر به خدمات صحية وتعليمية لأبنائهم ووسائل الترفيه والتسلية والثقافة والخدمات الدينية والرياضية والأمن وغيرها. .. الخ .

3-2 العوامل الاقتصادية :

وهى من العوامل الهامة حيث أن الاقتصاد عبارة عن شبكة من الإنتاج والتوزيع و الإستهلاك للأنشطة المختلفة داخل الإقليم، أو الموقع وتشمل أنشطة الزراعة والصناعة والخدمات المختلفة وأيضاً حركة العمالة والأسواق ورؤوس الأموال [1].

[1] – BOUAYAD Anis, stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000, pp :42-43.

3-3- العوامل التاريخية والتشريعات الإدارية .

3-3-1- العوامل التاريخية :

في بعض الأحيان تتوطن الصناعة في مكان ما لا يتضح تميزه بأي من عوامل التوطن السابقة ويرجع الخبراء ذلك إلى العامل التاريخي، فالعامل التاريخي لم يكن كذلك في وقت قيام الصناعة ولكنه كان عاملاً إقتصادياً أو طبيعياً أو إجتماعياً ساعد على قيام الصناعة في المقام الأول ثم أصبح مع الوقت عاملاً تاريخياً، وقد ينعدم العامل الأساسي وتستمر الصناعة في مكانها نتيجة المزايا التي إكتسبتها في ذلك الموقع.

3-3-2- التشريعات الإدارية :

النظم الإدارية وتشريعات وقوانين العمل من عوامل المفاضلة بين موقع أخر .

خاتمة الفصل الأول :

لقد استعرضنا في هذا الفصل إلى الاستعراض النظري لمفهوم التوطين الصناعي و المشروع الصناعي أو المؤسسة الصناعية، وعليه فالصناعة عملية معقدة وهي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية، فهي بذالك تطورت مع تطور البشرية وزيادة متطلباتها الأساسية وعلى هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تعمل على تلبية الحاجيات الضرورية للإنسان، من هنا عمل الإنسان على توطين الصناعة بالقرب من التجمعات الحضرية التي يقيم فيها إلا أن تطور الوعي بخطورة المخلفات التي تنتجها المؤسسات داخل المناطق مما أدى إلى إعادة النظر في توطين هذه المناطق وفق أسس و معايير محددة.

ومن السمات الحديثة للتوطين الصناعي ظهرت ما يسمى بتوطين المؤسسات الصناعية التي يتم إنشاءها على رقعة جغرافية محدودة تتجاور فيها أكثر من مؤسسة صناعية، حيث تتسم هذه الرقعة بمتطلبات أساسية لقيام المصانع، إن اختيار مواقع هذه المؤسسة أصبح يخضع إلى عدة معايير للتوفيق بين المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية ومراعاة المسؤولية البيئية التي أصبحت ضرورية للحفاظ على الوسط الذي نعيش فيه، ومن خلال استعراضنا لأهم المراحل الأساسية لإنشاء وتطوير التوطين الصناعي، ومع التطور اتجاهاته الحديثة، من خلال نظرياته وعوامله.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني :

تمثل العناقيد الصناعية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث تساهم تلك المشروعات في توفير مناصب العمل وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المشروعات وتحول دون تحقيق تلك المشروعات للأهداف المرجوة منها .

وتشير التجارب الدولية لإستراتيجية للعناقيد الصناعية أن العديد من المخاطر التي أدت إلى فشل هذه التجارب في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة ،ومعايير متجانسة وعرض منتظم (Regular supply).

كذلك تعتبر المؤسسات الصناعية قيدا على الوظائف التي يتطلبها الدخول إلى العولمة مثل التدريب و اللوجيستيك، والابتكارات التكنولوجيا والمعلومات السوقية، مما يؤدى إلى عدم قدرة تلك المشروعات على جني ثمار التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلي، وبالتالي تتحقق الأرباح التي تحققها تلك المشروعات، لذلك فإن تلك المشروعات في الدول النامية لا تستطيع إدخال تحسينات وابتكارات على المنتجات والعمليات الإنتاجية، مما يحد من الفرص المتاحة للمؤسسة في الدخول إلى الأسواق الجديدة.

وترجع عديد من الدراسات أن السبب الرئيسي في تلك المخاطر هو عمل تلك المشروعات بصورة منفردة وبشكل منفصل (ISOLATION) ، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصناعية ، يمثل العامل الرئيسي في التغلب على تلك المخاطر ومواجهتها، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المشروعات، ومن هنا نشأ مفهوم " العناقيد الصناعية " والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا ومواجهة الأخطار التى تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وتشمل مزايا العناقيد الصناعية (Industrial Cluster) تحقيق وفورات الحجم للمدخلات، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ذلك

لأن التعاون بين تلك المشروعات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المشروعات على التعلم من بعضها البعض، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية .

وعلى الجانب الآخر فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المشروعات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة العناقيد الصناعية باعتبارها عاملا أساسيا لمواجهة أخطار الم ؤسسات الصناعية، وتحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالي الجديد .

انطلاقا من هذا ارتأينا أن تكون خطة الفصل الثاني كالآتي :

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للعناقيد الصناعية .

المبحث الثاني : تطور العناقيد الصناعية ومدى ارتباطها بالقدرة التنافسية للدولة .

المبحث الثالث : مقاربة الميزة التنافسية و سلسلة القيمة لتحليل مصادر الميزة التنافسية ل Porter.

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للعناقيد الصناعية .

المطلب الأول: مفاهيم حول العناقيد الصناعية

1- تعريف العناقيد الصناعية .

1-1- لقد ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام 1990، طرحه البروفيسور" **مايكل بورتر** " رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، في كتابه المزايا التنافسية للأمم " Competitive Advantage of Nations "، فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب لل مؤسسات الصناعية، ووجد أن أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية . [1]

وطبقا لـ " بورتر " فان العناقيد الصناعية هي " ظاهرة اقتصادية يتم وضعها في سياق التنافس بين العديد من المؤسسات التي تتنافس وتتعاون في نفس الوقت للحصول على مزايا اقتصادية مختلفة "

ووفق " دويرينجر " و " تركلا " Terkla " &"Doeringer " فان العناقيد الصناعية عبارة عن " تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك " وحسب " سيمي " Simmie " و" سينيت " Sennett " فان العناقيد الصناعية هي : " تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق".[2]

---

1 – الملتقى الدولي حول " **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية** ، قراءات في التجربة الايطالية،جامعة، أم البواقي ،2008 ،ص : 05 .

2 – مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم** : الاطار النظري ،2003،ص:12 .

1-2- فالعناقيد كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية هي تجمعات تضم مجموعة من مؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية.[1]

ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية، وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

1-3- وتعرف العناقيد الصناعية بأنها: " تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية " لمجموعة من المؤسسات و المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية "[2]. بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي [3] . في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج .[4]

---

1 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **زيادة انتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك**، دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان ، الامم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 06

3 – Economies, Center Of Strategy and Competitiveness, 1st edition, 2006, p: 09, au site d'Internet: www.Cluster-roseach,org le 25 /07/2006

[3] – يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط الشركات في العنقود الواحد فهناك ترابطات أفقية وهي تلك العلاقات التي تكون بين المؤسسات في نفس المرحلة الانتاجية ، وعلاقة تكامل رأسي ، وهي التي تكون بين المؤسسات في مراحل مختلفة من العملية الانتاجية ،وبالتالي فان العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتشابكة .

1-4- كما تعرف بأنها " مجموعة مؤسسات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المرتبطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة ".[1]

أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (الإقليمي) Regional Cluster .

مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في (Valley Silicon)، حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

انطلاقا من هذا التعاريف، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكن أن تتضمن :

- المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية (مواد خام للإنتاج، المعدات، الآلات ...الخ).
- موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، قنوات التسويق، منتجي المنتجات المكملة كذلك المؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة
- **إضافة إلى : هيئات التمويل والمتمثلة في :**
  - الهيئات الحكومية وغير الحكومية (الجامعات، معاهد التدريب)،كذلك هيئات المواصفات والجودة و التقييس، بالإضافة إلى مؤسسات التدريب والتكوين المهني.
  - النقابات المهنية إلي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات والبحث العلمي والدعم الفني .

2- محمد عبد الحليم عمر ، **التموين عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ماي 2003 ، جامعة فرحة عباس سطيف .

3- صالح صالحي، **مصادر واساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اطار نظام المشاركة** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ماي 2003 ، جامعة فرحة عباس سطيف .

و يمكن القول أن العنقود الصناعي يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، حيث تتشابك هذه الهيئات والمؤسسات في علاقات تعاون خلفية و أمامية قوية ضمن العنقود الصناعي الذي تكونه[1]

الشكل رقم(2-8) : يوضح ربط العناقيد الصناعية المحلية بالعالم الخارجي

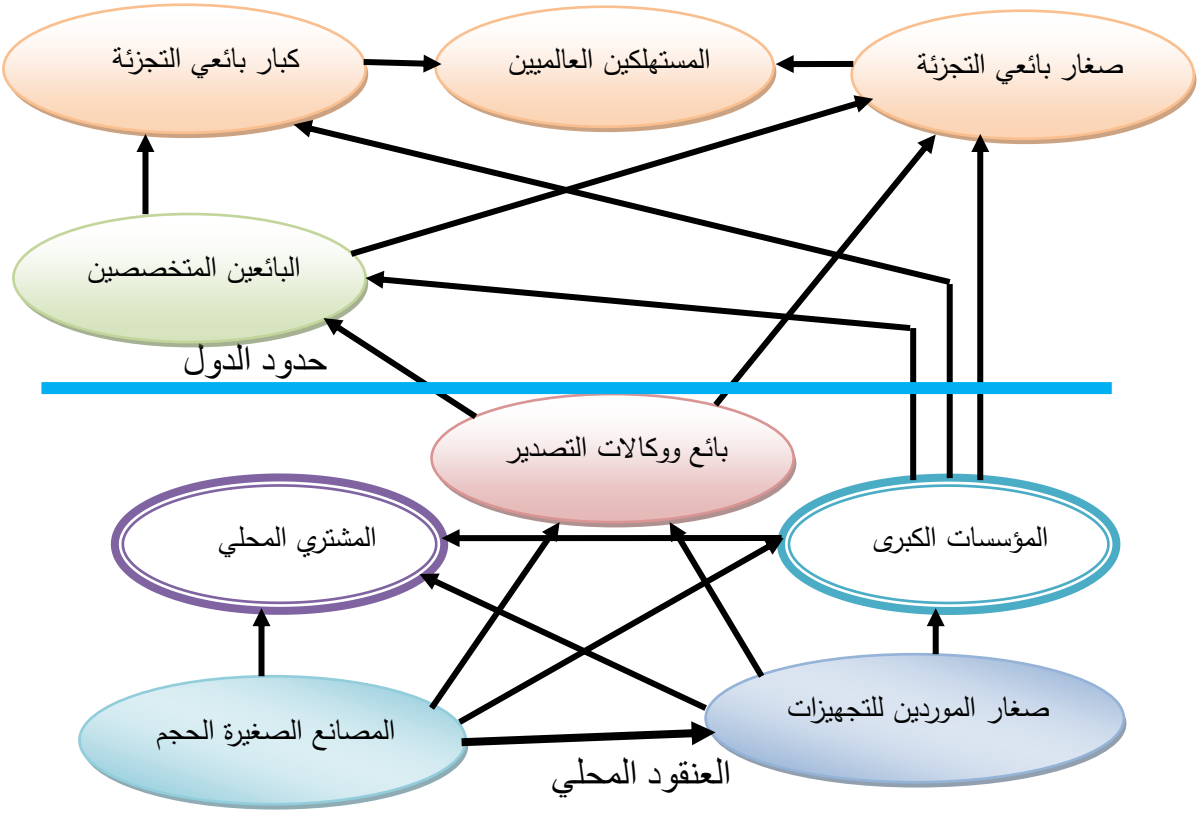

المصدر : وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها وآلية عملها، صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي، سبتمبر2007، ص : 7.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقاً قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً Potential Cluster ، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن

1- تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر : إطار سياسي وخطة عمل ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2004، ص 42 .

يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فعال في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج .

ويعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً متحركاً وليس استاتيكياً ساكناً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار.

وتعد المؤسسات الرائدة entrepreneurial في إدارة واستخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في هذا العنقود، وتعتبر هذه العملية الديناميكية وغير المتوقفة مصدراً هاماً لظهور آفاق إنتاجية عالية تختبئ في طيّات التطبيقات التكنولوجية .

لتذكير فأن هذه الديناميكية المنظمة لا تعتمد فقط على التوسع في عوامل الإنتاج وإنما كذلك على تطور القدرات الإنتاجية وتفاعل هذه القدرات مع الفرص الجديدة في الأسواق، والتي تؤدي باستمرار إلى تطوير منتجات جديدة تؤدي بدورها إلى إعادة تشكيل الأسواق.

وتتميز المؤسسات الرائدة بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة، مما يحدو بالمؤسسات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود، ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دوراً مفصلياً في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود، وتسمى هذه المؤسسات بالمؤسسات التنموية Developmental Firms .

الشكل رقم(2-9) : أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

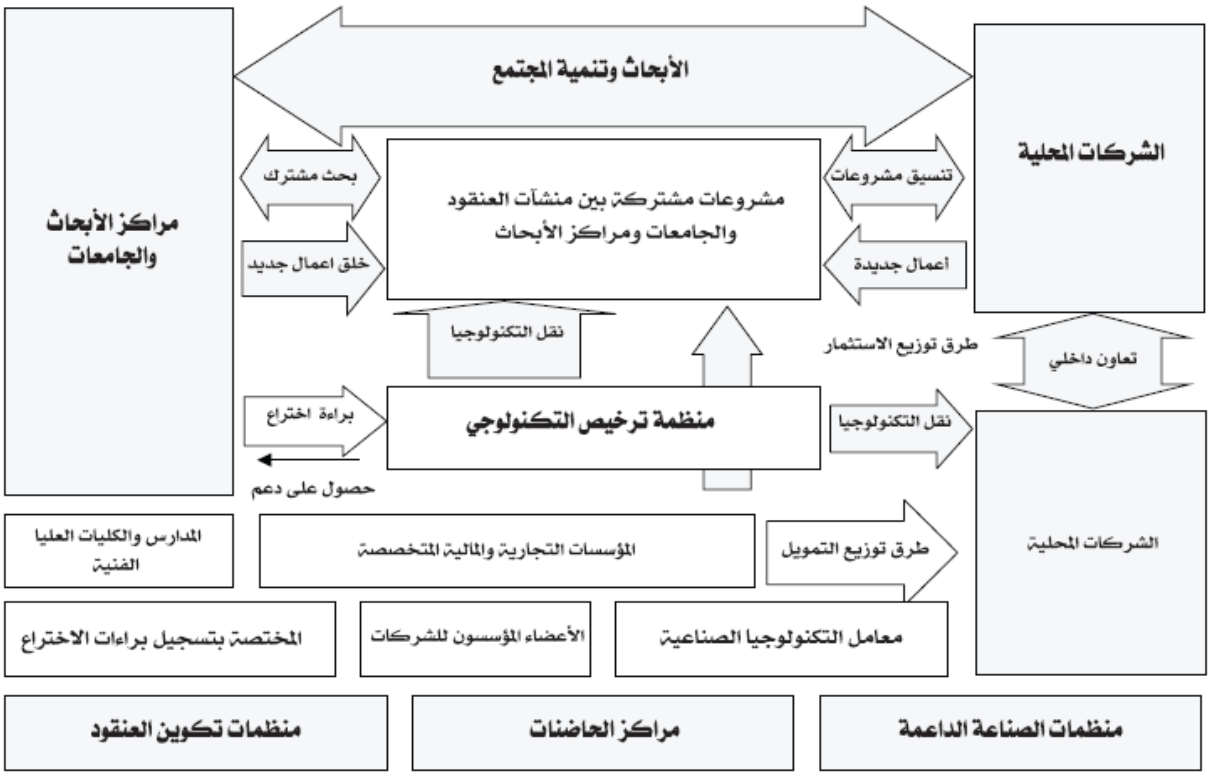

المصدر: مصطفى محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي العلمي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة.

و يتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود .

فكما يتضح من الشكل رقم(2-9)، فإنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات والمشروعات القائمة أو الجديدة، حيث تمد الجامعات ومراكز البحوث المشروعات والأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة .

2- مزايا العناقيد الصناعية

يترتب عن قيام أو إنشاء العناقيد الصناعية، العديد من المزايا التي يمكن ذكرها [1] :

- ✓ زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل .
- ✓ تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع . كذلك الحصول على مزايا الحجم الكبير
- ✓ تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات، والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجيا .
- ✓ يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة، مع نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة والمسائل المشمولة بمسائل فنية ومالية ومحاسبية، تحقيق التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة و جذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية التي ينتج عنها رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود .
- ✓ القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي مساهما في تشجيع روح التعاون في مجال الأبحاث الأساسية، والنتيجة ظهور شبكة من المؤسسات المحلية العامة والخاصة التي تعمل على التنمية الاقتصادية المحلية وتشجع التعلم المتبادل والابتكار الجماعي .

وعلى هذا الأساس فان العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المرتبطة تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية، هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون في إطاره المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى ، ويقول "

1- د . زايري بلقاسم ، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف – الجزائر – العدد السابع 2007 ، ص :175.

بورتر " في هذا المجال، أن العناقيد الصناعية تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق :

- زيادة الإنتاجية من المؤسسات في العنقود، قيادة الإبداع في مجال النشاط و استحداث أعمال جديدة في المجال .

3- عيوب العناقيد الصناعية .

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها إستراتيجية العناقيد الصناعية، إلا أنها لا تخلو من العيوب التي يمكن إجمالها في الآتي[1] :

- التركيز الزائد على تخصص العنقود حيث قد يدفع الانبهار بنجاح تجربة العنقود توجيه جميع السياسات التنموية له، فإذا ما فشل هذا العنقود أو تم اختيار عنقود خاطئ تأثر بذلك الاقتصاد ككل، كما أن هذا التركيز قد يقود إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- عدم قدرة العناقيد الصناعي على التجارب مع التغيرات الجذرية وغير المحدودة في الصناعة ، حيث يعتقد بعض نقاد سياسات العناقيد الصناعية أن التغييرات الجذرية فيها قد تتطلب تغييرا كاملا في العملية الإنتاجية، وهو ما سيحاول العنقود مقاومته بالنظر لتكاليفه المرتفعة.
- تعتمد العناقيد الصناعية على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة وذلك من أجل رفع مستوى التنافسية، لكن الاقتصاد العالمي تسيطر عليه المؤسسات الضخمة المتعددة الجنسيات وهو ما قد يضعف من إمكانية بناء عنقود فعال.
- اهتمام سياسات العناقيد بالمناطق الحضرية وإهمالها للمناطق النائية .

[1] – د. فريد راغب النجار ، **ادارة المشروعات والاعمال صغيرة الحجم** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 1999/ 1998 ، ص : 08 .

4- أنواع العناقيد الصناعية .

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تتمحور في تصنيف العناقيد الصناعية حسب النشأة أو المنتج أو النوعية الترابط وغيرها .

4-1- العناقيد الصناعية حسب النشأة

حسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي)، نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات للازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي .[1]

ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات معينة لتفعيل التجمع وإزالة العوائق التي تحد من نموه بهدف الوصول للطاقة القصوى من الإمكانات المتاحة له، ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب العناقيد الصناعية تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية .

4-2- العناقيد الصناعية حسب المنتج :

وحسب المنتج يمكن أن يصنف التجمع على انه :

- تجمع صناعة السيارات كما في (ديترويت وجنوب المانيا) .
- وقد يأخذ تجمع خدمات مالية (لندن ونيويورك)،أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليود) أو تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فلندا) .[2]

4-3- العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط :

وحسب نوعية الترابط هناك نوعان من الترابط :

---

1 – د. هيكل ، **مهارة ادارة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص : 20 .

[2] – مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار، **مرجع السابق** ، ص :15- 16 .

4-3-1- عناقيد مترابطة رأسيا :

وفيه يتكون التجمع من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة، ويمدها عدد كبير من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين المشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات.

4-3-1- عناقيد مترابطة أفقيا :

وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جدا من المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما في أسواق المنتجات النهائية [1] .

5- خصائص العناقيد الصناعية .

من بين أهم مميزات العناقيد الصناعية :

- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف اقل نسبيا من استيرادها مما سيؤثر ايجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا .2

فنجد مثلا هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الايطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا، فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والدباغة، وصناعة الآلات المتخصصة وغيرها دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتتشكل على هيئة عنقود، فالمرأة الايطالية تجرب

---

[1] – شوقي جباري زهية ، **تعزيز القدرة التنافسية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية الغناقيد الصناعية** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2012 ، ص : 07- 08 .

2- ايرول طايماز ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي** ، بحوث اقتصادية عربية ، المجلد (23) ، 2002 ، ص : 87 .

أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحد مما دفع بالصناعة لان تكون متطورة جدا حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية .[1]

- هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية)، وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية .

– كذلك توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، أيضا شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية، كالجامعات والمعاهد التعليمية .

- من اجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل ، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية ، وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة .

- يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المنشآت على مستوى العناقيد علاقات ترابط رأسية (رأسية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية.

- هناك ما يسمى بالترابطات الأفقية : هي عبارة عن علاقات تتم مابين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية .

- علاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي) : هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية .

– أما من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية فأنه يختلف من عنقود لأخر، فيمكن أن يحدث هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها،

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **مرجع سابق** ، ص : 16 .

وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات، وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة .

المطلب الثاني : نشأة العناقيد وتطور العلاقات الصناعية داخلها

1- مراحل نشأة العناقيد الصناعية

1-1- مرحلة نشأة العناقيد الصناعية

و يمّكن أن نشير إلى أهمية تكوين مثل هذه العناقيد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة وتفضيل المنتجين التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوفر فيها الصناعات المغذية، وتبدأ العناقيد في التشكل كما هو مبين الشكل التالي :[1]

الشكل رقم (2-10): مرحلة تشكل العناقيد .

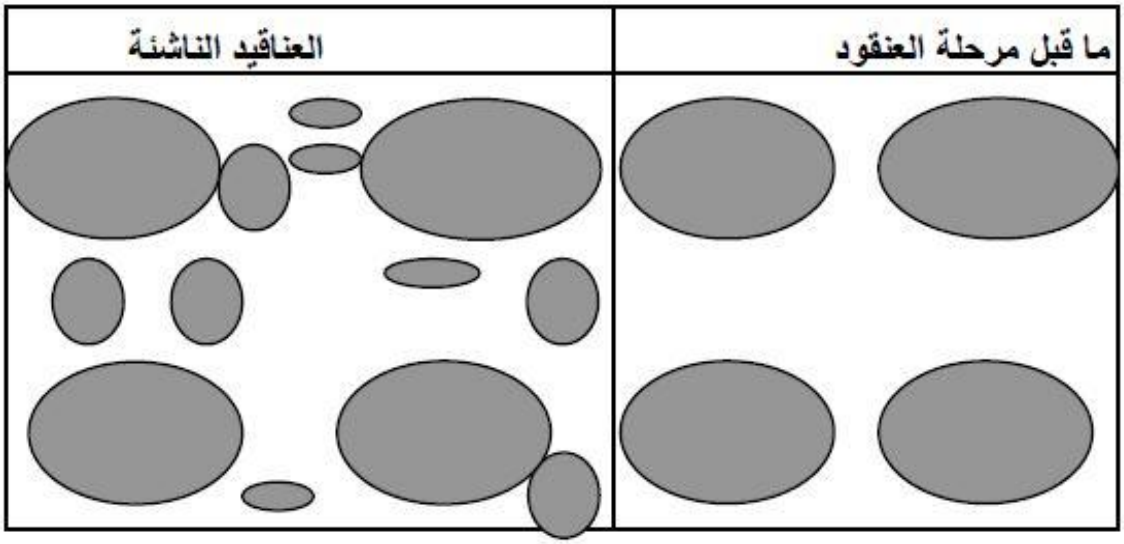

المصدر: د . زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع السابق ، ص : 178 .

1 – د . زايري بلقاسم ، **مرجع السابق** ، ص 176 .

1-2- مرحلة توسع العناقيد الصناعية :

عندما تنتهي عملية تكوين العنقود وبداية عملية الإنتاج يبدأ هذا الأخير في التطور والنمو، وخاصة في ظل توافر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود، ووجود المنافسة بين المؤسسات العاملة كما يظهر أهمية الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين والشكل التالي يظهر مدى توسع العنقود الصناعي .

الشكل رقم(2-11) : توسع وتطور العنقود الصناعي .

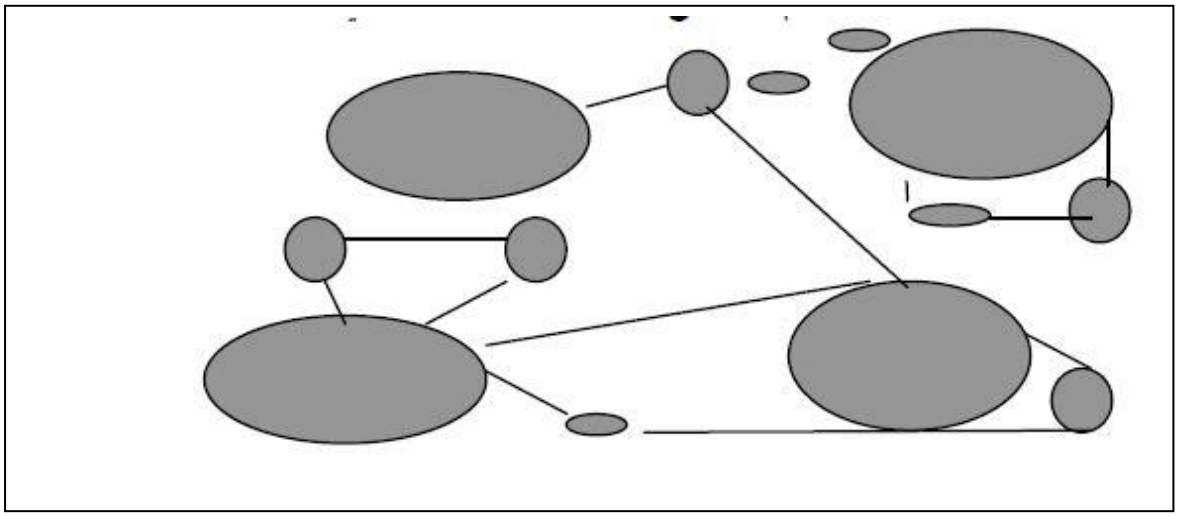

المصدر: د . زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع السابق، ص : 178 .

1-3- مرحلة العناقيد الصناعية المتكاملة:

إن وجود التعاون ما بين العناقيد قد يؤدي إلى تطورها ويمكن أن نضرب مثال عن عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات و مدخلات العملية الإنتاجية واختلاف التكنولوجيا المستخدمة إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشمل على الأجهزة المنزلية ، ونجد صادرت ألمانيا من

هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث والشكل يظّهر طبيعة التشابك في العناقيد المتكاملة .[1]

الشكل رقم(2-12) : العنقود الصناعي المتكامل .

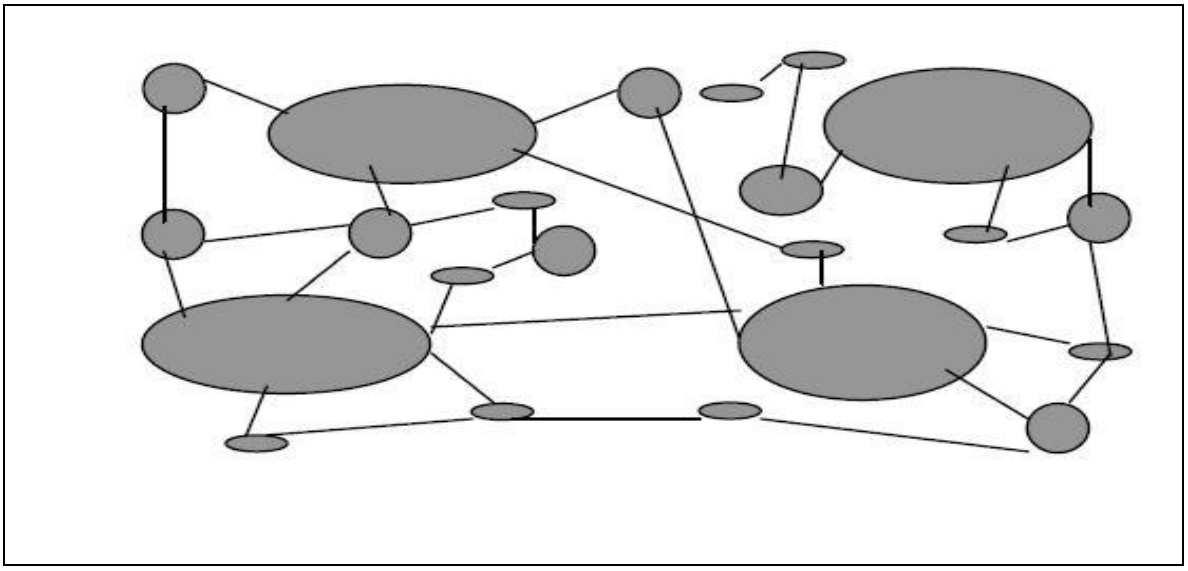

المصدر: د . زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع السابق ، ص : 179 .

2- العلاقة الصناعية داخل العنقود

يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسطية بين الوحدات المختلفة داخل العنقود، وتشمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المؤسسات والتي من أهمها:

2-1- التعاقد من الباطن :

يعرف " التعاقد من الباطن " على انه شكل من أشكال الاعتماد المتبادل مابين مختلف المؤسسات الإنتاجية، وفقا للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها. ويمثل

1 - مازن خيربك ، **العناقيد الصناعية ودورها في تنمية الاقتصاديات الناشئة** ، جريدة الثورة ، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة والصحافة والطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، 14- 11- 2005 .

مفهوم التعاقد من الباطن احد أشكال العلاقات بين الم ؤسسات في أطار العناقيد الصناعية بما يمثل شبكات من الصناعات والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المؤسسات .

ويأخذ التعاقد من الباطن العديد من الأشكال نذكر منها :

2-1-1- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية

حيث يتعاقد المنتج الأصلي لسلع ما مع أحد الوحدات الإنتاجية نفس السلعة وطبقا للمواصفات التي يحددها، ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة ال مؤسسة الأم على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة، ولذلك تستعين بـمؤسسات أخرى لإنتاج كميات إضافية لتغطية هذا الطلب، وهذا الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين المؤسسة الأم والمقاول من الباطن . [1]

2-1-2- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص

في هذه الحالة التي تمثل نوع من التكامل الرأسي في عملية الإنتاج ، تفوض الشركة الأم المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة، حيث تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة .

2-1-3- التعاقد من الباطن مع المورد

هذه الحالة تعبر عن حالة التكامل الرأسي، حيث يسطر المقاول الفرعي على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ، ويتفق مع ال مؤسسة الأم على تصنيع احد أجزاء المنتج النهائي[2] .

---

1 – عمر محمد عثمان صقر، " **مدى تأثير رّ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسيةّ للاقتصاد المصري** "، المجلة العلميةّ للبحوث والدراسات التجاريةّ، كليةّ التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 1997، ص : 213.

2 – عمر محمد عثمان صقر، **مرجع السابق** ، ص :114.

ومن بين الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى الاستعانة بهذا الشكل من الأشكال التعاون نذكر منها:[1]

أ- **تحقيق الاستقرار في سوق السلع:** من خلال إنتاج بعض السلع التي يتميز طلبها بعدم الانتظام سواء بسبب التذبذبات الدورية أو الموسمية، أو في حالة عدم وجود طلب كافي لاستمرار عمل خطة الإنتاج بطاقة اقتصادية .

ب- **تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل:** الخصائص الفنية للإنتاج وتكاليف الإنتاج الثابتة قد تشجع على التعاقد من الباطن، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل للإنتاج وفقا لمراحل الإنتاج المختلفة.

ت- **هيكل سوق العمل:** أحيانا تفضل المؤسسات الكبرى الاستعانة بمؤسسات صغيرة لإجراء مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب عمالة كثيفة غير مدربة، وذلك للاستفادة من الأجور المنخفضة لهذه العمالة في المشروعات الصغيرة .

2-2- التزويد الخارجي: يشير هذا المفهوم إلى قيام المؤسسة الأم بشراء السلع الوسطية أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح المؤسسة الأم، ويمثل التزويد الخارجي إحدى أشكال العلاقات الرأسية بين المؤسسات ومن بين أهم المكاسب الكامنة لعملية التزويد الخارجي بالنسبة للمؤسسة الأم نشير إلى ما يلي : [2]

أ- **تحسين الجوانب المالية:** حيث يسمح هذا النظام استبدال التكاليف الثابتة للعاملين بأخرى متغيرة ، حيث يمكن للمورد أن يغير من مستوى الخدمات المقدمة بسرعة كبيرة ، من خلال نقل الموارد التي يستخدمها العديد من العملاء .

1 - The department of Trade and Industry, Clusters, 14 July 2014 http://www.dti.gov.uk/clusters.

2 - د. زايري بلقاسم ، **مرجع السابق** ، ص : 178 .

ب- تحسين الجوانب الإنتاجية: في هذه الحالة تستطيع الإدارة تركيز اهتمامها على مستوى التنافسية والجودة الخاصة بمنتجاتها بدلا من تشتت الاهتمام على العمليات الفرعية للإنتاج ، كذلك يستطيع المورد الحصول على تكنولوجيا ومهارات أكثر تطورا من تلك المتاحة للشركة الأم، مما يسمح للبائع بتطوير مستوى الأداء وزيادة مرونة الإنتاج ومواجهة ظروف السوق المتغيرة والوصول إلى مستويات عالمية في الإنتاج .

وتتميز هذه العملية بعدد من الخصائص نذكر منها :

- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع، حيث أن تركيز العاملين ينصب في إنتاج السلع الأساسية للمؤسسة والتقليل من عدد العاملين وبالتالي تكاليف الإنتاج .

- تمكين المؤسسة الأم من توزيع عملية الإنتاج خاصة تلك التي تتطلب عمالة مكلفة.

2-3- التحالفات الإستراتيجية :

هو نوع آخر من أشكال التعاون والعلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وبرامج التدريب و التسويق المشترك وتهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف المجالات المذكورة سابقا، لان المؤسسة لوحدها لا تستطيع أن تغطي بمفردها كل التكاليف الفنية والتكنولوجيا والمعلوماتية .كما ترمي إلى الاستعانة بخبرات المؤسسات الأخرى في مجال معين عن طريق احتكاك المؤسسات ببعضها البعض . ولقد أصبحت التحالفات الإستراتيجية في الوقت الحالي اتجاها عالميا في العلاقات الصناعية خارج مجال الإنتاج وخاصة في ظل العناقيد الصناعية المتطور.[1]

إلا أننا نشير إلى أن هذا النمط من التعاون يتُطلب وجود بيئة أعمال ملائمة ومتطورة ومنظومة تشريعية وقانونية مرنة حتى يمُكن أن تتبناه الشركات وتستفيد من آثاره الايجًابية.

[1] - د. زايري بلقاسم ، **مرجع السابق** ، ص : 179 .

❖ فمن خلال ما سبق يتّميز نمو العلاقات الصناعية داخل العناقيد الصناعية بعدد من المراحل.[1] :

- اندماج المؤسسات الصغيرّة بعضها البعض في علاقات أفقية، واندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في علاقات رأسية و يبّدأ ظهور اقتصاديات التكتل.

- تبدأ العناقيد في النمو وخلق اقتصاديا الكفاءة نتيجّة التجمع وتتشابك عدد كبير من المؤسسات في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية.

- تعمل العناقيد بكفاءة ولكن تحتاج إلى المزيد من التطوير والابتكار في المنتجات والعمليات الإنتاجية للاحتفاظ بمستوى التنافسية الحاليً، كما تظل في حاجة إلى تقوية الروابط الدولية.

❖ كذلك هناك عدد من الأسباب التي من الممكن أن تفقد العناقيد مميزاتها التنافسية وتؤدى إلى تراجع نموها وتطورها مثل :

- التغير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتي يتّرتب عليه أن تكون مهارات العمال والمورد نّ والخبرات العلمية والفنية المستخدمة في عملية الإنتاج غير ملائمة لنوعية التكنولوجيا الجديدة

- التغير في أذواق واحتياجات المستهلكين، والتي يتّرتب عليها عدم ملائمة المنتجات لاحتياجات السوق.

1 – د. ريد النجار ، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2007، ص: 279

المطلب الثالث : معايير تصنيف العناقيد الصناعية ودورها في التخفيف مخاطر المؤسسات الصناعية .

1- معايير تصنيف العناقيد الصناعية .

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها والتي قد تبحث في أنواع العناقيد ومنها [1]:

1-1- من حيث النشأة : يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة توفر الموارد الطبيعية أو وجود المهارات اللازمة لدى السكان وارتفاع الطلب المحلي .

1-2- من حيث النوع : يمكن أن يصنف على أنه عنقود صناعة السيارات أو عنقود خدمات مالية أو عنقود صناعة الاتصالات ....الخ .

1-3- من حيث درجة : التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة أو في تخصصهم بسوق جغرافي معين ، وقد قسمت " ماركوزن " العناقيد الصناعية حسب هيكلها أربعة أنواع كما هو مبين في الجدول التالي :

[1] – د. طرشي محمد،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،" **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، جامعة الشلف ،2015،ص: 08-09 .

الجدول رقم(2-1): مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة .

نوع العنقود	نوعية المؤسسة	نوعية الترابط بين المؤسسات
مارشال	يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا المقدمة والحرفية العالية .	تبادل تجاري كبير بين الشركات وتحالف، دعم مؤسسي وحكومي قوي .
الحور و الأذرعة	تسيطر عليه مؤسسة أو عدة مؤسسات كبيرة يخدمها عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموردة للمدخلات، وقد يضم العديد من المؤسسات التي تستخدم منتجات المؤسسات الكبرى.	تعاون بين المؤسسات الكبرى والصغيرة .
منصات الفروع	تتكون من فروع المؤسسات الدولية متعددة المصانع .	تبادل تجاري وتشابك محدود .
المراكز العامة	تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والمكاتب الحكومية .	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بين الموردين والمؤسسات العامة .

المصدر : صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (مفهومها وآلية عملها)،مرجع السابق

1-4- من حسب الحجم : فقد يكون العنقود صغيرا أو كبيرا حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد المؤسسات .

1-5- من حيث العدد : تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن يحتوي على 100 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي يمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية .

هناك معايير أخرى على أساسها يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقا لعدد من المعايير.[1]

أ- **معيار مرحلة التطور** : تنقسم العناقيد الصناعية وفقا لمرحلة النمو إلى الطور الجنيني وهي المرحلة التي يكون فيها حجم العنقود صغيرا ولديه إمكانيات نمو كبيرة ، طور الإنشاء ، حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجم، طور النضج، حيث يكتمل فيه بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية .

ب- **معيار عمق العلاقات بين الوحدات** : وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة ، وذلك وفقا لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود .

ج- **معيار ديناميكية العمالة** : وتنقسم العناقيد وفقا لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار ، ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغير في حجم العمالة يتراوح بين ± 10 %.

- معيار أهمية العلاقات الجغرافية : كما يتم تقسيم العناقيد وفقا لمستوى المنافسة طبقا للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي .

2- آلية عمل العناقيد الصناعية .

تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي : التركز الجغرافي، التخصص، الابتكار والمنافسة (التعاون) ، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل للتنافسية المطلوبة .

1 – د. هالة محمد لبيب عنبه ، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية، 2002 ، ص: 20 .

و فيما يلي شرح لهذه المبادئ وطريقة عملها و تأثيرها في العنقود والشركات العاملة فيه[1]:

2-1- التركز الجغرافي :

هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، وتنضم المؤسسات إلى هذا العنقود رغبة منها في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا .

كما تأتي الرغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها وفي رفع مقدرتها على الاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال الاحتكاك المباشر ، والذي قد يقود إلى تطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيدا من الطلب أو رغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة، والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طريق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، ورغبة في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات.

2-2- التخصص :

العنقود الفاعل بحاجة إلى مؤسسات قوية في تخصصها تتكامل في إنتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزا ، وبمقدار ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسباقة في طرح وتطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادرا على النجاح، إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود وربما يثمر عن إيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها .

[1] – د. مصطفى محمود محمد، عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة** ، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردن .

2-3- الابتكار :

وهي المقياس الحقيقي لحيوية العنقود و تنافسيته فعندما تبتكر مؤسسة منتجا ما ، يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلا من التحسينات على المنتج ، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة إلى التطوير من منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية العنقود .

2-4- المنافسة

المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية ولمحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية العنقود وتكلفة الكثير على المستوى البعيد حيث يقل عدد الشركات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي .

2-5- التعاون

وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق فنمو مؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي يوجدها التجمع بين بعض المؤسسات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليه بنفع اكبر من عملها مستقلة، من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد .

ولإعطاء مثال على طريقة عمل العناقيد الصناعية في أواسط التسعينات ظهر تجمع صناعة الكمبيوتر وتقنياته في وادي السليكون في كاليفورنيا نتيجة لتجمع عدد من المؤسسات المتخصصة في مجال صناعة الكمبيوتر وبرامجه في ذلك المكان، وبدأت هذه المؤسسات في إطلاق العديد من فروع المؤسسات الدولية للاستفادة من توافر المتخصصين من المهندسين

والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في المؤسسات المختلفة، وللاطلاع عن كثب على إحداث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما .

ومع تزايد أعداد المؤسسات واحتدام حدة المنافسة تسارعت وتيرة الابتكارات لدرجة أن أي شركة حول العالم تريد أن تدخل في هذا النشاط فلابد أن تبدأ من هناك ، أو تضع لها فرعا هناك، كما استقطب هذا التجمع المحترفين والمختصين من أنحاء العالم نظرا لإمكانية إيجاد فرص العمل المناسبة لهم .[1] :

– التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير .

– تؤدي العناقيد إلى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستويات البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو، كذلك زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل.

ولهذا يعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونموه العنقود، و تجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع في عوامل الإنتاج، وإنما تؤدي إلى تطور القدرات الإنتاجية والتي تؤدي باستمرار إلى خلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة ة تشكيل الأسواق .

3– دور العناقيد الصناعية في التخفيف من مخاطر المؤسسات الصناعية .

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في رفع القدرة التصديرية التنافسية للمجتمع .

1 – د . طارق نوير ، **مرجع السابق** ، ص : 09 .

وقد ساهمت العناقيد الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء والنماء للمشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

حيث ترتب على دخول المشروعات الصناعية في عناقيد مجموعة من المزايا التي تسهم في دعم وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في حالة عملها بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى الوطني بما يساهم في زيادة قدرة تلك المشروعات على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما أسهمت فيه من توفير فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة مما أسهمت به في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعانى منه غالبية الدول الساعية للنمو .

يمكن تقسيم تلك الآليات إلى آليات على مستوى المؤسسات (المنتجين) ، و آليات على مستوى المستهلكين، و آليات على المستوى القومي .

3-1- تخفيف المخاطر على مستوى المؤسسات (المنتجين).

يساهم العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المؤسسات الداخلة في العنقود، تتمثل أهم تلك الآليات في الآتي :

3-1-1- زيادة الإنتاجية : إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية مؤسسة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المؤسسات الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي :-

أ)- <u>سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية :</u>

حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات

الأساسية من الموردين المحليين، الذين يعملون بالقرب من العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (Delays)، وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين[1] .

كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم، مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة .

وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المؤسسات، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المؤسسات الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة .

ب)- انخفاض تكاليف الصفقات :

يسهم التقارب الجغرافي المؤسسات الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف .

فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج تزداد فرص الم ؤسرة في التأثير على السوق، من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المؤسسات على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية[2].

ت)- انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) :

فالتركز الجغرافي المؤسسات العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين مؤسسات العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة

1 – الخضيري محسن أحمد ، **صناعة المزايا التنافسية** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، ص : 41– 42 .

2–Tavares de Araujo Jr, 2006 , Transaction Costs and Regional Trade, OAS Trade Unit,23 May 2006, online http://www.sice.oas.org/tunit/Studies/TRANS/transac1.asp#Abstract

لوجستية (Logistic) للعنقود، و تشير الميزة اللوجيستية إلى درجة ضبط وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة .

وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج، فضلاً عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ويرتبط تحقيق تلك الميزة بتوافر عدد من المحددات أهمها البنية الأساسية الجيدة بالإقليم الذي يعمل به العنقود .

ث)- انخفاض تكلفة المخزون :

ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، " و التي تعني قيام الم ؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها مؤسسات أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية "، كأن تقوم المؤسسة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المؤسسة الأخرى.

والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون [1] .

وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم في دعم إنتاجية المؤسسة .

3-1-2- زيادة الحصة السوقية .

حيث تسعى المؤسسات إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة الم ؤسسة في الحصول على نصيب أكبر من السوق مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

كما يسهم العنقود في شمولية المعرفة بالسوق فكل م ؤسسة على حدة تعرف جزءاً عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المؤسسات الداخلة في العنقود .

1 - الخضيري محسن أحمد ، **مرجع السابق** ، ص: 43 .

3-1-3- زيادة القدرة الإبتكارية .

حيث يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الإبتكارية في انخفاض تكاليف التجريب (Experimental Costs)، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المؤسسات الداخلة في العنقود .

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) ، وهي تعني التعاون بين المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية .

3-2- تخفيف المخاطر على مستوى المستهلكين

إن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تُشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دوراً كبيراً في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود .[1]

لهذا يعتبر المستهلكون مصدراً هاماً لتدفق الأفكار والابتكارات للمؤسسات الداخلة في العنقود، وبالتالي نجد أن كل المؤسسات تحرص على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم بما يعظم من الفوائد والمنافع المتحققة للمستهلك .

1-Gunther Maier, and Edward M. Bergman 2006 , STATED PREFERENCES FOR TRANSPORT AMONG INDUSTRIAL CLUSTER FIRMS, Vienna University of Economics and Business Administration , Vienna, Austria, p: 173-. .

وعلى الجانب الآخر نجد أن وجود العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لم ؤسسات العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق .

وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء.

بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات وتكاليف النقل بالنسبة للمنتجين يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المستهلك على منتج عال الجودة وبأسعار مقبولة، وبالتالي لا يتعرض لمخاطر الغش والاستغلال من قبل بعض المنتجين.

3-3- تخفيف المخاطر على المستوى الوطني .

يسهم العنقود الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي .

3-3-1- خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر .

يترتب على دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناقيد مجموعة من التغيرات التي تؤثر على حياة الفقراء ، عن طريق تحسين قدرة الأفراد وطاقاتهم سواء كانوا عمالا أو منتجين بالشكل الذي يمكنهم من تحسين دخولهم وزيادة رفاهيتهم .

حيث تسمح العناقيد لصغار المنتجين باستخدام أفضل للمواد والموارد المتاحة مثل المدخرات صغيرة الحجم، والتي في مثل هذه العوامل لا تنتج أية آثار إيجابية بشكل منفرد إذا لم تندمج في عنقود، حيث يترتب على دخول المؤسسات في عنقود مجموعة من المكاسب وهي مكاسب التكتل (Agglomeration gains) وذلك بالنسبة للمؤسسات الداخلة والمدعمة للعنقود، مثل انتعاش أسواق العمل، سهولة الحصول على المدخلات، توافر المعلومات والتكنولوجيا .

وتسهم فكرة العناقيد الصناعية والتي يتم فيها التمركز الجغرافي (geographical concentration) ، لنفس الصناعات والصناعات المرتبطة والداعمة في زيادة فرص العمالة للعمال ذوى المهارات المتشابهة، الأمر الذي يؤدى إلى التخفيف من حدة البطالة، ويشجع بذلك سوق العمل على توليد فرص عم ل متزايدة، مما يكون له أكبر الأثر على محاربة الفقر والتخفيف من آثاره .

ولتحليل العلاقة بين العناقيد والفقر سيتم التركيز على سمات ثلاثة تؤثر على كل من العمال والمنتجين في العنقود، وبالتالي لها أثر مباشر على الفقر.[1] :

أ – موقع العنقود Location Cluster

تشتد حدة الفقر في الدول النامية، وتختلف مستويا ت الفقر بين الريف والحضر، ولكن الفقر في الريف يمثل نسبة أكبر من إجمالي الفقر الكلي على مستوى القطر النامي .

وهذا يؤكد على أهمية الدخول الزراعية (دخول المزارعين) ، والعمالة خارج المزارع بالنسبة لفقراء الريف، وبناء علي ذلك فإن العناقيد في الريف (Rural Clusters) خاصة في مجال المعالجة الزراعية، وأنشطة الخدمات الزراعية (تنقية دودة القطن تمثل أولى مراحل سلسلة القيمة لعنقود المنسوجات، رش المبيدات وغيرها) ، والتي تعتمد على عمل الأسرة، خاصة الأسر التي لا تمتلك أراضى، تعتبر أحد المصادر الهامة لتوفير الدخل لفقراء الريف وهم القطاع غير الرسمي لاقتصاديات الدول النامية.

ب- القطاعات و المؤسسات Sectors and Firms

حيث تشير الدراسات إلى أن القطاعات وال مؤسسات الداخلة والداعمة للعنقود لها آثارها على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن صناعات صغيرة ومتوسطة وتلك النوعية

1-Khalid Nadvi and Stephanie Barrientos, 2006, INDUSTRIAL CLUSTERS AND POVERTY REDUCTION Towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster development initiatives, Institute of Development Studies, University of Sussex, online www.unido.org . 13 / 4/ 2012

من المشروعات تتسم بالإنتاج كثيف العمالة، لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية تركز على الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء، ومنتجات المعادن .

ج- توفير مناصب العمل .

العديد من الصناعات كثيفة العمالة الموجودة في العناقيد الصناعية تجذب الأيدي غير المهرة والفئات المهمشة في المجتمعات الفقيرة، مثل المرأة، المهاجرين، الأطفال .

وتلعب طبيعة المهارات دورا هاما في التعرف على أفقر الفقراء، فتو فير أيادي غير ماهرة يجذب الفئات الأفقر عن الأيادي الماهرة، ولكن يجب ملاحظة أن اعتماد العنقود على الأيدي غير الماهرة فقط من شأنه أن يؤثر سلبا على الفقر .

وذلك لضعف مخرجات العنقود وجودته، وبالتالي لابد أن يوضح كل عنقود طبيعة المهارات للعاملين التي يحتاجها لرفع المستوى الإنتاجي للعنقود، ونسبة العمالة التي لا تتطلب المهارات واللازمة لإنجاز العمل .

اتضح لنا من التحليل السابق أن هناك علاقة وأثراً مباشراً لسمات العنقود على تخفيف حدة الفقر، حيث أوضح التحليل تأثير العنقود في الريف في مراحله الأولى على امتصاص الجزء الأكبر من الأيدي، والتي تتسم بالبدائية في العمل (مراحل الزراعة الأولى المتمثلة في البذور – رش المحصول – جني الثمار وغيرها) ، وأن ذلك يؤدى على المستوى الكلى إلى استقرار العمال ، وعدم الهجرة من الريف للمدن، مما له أكبر الأثر على الاقتصاد القومي .

أيضا فإن تأثير القطاعات و المؤسسات الداعمة والمرتبطة بالعنقود له أكبر الأثر على تخفيف حدة الفقر، حيث تتسم هذه المؤسسات بالنتاج كثيف العمالة، مما له آثاره الكبيرة على التخفيف من حدة الفقر وتوليد الدخل، من خلال التوظيف كثيف العمالة وهو ما تتسم به الدول النامية .

3-4- تخفيف المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

يمثل النظام العالمي الجديد و المتمثل في تحرير قيود التجارة العالمية تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، أو بالأحرى مؤسساته، و خاصة تلك الموجودة بالدول النامية.

ومن المعروف أنه في الوقت الحاضر إن المؤسسات هي التي تتنافس وعليه فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها (وهو أحد تعاريف القدرة التنافسية) .

ومن ثم يرتبط مستوى المعيشة في دولة ما وبشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها، وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير .

وتستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محليا وعالميا عندما تتشكل المؤسسات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع .

وتكمن خصوصية العناقيد الصناعية بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر إيجابا على منافسة الصناعة في السوق المحلى والعالمي .

وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة متخصصة من مدخلات الإنتاج كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا، وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي .

المبحث الثاني : تطور العناقيد الصناعية ومدى ارتباطها بالقدرة التنافسية للدولة .

يرتبط مفهوم العنقود الصناعي بمفهوم التنافسية ، وكلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل الاقتصاد كلما ارتفعت تنافسية بوجه عام مما يؤدي إلى تطور المزايا التنافسية للدول في تلك الصناعات (العلاقات الصناعية) داخل العناقيد المؤسسة .

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية

1- مفهوم الميزة التنافسية

تعتبر الميزة التنافسية من المواضيع التي لم يخل منها الفكر الإداري والإستراتيجي، فأصبحت مصب اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين ورجال الأعمال وذلك للأهمية البالغة للأعمال وخاصة في عصر المنافسة الشرسة في قطاع الأعمال، وما تلعبه من دور في تحديد مصير المؤسسة فلهذا لا نجد تعريفا واحدا للميزة التنافسية، فتتعدد تعريفاتها باختلاف ووجهات النظر والآراء، فنذكر من هذه التعارف على سبيل الذكر لا للحصر.

التعريف الأول : تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية على أنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لإفرادها في الأجل الطويل.[1]

هذا ما أكد عليه " **MESCON** " حيث قال " أن الميزة التنافسية هي القدرة على الإنتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول إليها " .[2]

التعريف الثاني : تعرف الميزة التنافسية على أنها " مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو

---

[1] – منى الجرف " **مفهوم التنافسية ومحددتها مسح مرجعي** " أوراق اقتصادية العدد 19 مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2002 ،ص : 15 .

2 – نسرين بركات ، **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الاسواق الدولية** ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الاسواق الدولية ، المعهد العربي للتخطيط تونس 2000 ص : 24 .

القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة **"** [1].

التعريف الثالث: وتعرف بأنها " العنصر الإستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها "، حيث ترجع بدايات هذا المفهوم إلى الثمانينات [2].

وتعرف أيضا بأنها " ما تختص به مؤسسة دون غيرها وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المؤسسة مجموعة من المنافع أكثر من المنافس أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل [3] .

وتعرف كذلك بأنها " القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة، وبالسعر المناسب في الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية طلبات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة مقارنة مع المؤسسات الأخرى .[4]

التعريف الرابع: بينما عرفها **معهد التنافسية الدولية** " على أنها قدرة البلد على :

– أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا ، ويقصد بالكفأة :

- **تكلفة اقل :** من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
- **ارتفاع الجودة :** وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج .
- **الملائمة :** وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة .

---

1 – جمال الدين محمد المرسي وآخرون ، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية** –منهج تطبيقي –، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ،ص : 174.

2 – نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1996 ، ص8 .

3 – حسن علي هامان ، **الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية** ، التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية .الإدارية ، القاهرة 2006 ، ص653 .

4 – كربالي بغداد ، **تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 22 ماي 2002 ، ص : 2 .

– أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد اكبر متمثلة في الدخل الوطني أعلى للفرد، وهو احد عناصر التنمية البشرية.

– أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية .[1]

بناءا على ما سبق يمكن أن نعرف التنافسية " على أنها قدرة الحكومة على توفير جو ملائم يسمح للمؤسسات العاملة داخل إقليمها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، بهدف زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها " .

كذلك يمكن أن نقول على أنها القدرة على تعظيم الأرباح، أي أن التركيز جاء على عامل الربح كمؤشر للتنافسية وتعني هنا " القدرة الحالية والمستقبلية على تصميم وإنتاج سلع أو خدمات بجودة عالية (مناسبة)، وتكلفة قليلة لتعظيم الأرباح في المدى الطويل " .

2- أنواع المزايا التنافسية .

تتمحور أنواع الميزة التنافسية في محورين رئيسيين وهما :

2-1- ميزة التكلفة الأقل

يعني قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع، تسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر، ولتحقيق هذه الميزة فإنه لابد من فهم الأنشطة التي تعد مصدرا هاما للميزة التكاليفية [2] .

ونقول عن مؤسسة ما أنها تحقق ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول على هذه الميزة يجب مراقبة عوامل تطور التكاليف، فالتحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يضفي للمؤسسة ميزة التكلفة

1 – د محمد عدنان ، **دور الحكومة الداعم للتنافسية** : حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 ، ص: 05.

[2] – كربالي بغداد ، **مرجع السابق**، ص 3 .

الأقل، ومن بين هذه العوامل مراقبة التعلم، إذ أن التعلم هو نتيجة للجهود المتواصلة والمبذولة من قبل الإطارات والمستخدمين على حد سواء.

لذلك يجب ألا يتم التركيز على تكاليف اليد العاملة فقط، بل إضافة إلى ذلك التركيز على النفايات والأنشطة الأخرى المنتجة للقيمة، فالمسيرون مطالبون بتحسين التعلم وتحديد أهدافه.[1]

ونقول عن مؤسسة ما أنها تحقق ميزة التكلفة الأقل إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول على هذه الميزة يجب مراقبة عوامل تطور التكاليف، فالتحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يضفي للمؤسسة ميزة التكلفة الأقل، ومن بين هذه العوامل مراقبة التعلم، إذ أن التعلم هو نتيجة للجهود المتواصلة والمبذولة من قبل الإطارات والمستخدمين على حد سواء .

لذلك يجب ألا يتم التركيز على تكاليف اليد العاملة فقط، بل إضافة إلى ذلك التركيز على النفايات والأنشطة الأخرى المنتجة للقيمة، فالمسيرون مطالبون بتحسين التعلم وتحديد أهدافه .[2]

2-2- ميزة التمييز (تمييز المنتج)

ويطلق على هذا النوع كذلك ميزة الجودة العالية وهو قدرة التجمع الصناعي على تقديم منتج متميزا وفريدا وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، خصائص خاصة للمنتج ، خدمات ما بعد البيع) ، فلذلك لابد من فهم المصادر المحتملة لتمييز المنتج وتوظيف قدرات وكفاءات المؤسسة لتحقيق جوانب التميز . [3]

وحتى يحصل هذا الأخير على هذه الميزة يجب أن تراعي عوامل والتي تدعى بعوامل التفرد، ونميز من بينها التعلم وآثار بحثه، حيث قد تنجم خاصية التفرد لنشاط معين عندما

[1] – علي السلمي ، **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية** ، دار غريب للنشر والطباعة ، القاهرة ، 2001 ، ص104 .

[2] – جمال الدين محمد المرسي وآخرون ، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية –منهج تطبيقي–** الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000 ، ص : 174 .

3 – نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، **مرجع سابق** ، ص ص85 ، 86 .

يمارس التعلم بصفة جيدة، فالجودة الثابتة في العملية الإنتاجية يمكن تعلمها، ومن ثم فإن التعلم الذي يتم امتلاكه بشكل شامل كفيل بأن يؤدي إلى تمييز متواصل .[1]

3- أهمية التنافسية .

لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافس معولم إلى ترسيخ مبدأ الجودة / التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وإيداع أشكال التميز و الإنفاق في المنافسة.

و إذا كان الاندماج أو الانفتاح على العالم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الدول العربية والنامية عموما، فان الاستفادة من الفرص التي يوفرها لتحقيق النمو الداعم والرفاهية ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الأعمال وجذب رأس المال الأجنبي.[2]

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع تحديات المذكورة، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية و المؤسسات، وأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات .

ونذكر على سبيل المثال أن مجلس سياسة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن الوطني للبلاد.[3]

---

1 – علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية ، **مرجع سابق** ، ص67 .

[2] – المعهد العربي للتخطيط ، **تقرير التنافسية العربية** ، الكويت ، 2003، ص : 6- 13 .

[3] – الطراونة محمد ، **الجودة الشاملة والقدرة التنافسية** ، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد 29 عدد 01 ، الأردن ، 2002 ، ص : 38 .

وفي اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أكثر ضرورة فهي تؤثر في المؤسسات التي تحتاج إلى تنمية فضلا عن مجرد توفير البقاء، وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشية أفرادها وزيادتها.

مما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظيم الاقتصادي وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي إضافة التطورات العلمية والتكنولوجية . [1]

4- محددات الميزة التنافسية

تتحدد الميزة التنافسية للعناقيد الصناعية من خلال متغيرين أو بعدين هامين وهما:

4-1- حجم الميزة التنافسية .

يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذ أمكن للمؤسسات التجمع الصناعي المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو تمييز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة، وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها أو تحييد أثرها ، ومثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة، فإن للميزة التنافسية أيضا دورة حياة ، حيث تبدأ دورة حياة الميزة التنافسية بمرحلة التقديم، ثم تليها مرحلة التبني، بعدها مرحلة التقليد وأخيرا تظهر مرحلة الضرورة [2]

وفيما يلي بعض الشرح لأهم مراحلها :

أ - مرحلة التقديم:

هي أول مرحلة حيث تعتبر أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشئة للميزة التنافسية، لأنها تتطلب الكثير من التفكير والاستعداد المادي والمالي والبشري، ومع مرور الزمن تعرف الميزة التنافسية انتشارا أكثر فأكثر وذلك يرجع للقبول الذي تناله من قبل العدد المتزايد للزبائن، ومن

[1] – الشيخ فؤاد نجيب ، **العلاقة بين نظم المعلومات والميزة التنافسية في قطاع الادوية الاردنية** ، دورية الادارة العامة ، المجلد 44 العدد 03 ، 2004 ، ص 634- 635 .

2 – نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، **مرجع سابق** ، ص86

ناحية أخرى فهي ليست دائما أطول المراحل فيمكن أن تكون قصيرة وفقا لخصوصية العنقود الصناعي أو المنتجات التي تقدمها وطبيعة السوق التي تعمل بها وكذلك حجم المنافسة السائد فيها.[1]

وكلما طالت هذه الفترة كلما تطلب المزيد من الاستثمارات واستخدام تكنولوجيا متقدمة لتتيح لها فرصة التفوق على منافسيها داخل الصناعة.

أ- مرحلة التبني:

تعرف الميزة في هذه المرحلة نوعا من الاستقرار من ناحية الانتشار لأن هذه المرحلة تتميز بتركيز المنافسين على الميزة، حيث تصل الوفورات لأقصاها في هذه المرحلة .

ب -مرحلة التقليد :

يتراجع هنا حجم الميزة ويتجه تدريجيا إلى الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة مؤسسات العنقود، وبالتالي يتراجع تفوقها عليهم ومن ثم يحدث انخفاض في الوفورات.

ت -مرحلة الضرورة :

يكون في هذه المرحلة ضرورة تحسين الميزة التنافسية الحالية وتطويرها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تماما عن أسس الميزة الحالية، وإذا لم يتمكن العنقود من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة، فإنه يفقد أسبقيته تماما وعندها يكون من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد .

1 – ثامر البكري ، **استراتيجيات التسويق** ، دار اليازوري ، عمان ، 2008 ، ص : 195

الشكل رقم(2-13) : دورة حياة الميزة التنافسية

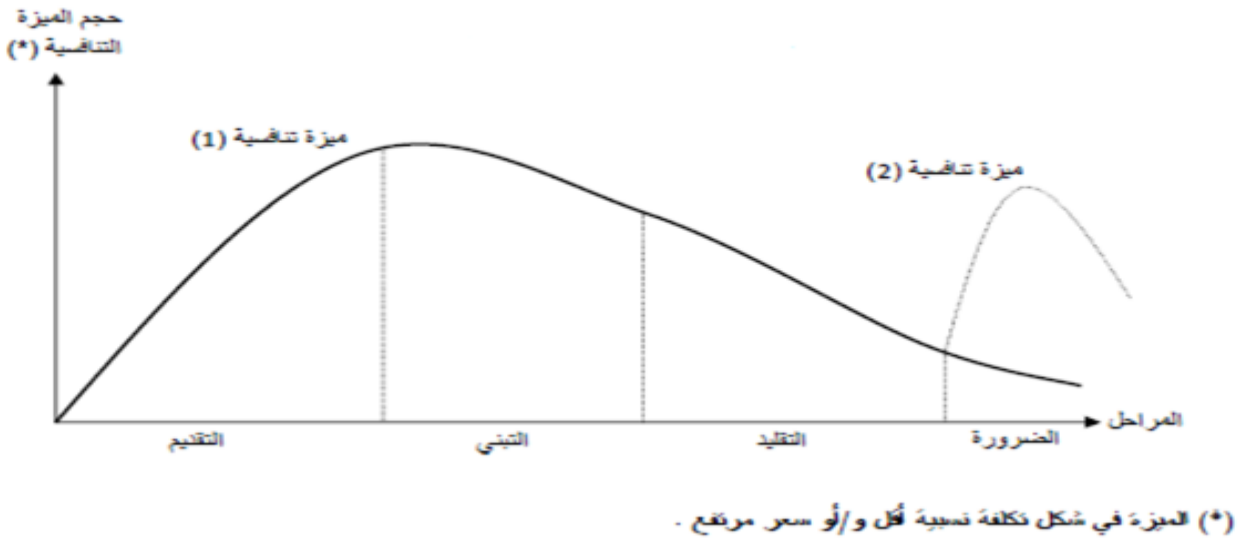

المصدر: نبيل محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2003، ص: 86.

4-2- نطاق التنافس أو السوق المستهدف:

يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة التجمع أو العنقود الصناعي بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يحقق وفورات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة.

ومن أمثلة ذلك الاستفادة من تقديم تسهيلات إنتاج مشتركة ، خبرة فنية واحدة، استخدام نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة أو مناطق مختلفة أو صناعات مترابطة.[1]

وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات المدى وخاصة في حالة وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية أو المناطق أو الصناعات التي تغطيها عمليات المؤسسة،

[1] – السكارنة بلال خلف ، **استراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الاداء لشركات الاتصالات في الاردن** ، رسالة دكتورة ، كلية الدرسات الادارية والمالية ، جامعة عمان العربية للدرسات العليا ، عمان ، الاردن ،2005،ص: 74

ومن جانب آخر يمكن للنطاق الضيق تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له .[1]

حيث هناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية للعناقيد الصناعية وهي : القطاع السوقي، النطاق الرأسي، النطاق الجغرافي، نطاق الصناعة، والذي سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي :

1 – نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، **مرجع سابق** ، ص : 87 .

الجدول رقم(2-2) : يوضح نطاق التنافس أو السوق .

نطاق التنافس أو السوق	التعريف والشرح
نطاق القطاع السوقي	يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم ، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق .
النطاق الرأسي	يعبر عن مدى أداء المؤسسة لأنشطتها داخليا (قرار التصنيع) أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة (قرار الشراء) ، فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق التكلفة الأقل أو التمييز ، ومن جانب آخر يتيح التكامل درجة أقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد (أو منافذ التوزيع في حالة التكامل الرأسي الأمامي) .
النطاق الجغرافي	يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها المؤسسات، ويسمح النطاق الجغرافي للمؤسسة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة ، وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي ، حيث تقدم منتجاتها في كل ركن من أركان العالم .
نطاق الصناعة	يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المنشآت ، فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة ، فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة.

المصدر : نبيل المرسي ، الإدارة الإستراتيجية : تكوين وتنفيذ إستراتيجية التنافس ، دار الجامعة الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص : 87 ، 88 .

المطلب الثاني : مراحل تطور و مصادر الميزة التنافسية .

1- مراحل تطور الميزة التنافسية .

يمر تطور الميزة التنافسية للدول بعدد من المراحل هي نفسها التي تستمد منها العناقيد الصناعية ميزتها التنافسية، وتعبر المرحلة التي بها الدولة وفقا لمصدر الميزة التنافسية عن وضع الدولة التنافسي وتنافسية الصناعة أمام المنافسة العالمية، وتظهر هذه المراحل كما يلخصها الشكل الموالي :

الشكل رقم(2-14): مراحل المزايا التنافسية

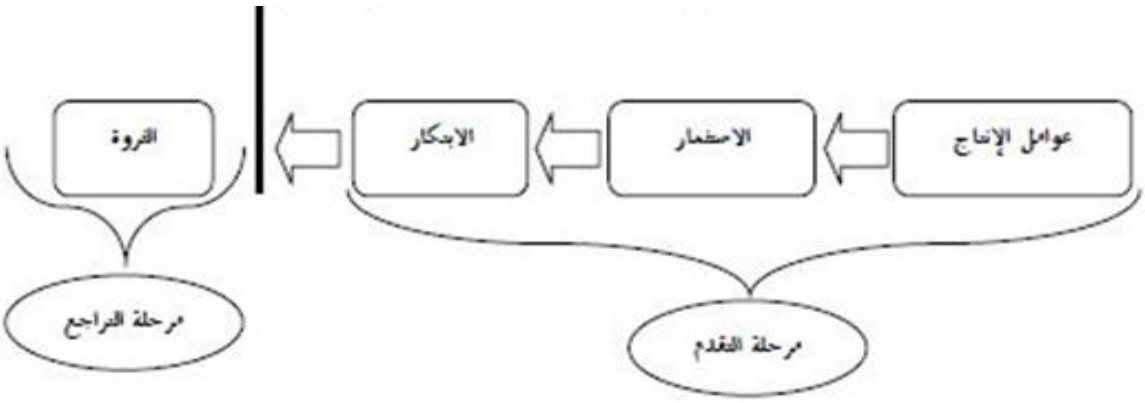

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري، 2003ص: 27.

وسيتم تفصيل هذه المراحل كما يلي :[1]

1-1- مرحلة قيادة عوامل الإنتاج :

وهي المرحلة الأولى من مراحل تطور التنافسية حيث يسود الاقتصاد مجموعة من التجمعات الصناعية الناجحة والقادرة على المنافسة عالميا، تستمد هذه الأخيرة ميزتها التنافسية في توافر عوامل الإنتاج الأساسية (موارد طبيعية ، ظروف مناخية ، وفرة اليد العاملة ...الخ).

[1] - Porter. Michael E. The competitive Advantage of Nations .The Free Press. New York. 1990. P : 460-545

هذه العوامل هي التي تحدد بصورة كبيرة تنوع الصناعات التي يمكن أن تكتسب الدولة فيها مزايا تنافسية، كما أن المنافسة في هذه المرحلة تعتمد على المنافسة السعرية واستخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا التي يتم استرادها من دول أخرى، وفي هذه المرحلة يكون الاقتصاد شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد العالمي وأسعار الصرف الأجنبية إضافة إلى صعوبة الاحتفاظ بالمزايا التنافسية.

1-2- مرحلة قيادة الاستثمار

يتم خلال هذه المرحلة الاعتماد على الاستثمار بدرجة كبيرة نظرا لرغبة وقدرة الدولة على الاستثمار بكثافة شديدة، حيث تقوم ال مؤسسات بالاستثمار في تشيد بنية أساسية ذات حجم كبير وعلى درجة عالية من التطور والكفاءة ومزودة بأبحاث التكنولوجيا، وتقوم على امتلاك العمليات الإنتاجية وحقوق التصنيع من خلال ترخيص المؤسسات الأجنبية أو إقامة مؤسسات مختلطة وعادة ما تكون هذه المؤسسات التكنولوجيا اقل تطورا من تلك الموجودة في المؤسسات الأم لها .

ويتم تطبيق التكنولوجيا وإخضاعها للعديد من أعمال البحث والتطوير بهدف إنقاذها داخليا ثم العمل على تحسينها وتطوير منتجات متميزة .

وتتميز هذه المرحلة بما يلي :

- العناقيد الصناعية تكون بحجم نسبي اكبر من المرحلة السابقة، لأنها تضم مراحل إضافية إلى سلسلة القيمة المضافة الخلفية ، مع تطوير عوامل الإنتاج وإنشاء المزيد من البنية الأساسية المتطورة .

- تنوع أحجام المؤسسات بين الصغير والمتوسط مع ظهور أهمية الحجم الكبير، مما يؤدي للتنمية المهارات البشرية ذات المهارات المرتفعة

- تقوم الشركات بفتح عدد من الأسواق الدولية .

- تقوم المنافسة المحلية على أساس خفض التكاليف ورفع جودة المنتجات وتقديم أنواع جديدة من المنتجات مع تحديث عمليات الإنتاج .

– تعتبر انجح الصناعات في هذه المرحلة هي تلك التي تمتع بارتفاع الطلب المحلي عليها، ومنه تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على كل عوامل الإنتاج وهيكل وإستراتيجية المؤسسات والمنافسة .

– تكون الصناعات المساندة والمرتبطة في حالة متأخرة إلى حد بعيد، لهذا يعتمد الإنتاج على التكنولوجيا ومعدات ومكونات أجنبية .

– يؤثر الاعتماد على موردين خارجين على القدرة الابتكارية للمنتجين المحليين .

- يتمثل دور الدولة في هذه المرحلة :

التدخل المباشر في بعض السياسات التي تتعلق بتحفيز التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال، حماية الصناعات المحلية، تشجيع المنافسة، دعم الصادرات، مساعدة الشركات في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة و دعم التطوير والابتكار وتنمية الموارد البشرية .

1-3- مرحلة قيادة الابتكار

خلال هذه المرحلة تعمل جميع عناصر المنافسة معا في أقوى درجات الترابط لتحقيق تنافسية الصناعة، وتتزايد دائرة الصناعات القادرة على المنافسة بشدة ، واهم ما يميز هذه المرحلة :

- ✓ تطوير الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستويا ت الدخول، ارتفاع مستوى التعليم، انخفاض المزايا التي تعود لعوامل الإنتاج، زيادة الضغط على عناصر عوامل الإنتاج وقيمة العملة الوطنية و تقوم عناصر الإنتاج المنتقاة على ابتكار الجديد في مجال تكنولوجيا الإنتاج .

أن أهم خصائص هذه المرحلة، أن المؤسسات تتعدى مرحلة نقل وتطوير التكنولوجيا من دول أخرى إلى خلق وابتكار التكنولوجيات الجديدة داخليا، كما تقوم المؤسسات بإنشاء شبكات مستقلة للتسويق والخدمات الدولية، كما تتمتع منتجاتها بعلامات تجارية دولية .[1]

1 – د . مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ، **دور العناقيد الصناعية في ادارة مخاطر المنشأت المنشأت الصغيرة والمتوسطة** ، المؤتمر السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزيتونة الاردن .

1-4- مرحلة قيادة الثروة

تعتبر هذه المرحلة من مراحل تدهور الميزة التنافسية حيث تعتمد الدولة على الثروة التي يتم تحقيقها في المرحلة السابقة وإعادة توزيع الدخل بدلا من توليده، والمشكلة التي تواجه الدولة في حالة الاعتماد على الثروة هي عدم القدرة على الاحتفاظ بهذه الثروة، كما أن المستثمرين والمدراء والأفراد يتحولون عن أهداف الاستثمار والابتكار والتطوير إلى أهداف أخرى .ومن هنا فان العناقيد الصناعية يمكنها التأثير في التنافسية، وفق ثلاثة طرق هي :

- زيادة إنتاجية مؤسسات العنقود الصناعي، قيادة الإبداع والابتكار في مجال معين واستحداث أعمال وأنشطة جديدة .

2- مصادر الميزة التنافسية

تسعى التجمعات الصناعية دائما إلى اكتساب مزايا تنافسية في النشاط الذي تزاوله داخل قطاع معين، مما أوجب عليها تهيئة وإعداد القدرات والإمكانيات من خلال البحث المستمر عن مصادر قوة لتدعم بها هذه المزايا وتجعلها في مركز تنافسي جيد في السوق، ولكي تبقى المؤسسة قائمة في إطار المنافسة، عليها إيجاد المصادر المختلفة والتي من شأنها أن تخلق لها ميزة تنافسية في بيئة الأعمال .[1]

ونذكر بعض المصادر التي تعتبر من أهم المصادر المساعدة في خلق مزايا تنافسية في بيئة النشاط

2-1- الجودة :

أصبحت الجودة الاهتمام الأول لرغبة المستهلك والقيمة التي يسعى للحصول عليها، بدلا من السعر كما كان سابقا، مما أوجب على المؤسسات التي تريد المحافظة على مركزها التنافسي أن تصنع منتجات ذات جودة عالية .

1 – بلوناس عبد الله ، بوزيدي لمجد ، **طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة** ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 09 نوفمبر 2010 ، ص : 8

فمن خلال الجودة تستطيع العناقيد الصناعية فرض سعر عالي كما أن العمل على سلامة العملية الإنتاجية وخلوها من أي عيوب يدعم ويزيد الكفاءة ومنه تخفيض التكاليف، ولتحقيق الجودة يلزم استخدام التكنولوجيات الجديدة بالإضافة إلى تحسين العمليات من خلال التسيير الأفضل والتدريب الجيد، كما يعتبر التحسين المستمر من أهم المصادر الرئيسية في بناء المزايا التنافسية، إذ يضفي لمنتجات وعمليات العناقيد قيمة يفتقر إليها المنافسون مما يسمح بتخفيض التكلفة إلى مستوى أقل منهم.

ويمكن للعناقيد الصناعية تحقيقه من خلال عملية البحوث والتطوير R & D التي بدورها تساهم في تحسين الكفاءة من خلال تسهيل تصنيع المنتج بتقليل عدد الأجزاء المكونة له، أو بتخفيض الوقت اللازم لتجميع الأجزاء مما يساعد على رفع إنتاجية العامل[1] .

كما تستطيع وظيفة البحث والتطوير في مؤسسات العنقود من رفع كفاءتها بجعلها رائدة في تطوير عمليات التصنيع، مما يعطيها في الأخير ميزة تنافسية .

2-2- المعرفة .

تعتبر الأصول الفكرية ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسات الصناعية المكونة للعنقود الصناعي في البيئة التنافسية المرتكزة وبشكل أساسي على المعلومات والمعرفة، فلهذا زاد اهتمام المؤسسات المعتمدة على الأصول الفكرية القابلة للقياس كالمعرفة، باعتبارها شرطا أساسيا ضمن سياستها الاستثمارية.

كما أصبح قياس القيمة الحقيقية للمعرفة أمرا ضروريا للمؤسسات ذات المعاملات الخاصة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية المتميزة، ذلك أن العديد من التجمعات الصناعية تستثمر بشكل كبير في المعرفة، فهي تعمل على تأثير واستنساخ أفضل الممارسات بغية الوصول إلى استثمار حقيقي لرأس مالها الفكري، إلا أن الأمر يتطلب في البداية تحديد المشاكل المرتبطة بتطبيق المعرفة في مؤسسات العنقود .[2]

---

1 – سملالي يحضىه ، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ، أطروحة دكتورة دولة ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005 ، ص : 08، 09.

2 – بني هاني ، استراتيجيات العمليات وأثرها على الميزة التنافسية ، رسالة الدكتورة ، جامعة عمان العربية ،ص : 62 .

فالمؤسسات الصناعية الناجحة هي التي تستثمر في ما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للاستفادة منها في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو تطوير الهياكل والوظائف والعمليات.

2-3- الكفاءة .

لا يقود اكتساب المعرفة بالضرورة إلى تحقيق الميزة التنافسية، فالأصول الفكرية والمعرفة تحتاج بالدرجة الأولى إلى تطبيقها على الميدان، حيث تختلف القدرة على تطبيقها في الميدان من عنقود إلى أخر، وكلما زادت هذه المهارات كلما زادت إمكانية تحقيق الأسبقية على حساب المنافس، ولكي تساهم هذه الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية يجب أن تتميز بما يلي[1] :

- يمكن الدفاع عنها على المدى الطويل، فتشكل بذلك حاجز لدخول منافسين جدد .
- أن تخلق زيادة في القيمة للزبون مقارنة مع المنافس .
- إعطاء الإمكانية للدخول إلى عدة أنشطة، حيث لا تكون مرتبطة بنشاط واحد .

وتتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث تقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، وذلك باعتبار المؤسسات أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسات كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، ونقول عن مؤسسة أو منشأة داخل العنقود أنها تتميز بانخفاض تكاليفها إذا كانت تستحوذ على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية.[2]

2-4- المرونة .

تعد المرونة أحد أهم أبعاد التنافسية التي تستطيع العناقيد الصناعية أن تتميز من خلالها، وذلك أن هذه الأخيرة تتعلق بمدى تكيف النظم التشغيلية للمؤسسة مع الطلب والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال .

---

1 – طحطوح مسعود ، **أهمية التسويق في تعزيز الميزة تنافسية للمؤسسة** ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسويق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009/2008 ، ص : 28، 29 .

2 – بلوناس عبد الله ، بوزيدي لمجد ، طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة ، **مرجع سابق** ، ص : 9 .

إن هذا المفهوم يقتضي القدرة على مسايرة التغيرات في حاجات ورغبات الزبائن عن طريق تصميم الجوانب المتعلقة بمواصفات المنتج من جهة، وعلى مستوى مسايرة حجم الطلب من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المرونة التي يتم التمييز على أساسها تتحقق على مستوى جانبين مهمين من جوانب النظام الإنتاجي هما[1]:

أولا : مرونة الحجم : ونعي بها القدرة على التكيف مع حجم الطلب وتقلباته من خلال التحكم في الإنتاج بواسطة تسريع أو تخفيض معدلاته في مواجهة ذلك .

ثانيا : مرونة مزيج المنتجات : ويرتبط هذه النوع من المرونة بمدى مقدرة مزيج المنتجات على مواكبة حاجات ورغبات الزبائن وإشباعها والتكيف مع التقلبات الحاصلة فيها عن طريق تصاميم المنتجات ومواصفاتها الفنية .[2]

2-5- الزمن .

يعتبر الوصول إلى الزبون أسرع من المنافسين بحد ذاته ميزة تنافسية، فلذلك سواء في إدارة الإنتاج أو في إدارة الخدمات، يعتبر الوقت ميزة تنافسية أكثر أهمية مما كان عليه في السابق[3].

وبالنظر إلى ما يمثله الوقت من أهمية لدى الزبون واهتمامه المتزايد به فقد أدى ذلك إلى بروز ما يسمى بالمنافسة المرتكزة على عنصر الزمن، وذلك بتقليص هذا الأخير ما أمكن لفائدة العملاء .

1- أحمد بلالي ، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية** ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر ،2006 ، ص : 99 .

2 - أحمد بلالي ، **مرجع سابق** ، ص :100 .

3 - برني لطيفة ، **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2006/ 2007 ، ص : 104 .

ويمكن التعبير عن الزمن كبعد تنافسي من خلال عدة نقاط ، من أهمها : [1]

أولا : تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق :

ويتحقق ذلك من خلال اختصار زمن دورة حياة المنتج .

ثانيا : تخفيض زمن دورة التصنيع للمنتجات (Lead time) :

ويمكن تعريف هذا الزمن على أنه الفترة المنقضية بين شراء المدخلات من المواد وإنتاج المنتج النهائي، ويترتب على ذلك تخفيض المساحات المخصصة للمخزون، تخفيض تكاليف الإنتاج، وأيضا تخفيض المساحات المخصصة لعمليات التوزيع .

ثالثا : تخفيض زمن الدورة للعميل :

ويقصد بزمن دورة العميل، الفترة المنقضية بين طلب العميل للمنتج وتسليمه إياه .

رابعا : تخفيض زمن تحويل أو تغيير العمليات :

ويعد هذا المنطلق هو أساس وحجر الزاوية لما يعرف بالإنتاج والتخزين في الوقت المحدد (Just–in–time) مما يترتب عليه إمكانية تحقيق المرونة في عمليات التصنيع، أو ما يعرف بالتصنيع المرن .

خامسا : الالتزام بجداول زمنية محددة وثابتة لتسليم المكونات الداخلة في عملية التصنيع.

ويعني ذلك الالتزام بتوقيتات محددة للتسليم الداخلي لعناصر ومكونات الإنتاج وفي كل مرحلة من مراحل العملية الصناعية .

1 – نبيل مرسي خليل ، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، **مرجع سابق** ، ص20 ، 21 .

الشكل رقم(2-15): ديناميكيات القيمة الإستراتيجية لعنصر الزمن

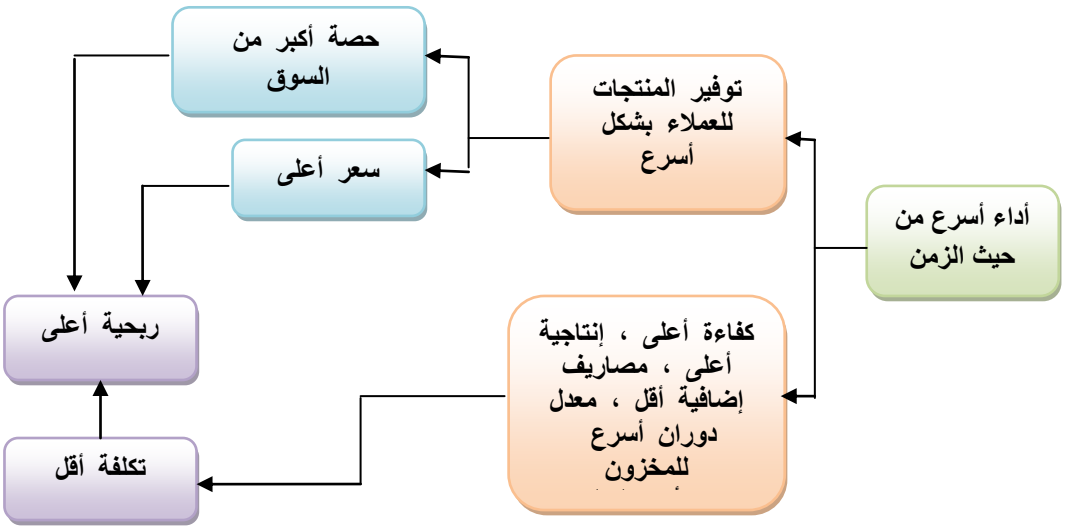

المصدر : نبيل مرسي خليل، مرجع سابق ، ص21

2-6- التجديد

يمكن أن يشكل التجديد مصدرا رئيسيا للمزايا التنافسية للمؤسسة لأنه يمنح المؤسسة شيئا متفردا لا يمتلكه منافسوها، ويسمح هذا التفرد للمؤسسة بتمييز نفسها وبالتالي اختلافها وتميزها، فضلا عن إمكانية فرض أسعار عالية لمنتجاتها أو خفض تكاليف منتجاتها بنسبة كبيرة مقارنة ومنافسيها .

الشكل رقم(2-16): مصادر الميزة التنافسية

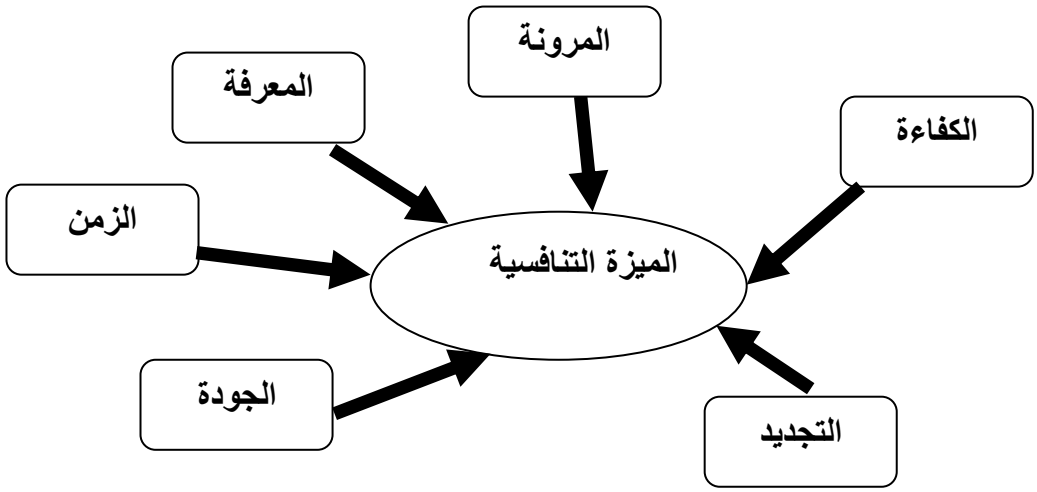

المصدر : بلوناس عبد الله ، بوزيدي لمجد ، **طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة** ، مرجع سابق ، ص: 09 مع بعض التصرف.

حيث يظهر من الشكل السابق، أن كل من المعرفة، الجودة، المرونة، الزمن، التجديد والكفاءة، تصب كلها في وعاء الميزة التنافسية للمؤسسات، فهي بذلك تعتبر مصادر للميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسة .

المطلب الثالث : مؤشرات و قياس التنافسية .

1- مؤشرات الميزة التنافسية.

1-1- على مستوى الدولي .

1-1-1- مؤشرات الاقتصادي العالمي : يمكن اعتبار كل من التقنية والتكنولوجيا المستخدمة، الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة،الإدارة، المالية، إحدى مؤشرات تنافسية الدولة، وعلى أساس تلك المؤشرات يتم إصدار التقرير الخاص بالتنافسية على مستوى العالم.

1-1-2- مؤشر صندوق النقد الدولي : ويهتم بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي، تكلفة وحدة العمل في الصناعة ....الخ .

1-1-3- مؤشر المعهد الدولي للتنمية : يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي(35) مؤشر، العولمة (45) مؤشر، الحكومة(48) مؤشر، البنية التحتية(30) مؤشر، التكنولوجيا(26) مؤشر.[1]

1-2- على مستوى المشروع (المؤسسة) :

إن مفهوم التنافسية يبدو أكثر قبولا على المستوى المشروع الواحد وليس الدولة، ويقدم العالم "Austion "، نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال القوى الخمس في تنافسية المشروع التي تعتبر من أركان السياسات الصناعية على مستوى المشروع، القوى الخمس هـي:

- تهديد الداخلين المحتملين.
- قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة .
- قوى المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون للمنتجات .

[1] – وديع محمد عدنان ، **القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط**، دورية سلسلة جسر التنمية العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،ص : 10 .

- تهديد الإحلال (البدائل) لمنتجات المؤسسة .
- المنافسون للمشروع في الصناعة .

ومن المؤشرات الدالة على تنافسية المؤسسة :

1- الربح، النمو المستمر في الأرباح يعني تمتع المؤسسة بمزايا تنافسية .
2- الأسعار النسبية للسلع والخدمات .
3- نسبة الصادرات إلى حجم المبيعات المحلية .
الحصة الأكبر في السوق المحلي والدولي .[1]

2- قياس التنافسية .

2-1- تنافسية المشروع : فيما يلي عرض أهم مقاييس تنافسية المؤسسة

2-1-1- الربح :

يشكل الربح مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ومقياسيا لها، وإذا كان ربح المؤسسة الذي يريد البقاء في السوق ينبغي أن يمتد إلى فترة من الزمن فان القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية له، إن نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة على تكلفة استبدال أصوله تسمى مؤشر توبن (Tobin,s q)، وان كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فان المؤسسة ليست تنافسية .

2-1-2- تكلفة الصنع :

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة الصنع للمنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للمشروع.

[1] – وديع محمد عدنان ، **المرجع السابق** ، ص: 11 .

2-1-3- الإنتاجية الكلية للعوامل :

إن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدد المؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق و فورات الحجم، كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقا ت عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية .

2-1-4- الحصة من السوق :

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون رابحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعبقات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربح آني ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أوضاع السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين .

وعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذي إنتاج متجانس، فانه كلما انخفضت التكلفة الحدية للمؤسسة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق اكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية وانعكاسها على المستوى الأسعار فيزداد رابع المشروع .

وفي قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس فان ضعف ربح المشروع يمكن أن يفسر بارتفاع التكاليف الكلية للمؤسسة، ولكن يضاف إليه سبب آخر هو أن المنتجات التي يقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي يقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصة من السوق ذات التوازن.

2-2- على المستوى فرع النشاط الاقتصادي :

ومن أهم مقاييس فرع النشاط ما يلي [1]:

2-2-1- مؤشر التكاليف والإنتاجية :

يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيه مساوية أو أعلى منها لدى المؤسسات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب، وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الحدية لليد العاملة والتي يعبر عنها بالمعادلة التالـيــة :

$$CUMOijt = Wijt * Rjt/(Q/L)ijt$$

Wijt : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في الفترة t

Rjt : تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t

/(Q/L)ijt : تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الحدية لليد العاملة النسبية مع البلد k .

$$CUMORijkt = CUMOijt / CUMOikt$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر بسبب ما يلي :

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج

ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى .

[1] – الحجاوي عبد الله، **قاعدة بيانات الدوائية الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية**، عمان، الأردن ص: 04- 05 .

2-3- مؤشرات التجارة والحصة من السوق :

يستعمل الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على المستوى فرع النشاط، وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فان فرع النشاط يخسر تنافسيته تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية .

2-3-1- الميزة النسبية الظاهرة :

أنشا بوتر مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage Index .

و يمكن حسابه لبلد ما j للمنتج أو مجموعة منتجات أو فرع النشاط i على النحو التالي[1]:

$$RCAij = \frac{\text{(الصادرات الكلية للبلد j) / (صادرات منتج i للبلد j)}}{\text{(الصادرات الدولية الكلية) / (الصادرات الدولية للمنتج i)}}$$

عندما تكون RCAij أكبر من الواحد فان البلد J يمتلك ميزة نسبية للمنتج i ، ويجد الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فان فرعا صناعيا تبلغ حصته 5 % من الصادرات الدولية و6 % من الواردات الدولية ، لا يمكن اعتباره تنافسيا .

إن فروع النشاط التي يمتلك البلد فيها RCA يمكن أن تكون أكثر إنتاجية أو أقل من الفروع المناظرة لها في الخارج، أو أن معدل إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطأ. ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ، الابتكار، وان هذه المزايا التنافسية يمكن أن تنظم بشكل جيد، لان المهارات والمعارف، يمكن أن تكتسب كما يمكن أن تتدعم بالوفرات الناجمة عن تجميع المؤسسات وخاصة على مستوى العناقيد الصناعية ومنظمات الابتكار التي تشكل مجموعات من المشروعات أو المعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي خارج السوق التي تمارس فعلها معا بهدف تراكم المعارف والتي تحتاج إلى تقنيات متكاملة، ومن الطبيعي

[1] – الحجاوي عبد الله، **مرجع السابق** ، ص: 06 .

أن يلعب التكوين المعرفي والبحث العلمي دورا كبيرا في خفض التكاليف وتحسين المنتج وتعزيز التنافسية، كما يمكن للدولة إن تحقق هذه المزايا للمؤسسات من خلال الدعم في كافة المجالات.

المبحث الثالث : مقاربة الميزة التنافسية و سلسلة القيمة لتحليل مصادر الميزة التنافسية لـ Porter.

المطلب الأول : مقاربة الميزة التنافسية ل : Porter

يعرف Porter الميزة التنافسية على أنها " تنشأ أساسا من القيمة التي يمكن للمؤسسة أن تخلقها لزبائنها، سواء تمثلت هذه القيمة في أسعار أقل من أسعار المنافسين ذات المنافع فيه" .

ويرى أيضا أنها تأتي من خلال تطبيق المؤسسة للإستراتجيات التنافسية، أي أن الميزة التنافسية تعتبر هدف الإستراتجيات، لذلك سنتناول في هذا المطلب محددات الميزة التنافسية حسب Porter أو ما يعرف ب" نموذج الماسة " ، ثم محددات المساعدة للميزة التنافسية .

1- محددات الميزة التنافسية حسب مقاربة بورتر (نموذج الماسة) .

صنف بورتر العوامل المحددة للميزة التنافسية إلى أربعة مجموعات تشكل فيما بينها بما يعرف بماسة بورتر (Diamond).[1] حيث تتأثر وتؤثر كل منها في الأخرى والتي عندما تتوفر يمكن للمنشأة تحقيق تلك الميزة التنافسية، ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي :

1 1 -ظروف عوامل الإنتاج :

يختلف مفهوم عوامل الإنتاج من منظور Porter عن المفهوم التقليدي المتداول لها، لأنه يتضمن بالإضافة إلى العوامل التقليدية، عوامل أخرى من شأنها أن تشكل بدورها عوامل مساندة لوسائل الإنتاج، ويدخل في ذلك الهياكل القاعدية ونظم الاتصالات ومراكز البحوث والمقصود بظروف عوامل الإنتاج، مدى وفرتها وملاءمتها وسهولة وصول المؤسسة إليها، كفاءتها، وفعاليتها .

[1] – الشيخ نجيب ، **العلاقة بين نظم المعلومات والميزة التنافسية في قطاع الادوية الاردنية** ، دورية الادارة العامة . المجلد الرابع والاربعون ، العدد 3 ، ص : 634- 635 .

غير أن وفرة هذه العوامل رغم أهميتها لا يكون مجديا في حالة سوء استخدامها، لهذا يرى Porter أن " توافر عوامل الإنتاج الأساسية يعتبر شرطا لتحقيق ميزة نسبية في صناعة ما وإن كان غير كاف لارتباط ذلك بكفاءة استخدام عوامل الإنتاج وتطويرها" .

وتجدر الإشارة إلى أن عوامل الإنتاج التقليدية أو الأساسية التي تتجسد في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال، العوامل المناخية، لا تمثل ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين أما الشكل الثاني من عوامل الإنتاج والمتمثل في العوامل المطورة، فهي أكثر أهمية لأنه يصعب الحصول عليها أو تقليدها، مثل الحصول على عمالة مؤهلة، نظم الاتصالات الحديثة، قواعد البيانات والمعدات والآلات . [1]

1 2 -ظروف الطلب

الطلب الذي يشير إليه Porter هنا يتمثل في الطلب من حيث حجمه وأنماطه المختلفة (هيكل الطلب) ، فكلما تحقق نمو الطلب وارتفع ، كلما أدى إلى إمكانية تصريف منتجات المؤسسة مما سيفتح مجالا للجوء إلى اقتصاديات الحجم واستغلال أثار الخبرة والتعلم بهدف رفع وتحسين مستوى الإنتاجية ، ومنه رفع القدرة التنافسية للتجمعات الصناعية .[2]

حيث تكمن أيضا أهمية نمو حجم الطلب في الرفع من جاذبية القطاع ومردوديته، ومن ثم تحسين مردودية المؤسسات، وتقوم جاذبية القطاع بالتقليل من المخاطرة الناجمة من الحروب السعرية للمتنافسين، فكلما استوعب الطلب تلك التخفيضات السعرية المتلاحقة ، كلما سمح ذلك باستمرارية هذه المؤسسات المكونة للعنقود في حقل المنافسة .

ومن جهة أخرى كلما كان الطلب منصبا على الجودة كلما اتسم بالتحسن، وهو ما سيدفع بمؤسسات العنقود المتنافسة إلى الابتكار والإبداع وتفعيل التكنولوجيا رفعا لمستوى الجودة

1 – معموري صورية ، **الشيخ هجيرة ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية** ، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 09 نوفمبر 2010 ، ص : 46

2 – سملالي يحضيه ، **مرجع سابق** ، ص 37 ، 38 .

وتحقيقا لخاصية التميز في المنتجات، ولذلك لابد للمؤسسات أن تستغل ظروف الطلب من حيث حجمه وأنماطه للرفع من تنافسيتها .

1 3 -وضع الصناعات المرتبطة والمساندة

تعتبر الصناعات المرتبطة والمساندة من الصناعات التي من شأنها أن تخلق فرصا لجملة من العلاقات و التكاملات سواء الخلفية منها أو الأمامية وفقا لميكانيزمات النموذج، وذلك بما تضيفه من قيمة مضافة لسلسلة القيمة للم ؤسسات وفقا لتلك الترابطات بين الصناعات والقطاعات السوقية المختلفة، ومما ينجم عنها من وفورات في التكلفة بفعل الاستفادة من تسهيلات إنتاج مشتركة أو خبرة فنية أو منافذ توزيع . كما أن استغلال تلك الترابطات بشكل جيد سواء على مستوى التمييز أو التكاليف الدنيا سيرفع من القدرات التنافسية . [1]

1-4- الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة

ويشمل هذا المحدد كل من أهداف العناقيد الصناعية واستراتيجياتها وطرق التنظيم والإدارة بها، والتي تعتبر انعكاسا للبيئة المحلية بكافة خصائصها من سياسات مختلفة ونظم للتعليم والتدريب وثقافات وعادات، كما يلعب مدى توافر بيئة محلية ملائمة ومشجعة للمنافسة دورا رئيسيا في تحديد القدرة التنافسية .

فعندما تكون المنافسة المحلية في إحدى الصناعات قوية وشرسة، يكون إلزاما على المؤسسات في هذه الحالة أن تهتم باستثمار وإنفاق المزيد من الأموال بهدف تطوير الابتكارات والرفع من جودة المنتجات التي تقدمها، فخير مثال نجاح المؤسسات اليابانية في التصنيع وزيادة منتجاتها في السوق الدولية مثل الطابعات وأجهزة الفاكس، يرتبط كله بشكل أساسي بالمنافسة الشرسة القائمة بين المؤسرات اليابانية المحلية . [2]

وبهدف تحسين الوضع الاستراتيجي والتنافسي للعنقود يرى Porter أنه يجب على العنقود أن تسعى بشكل دائم إلى التحسين والتجديد والابتكار والتطوير ورفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية

1 – سملالي يحضىه ، **مرجع سابق** ، ص : 37 .

2 – معموري صورية ، **مرجع سابق** ، ص : 09، 10.

، فضلا عما توفره المنافسة من تعميم للتكنولوجيا، وسرعة تدفق المعلومات، والخبرة ، وإفساح المجال لاقتصاديات الحجم، وهي كلها عوامل تصب مباشرة في تنافسية منشآت العنقود .

2- المحددات المساعدة للميزة التنافسية.

يعتبر Porter بأن المحددات الأربع السابقة أساسية من أجل تحقيق العنقود لميزة تنافسية، أضاف إلى ذلك أن هناك محددات مساعدة تتمثل في سياسات الحكومة والعوامل غير المتوقعة (الصدفة)، والتي بدورها تؤثر في المحددات الرئيسية للميزة التنافسية وهي عناصر غير دائمة الفعالية وذات انعكاسات على الميزة التنافسية .

2-1- دور الحكومة

لم يعتبر Porter دور الحكومة كأحد المحددات الرئيسية للميزة التنافسية ، لكن من خلال تأثير دور الحكومة بصورة ايجابية أو سلبية على المحددات الرئيسية للميزة التنافسية، اعتبره من المحددات المساعدة . ويوصي في هذا المجال الدول التي ترغب في الحصول على ميزة تنافسية بإتباع سياسة محددة تشمل عدة عناصر نذكر منها:

- تجنب التدخل في أسواق عناصر الإنتاج وأسواق سعر الصرف، فرض معايير صارمة للحفاظ على سلامة البيئة والمنتجات، الحد من التعاون المرتبط بين المتنافسين مباشرة في نفس الصناعة .

- إضافة إلى وضع سياسات محلية قوية لمكافحة الاحتكار، كذلك عدم الإشراف على التجارة الخارجية[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دور الحكومة لا يجب أن يبقى ساكنا، بل يجب أن يكون ديناميكيا متكيفا مع مرحلة تطور الميزة التنافسية التي وصفها Porter بأربعة مراحل، وفقا لما يتوافر من محددات ومدى الترابط والتشابك بينها، بدءا من مرحلة سيطرة الإنتاج ثم مرحلة سيطرة الاستثمار ومرحلة سيطرة الابتكار وأخيرا مرحلة سيطرة الثروة، وأي تدخل خاطئ للحكومة قد يربك المسار الطبيعي للميزة التنافسية .

1- حران عبد القادر، **التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير اقتصاد صناعي ،جامعة بسكرة 2011- 2012 ،ص :55 .

2-2- دور الصدفة

تشير أحداث الصدفة إلى التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الشركات، أي تكون غير متوقعة، وتلعب هذه الأحداث دورا هاما في تنافسية ونجاح العديد من الصناعات ولعل أهم هذه الأحداث :

- الاختراعات البحتة وحدوث تقدم مفاجئ في التقنية الأساسية
- التطورات السياسية العالمية والكوارث والحروب
- التغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات
- التغيرات في أسواق المال وأسعار الصرف العالمية [1].

من خلال ما سبق ، نجد أن المحددات الأربعة الأولى هي محددات رئيسية وهي تشكل كما أطلق عليها Porter قطعة ماس "، وتعمل الماسة عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في عنصر من عناصرها يضعف الماسة ككل، وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام، أما المحددين الأخيرين هما محددان مساعدان يؤثران على المحددات الرئيسية والشكل أدناه يوضح مختلف المحددات حسب Porter .

الشكل رقم(2-17) : يوضح مختلف المحددات حسب Porter

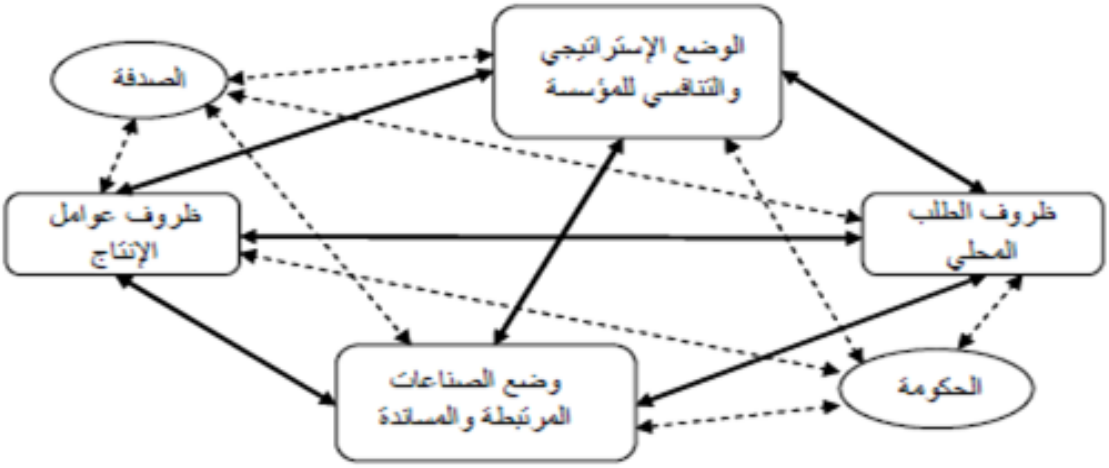

المصدر: حران عبد القادر، مرجع السابق ص :57 .

1 - معموري صورية ، **مرجع سابق** ، ص : 10 .

المطلب الثاني : سلسلة القيمة لتحليل مصادر الميزة التنافسية .

يعتبر الأستاذ Porter أول من وضع نموذج سلسلة القيمة وذلك لتحليل مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة، لأن هذه الأخيرة عبارة عن نظام متداخل، مما يحول دون معرفة مصدر الميزة التنافسية، خاصة أن معرفة ذلك يسهم بشكل أو آخر في التركيز على ذلك المصدر بغية المحافظة على هذه الميزة أو تنميتها.

1- مفهوم نموذج حلقة القيمة .

تعتبر سلسلة القيمة (Value chain) ، طريقة بغرض إجراء التحليل الداخلي للعنقود الصناعي وقد تم تقديمها من طرف Porter في كتابه بعنوان" الميزة التنافسية "، وتعرف على أنها طريقة نظامية للنظر إلى سلسلة الأنشطة التي تؤديها العناقيد، بحيث يمكن من خلالها فهم المصادر الحالية والمحتملة للميزة التي تحققها العناقيد عن منافسيها، وترجع الفكرة الأساسية من وراء هذا الأسلوب إلى أنه يمكن فحص مصادر الميزة التنافسية للعناقيد من خلال النظر إلى وحدة نشاط معينة باعتبارها نظام معقد لتحويل المدخلات إلى مخرجات، مع وجود نظام آخر يطلق عليه نظام المورد للمدخلات الذي يقدم مدخلاته للمؤسسة، ووجود نظام ثالث يطلق عليه نظام المستخدم للسلعة الذي يحصل على مخرجات المؤسسة.

وبنفس الطريقة يتكون كل من نظامي المورد والمستخدم من نظم تحويل خاصة بهما، وفي ظل هذا الأسلوب يتم تحديد القيمة المتحققة من وحدة نشاط معينة على أنها مقدار المال الذي يكون المستهلكون على استعداد لدفعه نظير مخرجات للمؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوقف الميزة التنافسية للعنقود على حلقة القيمة لديها فقط، بل أيضا على الحلقات الخاصة بكل من مورديها ومستخدمي مخرجاتها.[1]

حيث يرى Porter المؤسسات الصناعية على أنها مجموعة من النشاطات التي تتفاعل فيما بينها لخلق قيمة، والقيمة هي المبلغ الذي يكون الزبون عنده مستعد للدفع مقابل ما تعرضه المؤسسات الصناعية، وتكون هذه الأخيرة في وضعية مربحة إذا كانت القيمة المقترحة أكبر من التكلفة الإجمالية، وأول خطوة في التحليل تبدأ بتجزئة القيمة الكلية حسب تأثير كل نشاط

1 – سملالي يحضيه **مرجع السابق**، .ص:41 ،40 .

لتحديد المصدر الرئيسي للقيمة، هذا التقسيم ينتج عنه ما يسمى بنشاطات القيمة، وفي النشاطات التي بواسطتها توفر المؤسسات الصناعية منتجات ذات قيمة للزبون باستخدام الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية.

الشكل رقم(2-18) : يوضح النشطات بواسطة سلسلة القيمة لـ : porter

المصدر : حجاج عبد الرؤوف ،الميزة التنافسية الاقتصادية : مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2006-2007، ص : 43 .

2- النشاطات الداخلية لسلسلة القيمة

قصد فهم سلوك التكلفة والمصادر الحالية والمستقبلية للميزة التنافسية، يقوم أسلوب سلسلة القيمة بتجزئة المؤسسة إلى مجموعة من النشاطات التي تؤدي إلى خلق القيمة ومنها[1]:

2-1- النشاطات الأولية

تشرف النشاطات الأولية على عملية التكوين المادي للمنتج أو الخدمة وبيعه، ونقله للزبون، وكذلك خدمة ما بعد البيع، وتنقسم هذه المجموعة إلى :

1 – نبيل مرسي خليل ، **مرجع سابق** ، ص 94 .

2-1-1- الإمدادات الداخلة (المدخلات) :

التي تضم كافة النشاطات المتعلقة بحركة وتدفق المدخلات التي تتطلبها العملية الإنتاجية من استلام، تخزين، تسليم المواد لتأخذ مسارها ضمن خطوط الإنتاج المختلفة .

2-1-2- العمليات الإنتاجية :

وهي النشاطات المسؤولة عن معالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات في شكل سلع وخدمات، إضافة إلى ذلك تشغيل آلات صيانة التجهيزات والجمع والتغليف... الخ .

2-1-3- الإمدادات الخارجية (المخرجات) :

تشمل كل النشاطات اللوجستيكية المتعلقة بمخرجات الم ؤسسات الصناعية من سلع وخدمات من حيث نقلها وتخزينها وتسليمها وفقا لجداول محددة .

2-1-4- الخدمة :

وهي نشاطات تهدف إلى دعم مبيعات المؤسسات الصناعية من خلال كسب ثقة المستهلك ورضاه وهنا نقصد خدمات ما بعد البيع كالتركيب والتصليح وتوفير قطع الغيار.

2-1-5- التسويق والمبيعات :

وهي النشاطات المرتبطة بإدارة التسويق من سياسات واستراتيجيات والوظائف التسويقية ، فهي تقوم بتوفير الوسائل التي تمكن الزبائن من شراء منتجات الم ؤسسات الصناعية حيث تعتبر كل هذه النشاطات ذات أهمية حيوية بالنسبة للميزة التنافسية .

2-2- النشاطات الداعمة

وهي نشاطات تقدم الدعم للنشاطات الأولية، وتسمح لها بأداء دورها بكفاءة وفعالية، وهي:

2-2-1- الشراء (التموين) :

وهي أنشطة تتعلق بالحصول على المدخلات المطلوب شراؤها، سواء كانت مواد أولية أو آلات أو خدمات ... الخ. وتتغلغل هذه الوظيفة عبر حلقة القيمة ككل لأنها تدعم كل نشاط في حالة الشراء .

2-2-2- التطوير التكنولوجي :

وهو كل الأنشطة التي تتعلق بتصميم المنتج وكذلك تحسين طريقة أداء الأنشطة المختلفة في سلسلة القيمة وتشمل : المعرفة الفنية، الإجراءات والمدخلات التكنولوجية المطلوبة لكل نشاط داخل سلسلة القيمة.

2-2-3- إدارة الموارد البشرية :

وهي أنشطة ضرورية لضمان الاختيار، التدريب، وتنمية الأفراد، وتشمل كل نشاط يتعلق بالموارد البشرية وبالتالي في تدخل في جميع الأنشطة عبر سلسلة القيمة ككل .

2-2-4- البنية التحتية للمؤسسة :

تشمل عدة أنشطة مثل : الإدارة العامة، المحاسبة، الجوانب القانونية، التمويل، التخطيط الإستراتيجي، وكل الأنشطة الأخرى الداعمة والأولية لتشغيل سلسلة القيمة ككل، داخل هذه الفئات من النشاطات المكونة لسلسلة القيمة سواء كانت أولية أو داعمة، توجد ثلاثة أنواع بحسب الدور الذي تلعبه في الحصول على الميزة التنافسية .
ويمكن تصنيفها حسب Porter إلى [1] :

- نشاطات تسهم بشكل مباشر في خلق القيمة للزبون كتصميم المنتج وتصنيعه، وكمية العمل المبذول فيه .
- نشاطات تسهم بشكل غير مباشر في خلق القيمة وتسهيل أداء النشاطات الأولية بشكل فعال.

1 - سملالي يحضيه، **مرجع سابق** ، ص 42 .

- نشاطات تتولى ضمان الجودة لبقية النشاطات كالرقابة والتفتيش، وتكييف المنتج ، وتعديله عند اللزوم .

3- نموذج قوى المنافسة لـ Porter

إذا كانت الميزة التنافسية حسب Porter كما تم التطرق إليها، تتمثل في، القدرة على خلق القيمة التي يكون عندها المشتري مستعد لدفع المبلغ المقابل لها، فإن هذه القدرة تتحكم فيها القوى التنافسية للمحيط التنافسي الذي تنشط فيه المؤسسات الصناعية وإمكاناتها على استغلال الفرص الموجودة فيه، حيث قدم Porter تحليلا من خلال دراسته لتأثير البيئة التنافسية للمؤسسات بالدول المتقدمة في نموذج وضح فيه العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المنافسة في القطاع الصناعي ، وانصب تحليله للنشاطات المختلفة وقوى المنافسة فيها والمحددة لجاذبيتها وربحيتها ضمن ما يعرف ب" نموذج قوى المنافسة ل Porter .[1]

وقام بتصنيف هذه القوى ضمن خمسة أقسام ، يمكن ذكرها فيما يلي :

3-1- المزاحمة بين المتنافسين في الصناعة .

تتوقف المنافسة القائمة بين المؤسسات الصناعية المتواجدة حاليا في القطاع على عدة اعتبارات أهمها عدد المنافسين ودرجة تعلقهم بالصناعة، بالإضافة إلى مدى التنوع في المنتجات وتكاليفها، لذا نجد أن كل منافس ينتهج إستراتيجية معينة، فمنهم من يهتم بتحديد السعر التنافسي، ومنهم من يتخذ الترويج كأداة تنافسية فعالة ومنهم من يقوم بخدمات البيع.[2]

ومن بين المحددات العديدة للمزاحمة نجد أن هناك أربعة عوامل بارزة وهي : نمو الصناعة، نصيب التكلفة الثابتة إلى إجمالي القيمة المضافة للنشاط، مدى عمق تميز المنتج وأخيرا التمركز والتوازن بين المنافسين، فإذا كانت هناك صناعة ما تتميز بنمو مرتفع وتكلفة ثابتة أقل نسبيا ومدى واسع من إمكانيات تمييز المنتج ودرجة عالية من التمركز، فإن الاحتمال الأكبر هو توافر فرص ربحية جيدة لمعظم المشاركين في الصناعة والعكس صحيح. لذا فإنه

1 – حران عبد القادر، **مرجع السابق**، ص :61 .

2– صديقي النعاس ، **أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسويق ، جامعة البليدة ، الجزائر ، جوان 2005، ص: 106 .

من المتوقع أن تعمل العوامل الأربعة الأولى بمثابة محددات مهيمنة على درجة المزاحمة بين المتنافسين [1] :

3 1 1 نمو الصناعة

إذا كانت الصناعة تنمو بشدة، فهناك فرص متاحة لكل شركة في الصناعة لاقتسام الغنائم الناتجة باعتبارها مصدرا لتحقيق نجاح محتمل وغير محدود .

3-1-2- التكاليف الثابتة

للتكاليف الثابتة أثرا كبيرا على طريقة إدارة وحدات النشاط، فعندما تواجه العناقيد تكاليف ثابتة مرتفعة، فإن نقطة تعادلها ترتفع إلى نسبة كبيرة من الطاقة الكاملة . وإذا لم يتم انجاز هذا المستوى من التشغيل فإن رد الفعل الطبيعي هو تقديم تسهيلات مغرية جدا للمستهلك حتى يمكن زيادة الطلب .

3-1-3- تمييز المنتج

يعتبر تمييز المنتج من أكثر العوامل أهمية عند تحديد شدة المنافسة بين المتنافسين فهناك نوعية معينة من السلع والخدمات لا يمكن تمييزها وفي مثل هذه الحالة لا يمكن لأي مؤسسة أن تدعي بأن ما تقدمه للمستهلكين يعتبر أفضل مما يقدمه المنافسون الآخرون وهنا يعتمد قرار المستهلك بصفة كلية على السعر مما يعني ظهور حروب سعرية.

ومن جانب آخر فإن أي محاولة لتمييز المنتج يجب أن تعتمد على خصائصه فالتفكير الصائب غالبا ما يؤدي إلى توفير فرص لتحقيق خبرة تنافسية في الخدمة وشروط التمويل وزمن التسليم، مهارات التسويق، وخصائص أخرى حرجة تعتبر فريدة ومتميزة من وجهة نظر المستهلك .

1 – نبيل مرسي خليل ، **مرجع سابق** ، ص : 68 .

3-1-4- درجة التمركز والتوازن بين المتنافسين

من الأفضل أن تشارك العناقيد الصناعية داخل العنقود في صناعة بها أربع منافسين رئيسين أفضل من أن تشارك في صناعة بها المئات من المنافسين في حالة من التساوي والتوازن، ولديهم وجهات نظر مختلفة تماما للتنافس.[1]

إضافة إلى المحددات السابقة يمكن إضافة محددات أخرى والتي من شأنها التأثير على شدة المزاحمة بين المتنافسين الحاليين ونذكر منها : تكاليف التبديل، زيادات الطاقة بشكل متقطع، مركز العلامة في السوق، وأخيرا حواجز الخروج والمخاطر الإستراتيجية التي تتعرض لها المؤسسة .

3-2- تهديد الداخلين الجدد إلى الصناعة .

إن تحليل هيكل الصناعة حسب Porter لا يقتصر على المتنافسين المتواجدين فعليا ضمن القطاع والسعي وراء تحقيقهم لميزة تنافسية، بل يتعدى الأمر إلى المنافسين المحتمل دخولهم إلى السوق والذين لا يمكن تجاهلهم بحيث يمكن أن تكون لديهم قدرات جديدة وموارد نوعية مع الرغبة في امتلاك حصة من السوق، وهو ما سينتج عنه انخفاض في أسعار العرض وارتفاع في تكلفة المؤسسات المتواجدة مما يؤدي إلى تقليص مردوديتها[2] .

ويعتمد تهديد داخلين جدد للقطاع على طبيعة المعوقات التي تحول دون الدخول إلى البيئة التنافسية، وعلى رد الفعل الذي يمكن أن يتعرض له هؤلاء الداخلون الجدد من قبل المتنافسين المتواجدين، لذا تعتبر حواجز الدخول المرتفعة مفسرة للمستوى المرتفع للربحية، ومن ثم فإن الإستراتيجية المعتمدة على زيادة الحواجز ستؤدي إلى تحقيق الصناعة لعوائد مرتفعة على المدى الطويل [3] .

ونذكر بعض هذه الحواجز : اقتصاديات السلم والتكاليف غير المرتبطة بحجم الإنتاج، تميز المنتجات، النفاذ إلى قنوات التوزيع، سياسة الحكومة.

---

1 – صديقي النعاس ، **مرجع سابق** ، ص107

2 – نبيل مرسي خليل ، **مرجع سابق** ، ص : 69

3 – سملالي يحضيه ، **مرجع سابق** ، ص : 34، 36

3-3- تهديد السلع البديلة

إن المنتجات البديلة تؤثر سلبا على مردودية الصناعة، ما عدا إذا تم الرفع من جودة المنتج أو تمييزه بطريقة أو بأخرى، وتقوم المنشأة الصناعية بتحميل التأثيرات المختلفة على الدخل وحتى على حساب النمو .[1]

تدخل المؤسسات الصناعية في منافسة مع مؤسسات أخرى تنتج منتجات بديلة حيث تقلِّص هذه الأخيرة من المردودية المحتملة للقطاع، ويمكن التعرف على المنتجات البديلة من خلال البحث عن المنتجات التي بإمكانها تأدية نفس وظيفة منتج القطاع وتتطلب هذه المهمة الكثير من البراعة؛ حتى يتم تفادي الابتعاد عن قطاع النشاط المستهدف .

قد تكون وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة مرتبطة بعمليات جماعية من قبل القطاع، فمثلا إذا لم تتمكّن العملية الإشهارية المعتمدة من قبل مؤسسة واحدة، بالحفاظ على وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة، فإن الإشهار المكثف والمدعم من قبل مجمل مؤسسات القطاع قادر على تحسين الوضعية الجماعية، ونفس الأمر ينطبق على مجالات التّحسين الأخرى كالجودة، جهود الاتصال، والمحاولات الرامية إلى ضمان انتشار واسع للمنتج.[2]

3-4- قوة مساومة الموردين

ويقصد بالموردين تلك المؤسسات أو المؤسسات التي تمد مؤسسة باحتياجاتها من الموارد (كالمواد الخام والآلات ...) ، والتعرف على الموردين ومراكزهم وأسعار التوريدات لديهم، وجداول تسليم الكميات والجودة المقدمة من طرفهم يعد من الاعتبارات الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد أهداف المنشأة واستراتيجياتها [3] .

1- سلمان حسين ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004 ، ص79 .

2 – بوشناف عمار ، الميزة **التنافسية في المؤسسة الاقتصادية) مصادرها ، تنميتها ، تطويرها(**، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير ، جامعة .الجزائر ، الجزائر ، 2002 ، ص : 06 .

3 – شارلز هل و جاريث جونز ، **الإدارة الإستراتيجية– مدخل متكامل** –، ترجمة : د رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار .المريخ ، السعودية ، 2001 ، ص : 146 .

فلذلك يمكن لقوة مساومة الموردين أن تشكل تهديدا حقيقيا للقطاع، حيث يمكن أن تقلص من مردوديته من خلال الضغط الذي يمارسونه برفع الأسعار أو بتدنية مستويات الجودة للمواد الأولية، ويكون هذا التهديد أشد خطورة في حالة عجز القطاع عن إدماج الارتفاع الحاصل في التكاليف وتشتد قوة المساومة لدى مجموعة الموردين في توفر شروط أهمها :

– أن تكون هذه المجموعة منظمة ومتمركزة في السوق ، وأن يكون لديها زبائن مهمين من خارج القطاع .

– أن تشكل منتجاتها عنصرا هاما ضمن وسائل إنتاج زبائنها مع تميزها بالجودة وبتكاليف تحويل مهمة .

– أن تكون لديها إمكانيات التكامل الخلفي.

3-5- قوة مساومة الزبائن

ويقصد بعبارة القوة التفاوضية للزبائن أن هناك تهديدا مفروضا على المؤسسات الصناعية في قطاع معين خلال الاستخدام المتزايد للضغوطات من جانب الزبائن، ويتحقق ذلك بتطلع الزبائن إلى تلقي منتجات وخدمات ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، وهذا ما يترتب عنه من ارتفاع تكاليف التشغيل وتدني إيرادات المؤسسة .

ومن ناحية أخرى عندما تتسم قدرة الزبون بالضعف يمكن المؤسسة رفع أسعارها وتحقيق أرباح عالية وتزداد قوة الزبائن عندما يتألف عرض القطاع من مؤسسات صغيرة ومتعددة، بينما الزبائن يكونوا ذو عدد قليل و حجم كبير .

ويمكن أن نضيف بعض العوامل التي تسهم في مدى القوة التفاوضية لكل من الموردين والزبائن من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(2-3): العوامل المتحكمة في قوة الموردين والزبائن .

قوة الموردين	قوة الزبائن
-عدد الموردين المهمين . - مدى توافر بدائل لمنتجات الموردين . تهديد الموردين بالاتجاه نحو التكامل الأمامي - تهديد الصناعة بالاتجاه نحو التكامل الخلفي - مدى إسهام الموردين إلى الجودة أو الخدمة الخاصة بمنتجات الصناعة - نسبة مساهمة الموردين في التكلفة الكلية للصناعة . -أهمية الصناعة في تحقيق ربح للمورد .	-عدد المشترين المهمين . - مدى توافر بدائل لمنتجات الصناعة . - تكاليف التبديل بالنسبة للمشترين . - تهديد المشترين بالاتجاه نحو التكامل الخلفي - تهديد الصناعة بالاتجاه نحو التكامل الأمامي . - مساهمة كل من الجودة أو الخدمة في منتجات المشترين . - نسبة مساهمة الصناعة في التكلفة الكلية للمشترين - ربحية المشترين .

المصدر : نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مرجع سابق ، ص73 .

الشكل رقم(2-19): العوامل الخمس التي قدمها Porter التي تحدد ربحية التنمية الصناعية.

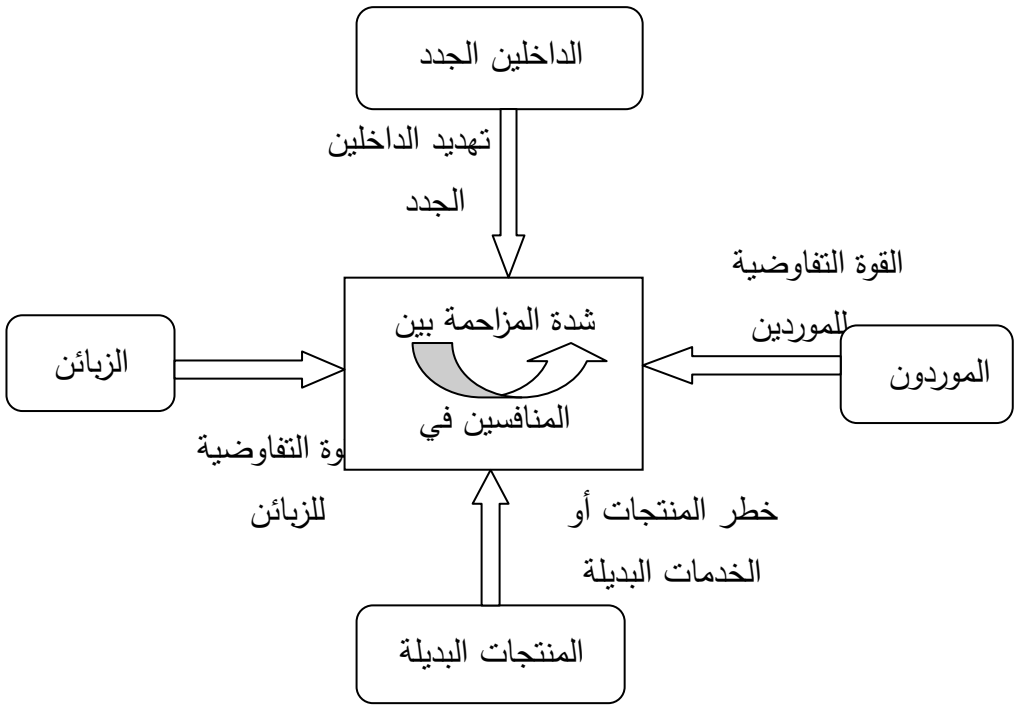

Source: Michael E. Porter, **Competitive Advantage: creating and sustaining superior performance**, Op.Cit, p 5 .

المطلب الرابع : استراتيجيات التنافس ل Porter لتحقيق ميزة تنافسية للعناقيد الصناعية

قصد تحقيق ميزة تنافسية بالمقارنة مع المنافسين في قطاع أو صناعة ما، يمكن للعناقيد الصناعية إتباع ثلاث استراتيجيات تنافسية، تصب في إطارها مختلف القرارات الإستراتيجية للمنشآت الصناعية، فضلا عن ضرورة التعرف على المنافسين وتحليل موقفهم التنافسي ومعرفة استراتيجياتهم التنافسية، لكي تتمكن المؤسسة من ضبط وتحديد الإستراتيجية الملائمة .

وتعرف الإستراتيجيات العامة للتنافس، بأنها عبارة عن إطار يحدد أهداف المؤسسة في مجال تحديد الأسعار والتكاليف، والتميز بالموجودات والمنتجات والخدمات، مما يمكنها من بناء مركزها التنافسي ومواجهة المنافسين .[1]

وكما هو معلوم أن للميزة التنافسية نوعين، التكلفة الأقل و تمييز المنتج، فلذلك يجب على المؤسسة امتلاك هذين النوعين من الميزة التنافسية، أو على الأقل إحداهما لتحصل على القدرة التنافسية، وبناءا على هذين العنصرين، اقترح Porter ثلاث إستراتيجيات عامة للتنافس بغرض تحقيق أداء أفضل عن بقية المنافسين في القطاع .[2]

وترجع تسميتها بالإستراتيجيات العامة إلى كون أن كل مشروعات الأعمال يمكنها تبني هذه الإستراتيجيات، بغض النظر عما إذا كانت منشآت صناعية أو مؤسسات خدمية، أو حتى المشروعات غير الهادفة للربح، بل أكثر من ذلك فإن اختيار وتنفيذ إحدى هذه الإستراتيجيات قد يبدو بسيطا إلا أنها قد تعتبر المنفذ الإجباري لأي مؤسسة في أي قطاع وذلك من أجل تحقيق المزايا التنافسية .

ولقد أضاف Porter أن الميزة التنافسية في قطاع معين تتحدد وفقا لنطاقها التنافسي أي مدى عمق السوق المستهدف من طرف المؤسسة، فأنه عندما تتوفر إستراتيجية قيادة التكلفة وإستراتيجية التمييز في سوق مستهدف كبير من حيث النطاق التنافسي فإنه يمكن أن نطلق

---

1 – فلاح حسن الحسيني ، **الإدارة الإستراتيجية** ، دار وائل ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص : 182 .

2 – مخفي أمين ، بن شني يوسف ، **دور الإستراتيجيات التنافسية في إنشاء ميزات تنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحرقات** ، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر 09نوفمبر 2010 ، ص 10 ،

عليها " القيادة في التكلفة والتميز " ، وعندما ترتكز هاتان الإستراتيجيتان على قطاع صغير في السوق أي سوق مستهدف ضيق، فإنه يمكن أن نطلق عليهما " التركيز على أساس التكلفة والتركيز على أساس التمييز .[1]

1- إستراتيجية قيادة التكلفة

لقد تم التركيز على هذه الإستراتيجية وشغلت اهتمام العديد من الباحثين خاصة في فترة السبعينات التي تميزت بظهور العديد من المفاهيم من أهمها مفهوم منحى الخبرة [2] ، وزيادة على ذلك، فا وضعية العناقيد في مختلف المجالات الإستراتجية تمر عبر تقييم أو تحديد أهمية المزايا التي تتمتع.[3]

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين (مع احترام جودة المنتج) وهناك عدة دوافع ومحفزات تشجع العناقيد على تحقيق التكلفة الأقل وهي : توافر اقتصاديات الحجم، الآثار المترتبة على منحنى الخبرة أو التعلم، وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة، وأخيرا سوق مكون من مشترين واعيين تماما للسعر .[4]

ولكي تتحقق الأهداف المرجوة من هذه الإستراتيجية، يجب توافر عدة شروط :

- وجود طلب مرن للسعر، حيث يؤدي أي تخفيض في السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلعة .
- نمطية السلع المقدمة، وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة بالنسبة لكل المشترين
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج بالإضافة محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها مطلقا بالنسبة للمشترين، مع محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها مطلقا بالنسبة للمشترين.

---

1 – جمال الدين محمد المرسي وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص272 ، 273 .

2 – حران عبد القادر، المرجع السابق ، ص : 68 .

3 – ناصر دادي عدون ، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي** ، **الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، 2003 ، ص : 8 .

4 – نبيل مرسي خليل ، **مرجع سابق** ، ص : 105 .

ومن المزايا التي تحققها هذا الإستراتيجية للمؤسسة التي تتبناها، أنها تعطي حماية لهذه الأخيرة لمواجهة قوى المنافسة الخمس ل Porter :

- ✓ عندما تنتج المنشأة بتكلفة أقل، فإنها تكون أكثر مرونة واستعدادا لمواجهة أي تغييرات سوقية وذلك فيما يتعلق بسياسات تسعير المنافسين وبالتالي تكون في وضع تنافسي أفضل.
- ✓ تكمن قوة المساومة لدى الزبون في الضغط الذي يمارسونه على المؤسسة لتخفيض السعر إلى أدنى مستوى ممكن، و المؤسسة في هذه الحالة لا تتضرر ما دامت تنتج عند أدنى تكلفة.
- ✓ الأسعار المنخفضة تعتبر بمثابة حصانة للمؤسسة في مواجهة السلع البديلة .
- ✓ العوامل المساعدة على تحقيق إستراتيجية قيادة التكلفة، تعتبر بحد ذاتها حواجز لدخول منافسين جدد، كما أن السعر المنخفض لا يشجع المستثمر الجديد للدخول إلى الصناعة.

وهناك عدة محددات رئيسية للتكلفة يمكن استخدامها في تحقيق ميزة التكلفة الأقل بالمقارنة مع المنافسين ونذكر منها :

– وفورات اقتصاديات الحجم، وفورات منحنى الخبرة والتعلم، النسب المرتفعة لاستغلال الطاقة، وفورات التكلفة المتحققة نتيجة التكامل العمودي .

– درجة مشاركة وحدات نشاط أخرى في استغلال الفرص المتاحة .

– استغلال عنصر الزمن في حالة ميزة المتحرك الأول في السوق، بغرض تحقيق وفورات في تكلفة البناء والاحتفاظ باسم العلامة .

–تخفيضات التكلفة من خلال اختبار مواقع المصانع ومكاتب المؤسسة والمخازن وعمليات الفروع .

2- إستراتيجية التمييز

يمكن أن تعرف إستراتيجية التمييز على أنها " إستراتيجية تنافسية موجهة لسوق كبير الحجم ، وتنطوي على الابتكار وتطوير المنتج أو الخدمة على النحو الذي يتم إدراكه على أنه شيء فريد أو متميز" [1].

1 – جمال الدين محمد المرسي وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص : 274

تهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق توازن بين القيمة الإضافية التي يقدمها المنتج مع السعر الإضافي الذي يكون الزبون مستعد لدفعه، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال [1] :

- ❖ الاعتماد على الصورة الذهنية التي تخلقها العلامة التجارية في ذهن المستهلك .
- ❖ عرض تكنولوجيا متطورة في المنتجات تعيق عملية التقليد وتسمح بتمييزها عن منتجات المنافسين.

الخدمات المرفقة مع المنتج والتي تزيد من مستوى القيمة المدركة لدى المستهلك. إضافة إلى ذلك، يمكن لإستراتيجية التمييز أن تكون ناجحة من خلال تحقيق عدد من الأنشطة، والتي تتضمن[2]:

أ – شراء مواد خام جيدة بحيث تؤثر على أداء وجودة المنتج النهائي .

ب– تكثيف مجهودات البحوث والتطوير R&D تجاه المنتج، بحيث تؤدي إلى تقديم تصميمات وخصائص أداء أفضل، زيادة استخدامات المنتج، تنويع تشكيلة الإنتاج، تقديم نماذج جيدة في زمن أقل، وأخيرا شغل مركز قيادي بشأن تقديم منتجات جديدة إلى السوق، كذلك يجب أن تؤدي نتائج البحث والتطوير إلى تحسين الجودة، وثوق المنتج، والشكل الخارجي للمنتج .

ت – عملية التصنيع : التركيز على عدم وجود أي عيب في التصنيع، مع تصميم أداء فائق للغاية من الناحية الهندسية، صيانة استخدامات مرنة للمنتج وبالتالي جودة المنتج ككل .

ث –أنشطة التسويق والمبيعات وخدمة المستهلك : والتي تؤدي إلى تقديم المساعدة الفنية للمستهلك، صيانة أسرع وخدمات إصلاح أفضل، معلومات أكثر للمستهلك حول كيفية استخدام المنتج، تقديم شروط ائتمانية أفضل وأخيرا التشغيل السريع للأوامر والطلبات .

1 – حران عبد القادر، **مرجع السابق** ،ص :70 .

2 – نبيل مرسي خليل، **مرجع سابق** ، ص ص112 ، 113 .

3- إستراتيجية التركيز

تعرف على أنها إستراتيجية موجهة إلى قطاع محدود من السوق المستهدف، أو إلى مجموعة معينة من المشترين دون غيرهم، وذلك بدلا من التعامل مع السوق ككل .

وتهدف إستراتيجية التركيز أو التخصص إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو بواسطة التركيز على سوق جغرافي محدود، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج .

فالسمة المميزة لإستراتيجية التركيز هي تخصص المؤسسة في خدمة نسبة معينة من السوق الكلي وليس كل السوق، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على افتراض أساسي وهو إمكانية قيام المؤسسة بخدمة سوق مستهدف وضيق بشكل أكثر فعالية وكفاءة مقارنة بخدمة السوق ككل . ويتم تحقيق الميزة التنافسية في ظل هذه الإستراتيجية من خلال :

- إما تمييز المنتج بشكل أفضل بحيث يلبي حاجات القطاع السوقي المستهدف .
- أو من خلال تكاليف أقل للمنتج المقدم لهذا القطاع السوقي، كذلك التمييز والتكلفة معا.

وفيما يلي الشكل التفصيلي لهذه الإستراتيجيات:

الشكل رقم(2-20): الإستراتيجيات الثلاثة العامة للتنافس التي اقترحها Porter

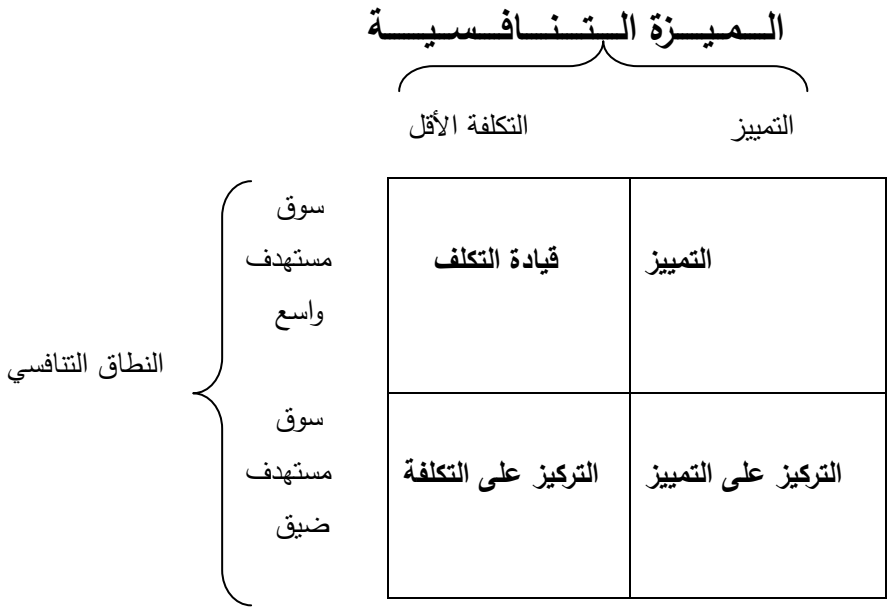

Source: Michael E. Porter, **Competitive Advantage: creating and sustaining superior performance**, Op.Cit, p 12 .

خـــاتمـــة الـــفـــصـــل الثانـــي

ركزت هذه الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية بمختلف أحجامها (الصغيرة والمتوسطة)، من خلال تطوير قدراتها وصولا إلى سلوك المؤسسات الكبيرة في تخفيض التكاليف والأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، البحوث، التسويق والتدريب ...الخ، وغيرها من العناصر الهامة الدافعة للميزة التنافسية، في ظل عالم شعاره المنافسة الشرسة والبقاء للأقوى، وفي سبيل تغلب المؤسسات على مشاكلها وتنمية قدراتها التنافسية، يجب عليها ربط نفسها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات إستراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مجابهة تحديات العولمة وتحرير التجارة .

ولقد حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير من طرف دول العالم، بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، كما أنها تع بحق سبيلا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسينها العالمية، وفي هذا المجال برهنت التجربة الأمريكية ، الايطالية والهندية ...الخ .

الفصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث :

لقد حظيت إستراتيجية العناقيد الصناعية في السنوات الأخيرة بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية غي مختلف دول العالم، حيث تتبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نم وتنافسية اقتصادياتها، متخلية بذلك نوعا ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية والتي تبين مردودها مقارنة بتكلفتها، حيث تسعى هذه البرامج لإعطاء الصناعات كافة نصيبها من الموارد المتاحة والمحدودة وتتطلع لتنمية وتنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقت واحد.

في المقابل برامج وسياسيا ت التجمعات الصناعية تتجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة معينة، وتتعامل مع هذا التجمع والشركات المكونة له كنظام مترابط. وبتركيز برامج تنمية التجمعات على تخصص محدد في صناعة معينة تتمكن من تحديد عقبات و احتياجات هذه الصناعة بدقة أكبر، وهو ما يجعل القدرة على تجاوز العقبات وتوفير الاحتياجات أسهل بالتالي تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة .

كما أن نمو هذه الصناعة سيستقطب ويولد صناعات أخرى وهو ما يؤدي إلى تنويع القاعدة الصناعية.لذلك ستسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإستراتيجية وتحديد مختلف أبعادها النظرية والعملية ومدى قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، والتعريج على تجربة وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية التي أبهرت العالم ،التجربة الايطالية و تجربة بانجالور في الهند، كما لا ننسى دراسة التجمعات الصناعية بالنسب للجزائر التي تحتضنها مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة .

وقصد الإلمام بمختلف تطلعات هذا الفصل، سيتم التركيز فيها على المحاور الموالية بالدراسة والتحليل :

المبحث الأول : التحارب الدولية لإستراتيجية العناقيد الصناعية .

المبحث الثاني : الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر.

المبحث الثالث : التجربة الجزائرية لإستراتيجية العناقيد الصناعية .

المبحث الأول : التحارب الدولية لإستراتيجية العناقيد الصناعية

المطلب الأول : تجربة وادي السيلكون Silicon Valley

تم اختيار وادي السليكون لأنه أفضل نموذج عملي عالمي لتجمع حضري تكنولوجي بل إن نجاحه واستدامته قرابة الستون عاما، حتى الآن كان سببا لان تنهج كل الدول الطامحة للدخول في عالم المشروعات الحضرية الذكية نفس نهج وادي السليكون أو الاقتياد به بل وتسمية مشروعاتهم بنفس الاسم، وتعد الصناعات التكنولوجيا في أمريكا أكبر الصناعات ومعدل نموها أكبر من 50 % من أي صناعات اقتصادية أخرى، ويظهر تأثيرها بقوة في التصدير كما أن لها تأثير كبير على الأمن القومي .

1- الخلفية التاريخية لنشأة وادي السيلكون .

تعود بداية المشروع إلى سنة 1938 عندما مرت جامعة ستانفورد التي تأسست سنة 1891 في " بالوآلتو " بضائقة مالية وبدأت تفكر في إيجا قطعة ارض تملكها للمؤسسات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات وهذا من اجل مركز تكنولوجي متعاون تماما مع الجامعة وملتصق بها لمدة 99 سنة وهذا بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار وكأنها تملك المكان، وقد كانت مؤسسة " Varian Associates " أول مؤسسة تدخل إلى هذا المشروع سنة 1951، وتبعتها مؤسسات كبرى سريعا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة Lockheed ومؤسسة " HP " .[1]

وبدأت هذه المؤسسات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة وهو ما استقطب العديد من المؤسسات الجديدة كما استقطب العديد من فروع المؤسسات الدولية للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في المؤسسات المختلفة، وللاطلاع عن كتب على احدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما، حتى أصبح مشروع وادي السيلكون أنجح مجمع

1- محمد محمود الديب، **وادي التكنولوجيا في شبه جزيرة سيناء**، ندوة نحو خريطة جغرافية للمعمور المصري ، 15- 17 ابريل 1998، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة، ص: 46 .

صناعي بهذه النوعية في العالم، وقد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة وقتها والقرب من جامعة ستانفورد.

ومن بين أهم العوامل التي أعطت لوادي السيلكون أهميته وجود معهد ستانفورد البحثي والذي تأسس سنة 1946 على الساحل الغربي يهدف دعم التطور الاقتصادي في المنطقة، وكان أيضاً لوجود شخصية مثل " فريد ترمان " « Fred Terman » وهو أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد أثر في نجاح المشروع [1] .

ومن بين الأسباب التي دعت " فريد ترمان " إلى التفكير في هذا المشروع هو تواجد مدارس على مستوى عال في هذه المنطقة يتخرج منها الطلاب الذين يسعون دائما للسفر إلى الجانب الشرقي من أمريكا حيث تتوفر مجالات العمل الأكثر والأفضل ، ففكر في استغلال الأرض المملوكة لجامع ستانفورد للاستثمار وتشجيع الطلاب على المكوث في هذه المنطقة ، وبالفعل استطاع إقناع اثنين من طلبته وهما " David Packard " و "Hewlett Bill " بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل والبدء في تكوين مؤسسة خاصة بهما حيث وفر لهم التمويل من بنك محلي وبدأت الشركة في الأول الأمر بإنتاج أجهزة قياس الكترونية في " بالو آلتو " " Alto، Palo " ، وفي سنة 1950 استطاعت شركة " "Hewlett– Packard " ومعها بعض المؤسسات التي جذبه الأستاذ " فريد ترمان " إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية " Industrial Park" وقد جذب النجاح الذي حققته شركة HP العديد من المؤسسات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين وبعض المغامرين إلى المنطقة واستمر النمو على مدى عقدين من الزمان .

ويضم مشروع وادي السيلكون حوالي مليون شخص حيث يجذب المشروع باستمرار العقول المبتكرة من شتى أنحاء العالم ويبلغ عدد الشركات العاملة به حوالي 77 مؤسسة، ويعتبر المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي ، حيث تع الصناعات التكنولوجية في أمريكا من اكبر الصناعات التكنولوجية ومعل نموها أكبر من 50% من أي صناعة أخرى ويظهر تأثيرها بقوة في التصدير ، وتأتي معظم أرباح هذا المشروع من خلال الابتكارات الإبداعية التي

1 – محمد محمود الديب، **مرجع السابق** ، ص: 47.

خلقتها الشركات الصناعية المكونة له وفر هذا المشروع حوالي 275.000 منصب عمل خلال العشر السنوات السابقة ومتوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية.

أن لفظ " Silicon Valley " تم طرحه لأول مرة سنة 1981 عن طريق صحفي يدعى " دون هوفلر" بسبب كتابته لعدة مقالات صحفية عن هذه المنطقة، وفي البداية كان ارتباط اسم السليكون باكتشاف عنصر السليكون وبدء تصنيع المكونات الإلكترونية به ، كما أن اسم الوادي ارتبط بوادي " سانتا كلارا " وتدريجيا جاء اسم وادي السليكون والذي أصبح يستمد أهميته من تركز أعمال تكنولوجيا المعلومات بهذا الأخير [1] .

الشكل رقم(3-21) : النظام البيئي لسيلكون فالي .

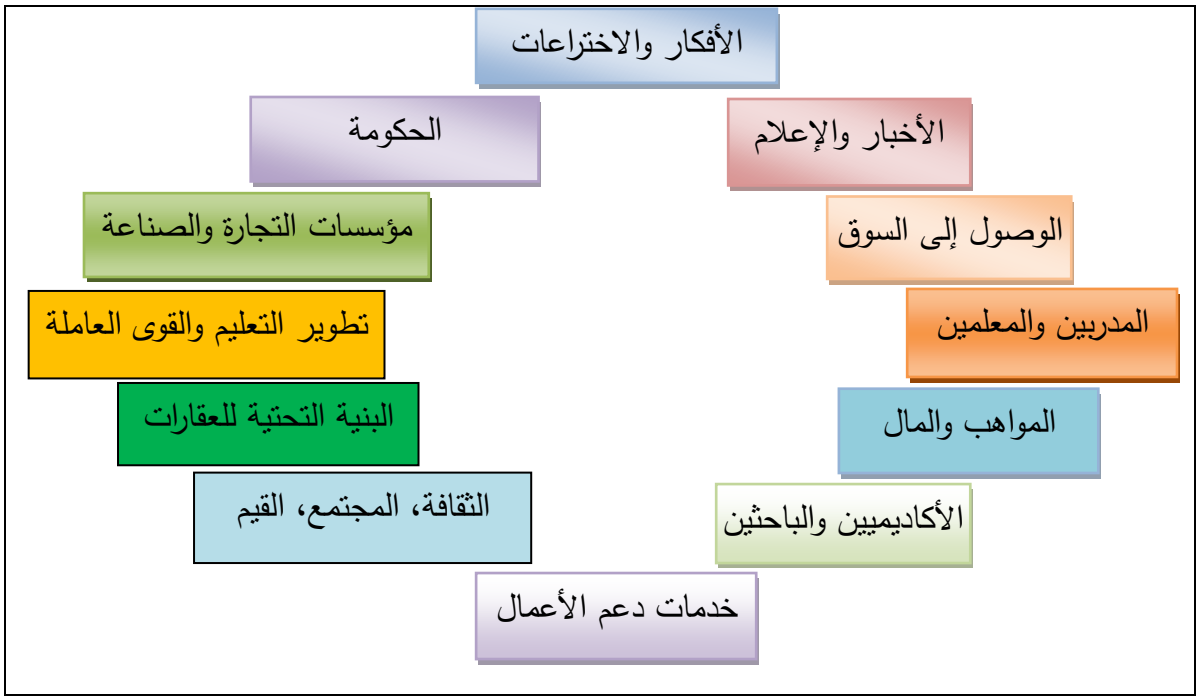

من إعداد الطالب

1 – Keith Chapman and David Walker, Industrial Location(principles and policies), Basil Black well, Oxford and Newyork 2002 /p 198

2- الجهات الفاعلة في وادي السيلكون .

مع مرور الوقت أصبحت الحواجز مفتوحة بين الجامعة والشركات وأيضاً بين الشركات وبعضها البعض ، فتقوم الشركات بحل مشاكل شركات أخرى بنوع من التعاون معتمدة على الروح التي تربط بين هذه الشركات في هذا الوادي ، وأصبح التعاون بين جميع الشركات في المنطقة بنظام لم بعهده الأسلوب القديم للعمل القائم على مؤسسات الثورة الصناعية، كذلك دعم وتوطيد العلاقة بين الحكومة والمؤسسات والجامعات بهدف مشاركة الجميع في المخططات التنمية الصناعية، وذلك لأن حل المشكلة سيفيد الجميع في المنطقة ولعل هذا هو العامل الأساسي الذي ساعد وادي السليكون على الاستمرار و النجاح حتى الآن .

ساعد على ذلك البيئة الملائمة لقطاع الأعمال وكانت لا تزال تكلفة السكن غير مرتفعة، كما بدأ التحول إلى الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية خصوصا بعد بدء تقليل الدعم العسكري للأبحاث في المنطقة، وذلك في الستينات والسبعينات وتم بالفعل جذب أكثر من 150 مؤسسة للتمويل في المنطقة وبدأ الاتجاه للأسواق التجارية وليست العسكرية فقط ، وبدأت تحدث الطفرة عندما توافرت رؤوس أموال في منطقة " Sand Hill " وكانت مؤسسة Kleiner " Perkins " هي البادئة سنة 1972 وبلغت ذروتها سنة 1980 عندما وصلت حجم تعاملات مؤسسة " Apple " صاحبة أول كمبيوتر شخصي إلى 1,30 بليون دولار أمريكي[1] .

ومن الملاحظ أن حجم الجامعات التي تخدم وادي السليكون حجم كبير جدا وتتفاعل هذه الجامعات مع المؤسسات العاملة في الوادي محققة امتيازات لكل الأطراف .

أ- ومن بين هذه الجامعات نجد[2] :

جامعة كارنيجي ميلون . الساحة الجامعية سان خوسيه . جامعة سانتا كلارا .

جامعة ستانفورد .

1 – ممدوح محمد مصطفى ، **استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر** " دراسة حالة اقليم جنوب الصعيد رسالة دكتورة منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة ، 2004 ، ص : 34 .

2- http://www.netvalley.com/silicon_valley_history.htmle1/ 200611/

وهناك جامعات أخرى خارج الوادي ولكنها تمد المؤسسات في المنطقة بالأبحاث و الخريجين مثل جامعة كاليفورنيا و بيركلي التي يتم بها جمع المادة العلمية للجزء التحليلي في البحث، لما تتمتع به من قوة خاصة الجانب الهندسي بها وتوفر الأبحاث والمراجع الخاصة بالمنطقة، وترى الجامعات والمشروعات الخاصة أنها تستطيع تبادل الاستفادة المشتركة بأن تتخذ موقعاً لها في مركز بحثي مرتبط بإحدى الجامعات، مثل حديقة الابتكار ونظراً لوقوع منشآتها على مقربة من بعضها البعض، فإن ذلك ييسر لها إقامة علاقات عمل وطيدة ويسرع من نقل التكنولوجيا من المختبر الجامعي إلى السوق، ومن الممكن أن يكون هناك تنوع كبير في نوعية العلاقات والمبادلات الممكنة بين الجامعات والمشروعات الموجودة في الحديقة البحثية .

ب- ومن صور التبادل الأكثر شيوعا ما يلي :[1]

- تضم المشروعات الصناعية والجامعات مواردها معاً للنهوض بمشروعات ومقترحات بحثية مشتركة .

- يقوم المختصين بحديقة البحث بالتدريس في الجامعة ، أو بحضور دروس فيها .

- يقوم أعضاء هيئات التدريس بتقديم الخبرة الاستشارية للمشروعات .

- تمنح للجامعات فرصة الاستعانة بمختبرات المشروعات ومعداتها لأغراض البحث والتدريب.

- تمنح للمشروعات فرصة الاستعانة بمعدات الجامعات ومكتباتها وغير ذلك من الموارد الجامعية

- توفر المشروعات لطلاب الجامعات الفرصة لاكتساب الخبرة التدريبية العملية و التطبيقية.

- توفر المشروعات التكنولوجية الذكية للطلاب فرص العمل .

[1] – François Dugeny, **Clusters Mondiaux: Regards Croises Sur La Théorie Et La Réalité De Clusters**. Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'île De France. Paris.Cedex.2008. p: 33.

– تقدم المشروعات التجارية التمويل للمشروعات البحثية الجامعية.

3– عوامل نجاح وادي السليكون .

ويمكن إيجازها فيما يلي :

– توفر بنية أساسية مدعمة حكومياً (البعد الفني ، البعد الاجتماعي ، الموارد التعليمية) .

– تواجد نوعية من المختصين لديهم خبرة فنية ذكية أهلتهم لتأسيس ال" silicon vally "

– مصادر تمويلية وبنكية تقدم قروض لإنشاء هذه المؤسسات بحيث يكونوا شركاء في المؤسسات الفنية العاملة .

– استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد)،والتي تتيح لها تحديد التوجهات الإستراتيجية

– جودة نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية وتكيف مخرجاته وفقا لاحتياجات المؤسسات المحلية .

– السمعة الطلابيۃ لجامعية ستانفورد على المستويين المحلي والدولي، وهذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة ، الأساتذة والباحثين .[1]

– تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية والتي ساهمت بشكل رئيسي في نجاح المشروع .

– روح المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدة من نوعها .

– توفر التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات وتنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص المؤسسات وإبرام العقود مع القطاع الخاص .

– قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد وهذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية، والتي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدراتها التنافسية .

1 – مركز المعلومات ودعم القرار ، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم** : الاطار النظري ، 2003، ص : 12 .

– توافر فرص عمل بحيث أن العاملين عادة ما يقوموا بتغيير مواقعهم بمعدل كل ثلاثة سنوات، مما يجعل الآلية العظمى للعاملين في هذا المشروع يعملوا مع بعضهم البعض مما يزيد من التعاون و تبادل الخبرات.[1]

4– مستقبل وادي السليكون .

في التسعينات تم تأسيس شبكة وادي السليكون والتي تعنى بمراقبة هذا النمو الحادث في المنطقة وتحسين مستوى المعيشة بها، كما أنها تهدف لمشاركة كافة القطاعات البشرية في المنطقة في القضايا الإقليمية بها، وفي سنة 2002 بدأ العمل في دراسة دقيقة للمنطقة تشمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والطموحات المقبلة في العقود القامة، وتم حساب معدل الزيادة في العشر سنوات التالية بحيث سيتم إضافة 173 ألف فرصة عمل، و 71440 مبنى سكني.

وكان لقاطني وادي السليكون يهتمون بتحقيق هذه النقاط في مجتمعهم المستقبلي من اجل:

– الوصول لمستوى معيشي جيد، توفير فرص العمل .

– توفير الرفاهية لمختلف شرائح السكان القاطنين بالوادي .

– قيادة تكنولوجية مبتكرة والعمل على استمرارها .

وقد تم وضع خطة لوادي السليكون في سنة 2010 تتضمن أربعة أهداف :

<u>أولا :</u> اقتصاد مبتكر: من خلال

– اقتصاد يقود العالم في مجال التكنولوجيا والابتكار .
– اقتصاد يعتمد على زيادة المعرفة والمهارات ورفع الإنتاجية والاستخدام المثالي لموارد المنطقة
– نمو اقتصادي يؤكد على رفع مستوى المعيشة لمحدودي الدخل .
– تواجد فرص اقتصادية للجميع حتى غير المميزين وذلك بعمل تدريبات لهم وتأهيلهم .

[1]– مركز المعلومات ودعم القرار ، **المرجع السابق** ،ص: 13 .

ثانيا : بيئة ملائمة للعيش : عن طريق

– الحفاظ على المعدلات العالمية لجودة الهواء والماء وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية

– زيادة المناطق المفتوحة الدائمة والحدائق العامة والمسحات الخضراء .

– إعادة استخدام الأراضي للسماح باستقبال الكثافات العالية من السكان مع المحافظة على الحدود بين المناطق المفتوحة والمناطق الأخرى .

– خلق مراكز اجتماعية تحوي المنازل، المدارس، أماكن العبادة، الحدائق، الخدمات والوظائف مع ربطها بالمواصلات العامة .

– التنوع في نوعية المنازل حتى تلاءم كل الأعمار والمستويات .

ثالثا: مجتمع شامل :

– الارتقاء بالتعليم لتحسين والرقي بمهارة ومعرفة الخريجين من أجل تحقيق النجاح في المجتمع والاقتصاد العالمي .

– إنشاء عدة بدائل للمواصلات تتداخل مع شبكات المواصلات الإقليمية .

– وصول أعلى مستوى من الرعاية الصحية لكل سكان المنطقة .

– تحقيق عنصر الأمان لكل الناس في منازلهم ومدارسهم وأماكن عملهم .

– أنشطة فنية وثقافية للربط بين المجتمعات المختلفة في المنطقة .

رابعا : إشراف إقليمي مسئول :

– مشاركة الجميع في مسئولية مستقبل المنطقة .

– التأكد من أن الشركات العامة والمدن والهيئات، أن لديها العائد الكافي الذي يمكنها من المساهمة في الخدمات العامة .

خامسا : مستقبل المشروعات الذكية

– (Info) التعمق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- (Bio) التحول إلى البيوتكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات .

- (NANO) التسويق والاستغلال التجاري و تكنولوجي .

وللحفاظ على القوة الاقتصادية للوادي يجب عدم إغفال البعد الاجتماعي لقاطني الوادي والعاملين، كذلك ضمان الارتقاء بمستوى التعليم و توفير المساكن .

وقد كانت النظرة العالمية القديمة في الاستثمار في أماكن ذات قيمة منخفضة لأراضيها وللضرائب المفروضة عليها، ولكن النظرة العالمية الجديدة هي البحث عن أفضل موقع لتوطين الأنشطة ذات القيمة العالية والمتخصصة والمبتكرة، والتي يهدف قطاع الأعمال إلى الاستثمار بها من أجل تحقيق وتطوير أبحاث مخصصة وكذلك لتسويق الشبكات المبتكرة والبنية الأساسية المتميزة .

ولمواصلة التقدم يجب الاستثمار في الموارد البشرية والإمكانيات الموجودة في المجتمع للحفاظ على عنصر الجذب للوادي من قبل المؤسسات الواعدة، ولكن هل يمكن للوادي أن يحافظ على استدامته التي حافظ عليها قرابة الستون عاما حتى الآن .

5- استدامة وادي السليكون .

هناك العديد من التساؤلات التي تتعرض لموضوع استدامة وادي السليكون منها:[1]

- لأي مدى سيستمر الدور القيادي لوادي السليكون .
- هل قاطنوه يتمتعوا بالمرونة الكافية لقبول التغيرات التكنولوجية القادمة .
- هل سيضعف أداء مؤسساته بسبب النمو السريع في وقت معين .
- هل ستأخذ مناطق جديدة أهمية الريادة من وادي السليكون مثل شارع 128 في بوسطن

وللإجابة على ذلك ودراسة مدى استمرار كفاءة وادي السليكون يجب الأخذ في الاعتبار بعض التحديات والفرص الداخلية والخارجية .

[1]- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، العدد 3،2012 ، ص:55- 56.

أولا – التحديات والفرص الداخلية:

كان من أهم عوامل النجاح هو التواصل بين الجميع في الوادي وهو عنصر أساسي لتقدم الوادي ولكن يمكن أن يكون مسبب لبعض المشكلات مثل النمو الديمغرافي، ازدحام المرور، ارتفاع رهيب في الأسعار مما قد يحد من عمليات النمو والنجاح ، فنتيجة لتجمع العديد من الشركات أدى ذلك إلى نقل مصانع خاصة بهذه الشركات إلي مناطق خارج وادي السليكون لقلة التكلفة هناك، ولكن قد يسبب ذلك مشاكل لعدم وجود صلة مباشرة بين التصميمات التي تتم في الشركة الأم لشركات الوادي وبين تصنيعها خارج الوادي[1].

وبدأ الاتجاه إلي التجميع في دول العالم الثالث وفعلاً بدأ في هونج كونج وغيرها وكان يتم الاختبار النهائي لجودة المنتج في " silicon valley " ثم أصبح بعد ذلك الاختبار النهائي يتم في هذه الدول .

ظهرت بعض الصور الاجتماعية الجديدة ومنها تحول الكثير من العمال إلي مليونيرات وأيضاً حدث تأخر لنسبة كبيرة من التعداد في مواجهة ما يسمي بالانفصال الرقمي" digital devide "، وبدأ الاعتماد على المدارس الابتدائية والثانوية العامة التي كانت معظمها متأخرة ودون المستوى ،ولكن لوحظ أنه يمكن الاعتماد على أهل الوادي أنفسهم في انجاز تقدم في هذه النقاط التي تسبب مشكلة لمعظمهم من خلال عمل شراكة بين العديد من المؤسسات الصناعية الحكومية وصفوة المجتمع وذلك من اجل الاهتمام بالقضايا المطروحة (السياسات الموضوعة والأنشطة المختلفة داخل المجتمع)، إحدى هذه المؤسسات اسمها الوادي الذكي " smart valley " والتي تهتم ببناء مجتمع الالكترونيات للقرن الواحد والعشرين، ثم زيادة المنح المقدمة أيضاً من القطاع الخاص وهكذا فإن بيئة العمل في الوادي والتعاون والتواصل بين العاملين والمؤسسات يعد أقوى الأدوات التي تواجه التحديات الداخلية بالوادي .

1 – ممدوح محمد مصطفى، **المرجع السابق** ، ص : 35– 36 .

ثانيا - التحديات والفرص الخارجية

ينتشر في العالم الآن فكرة مجتمعات التكنولوجيا مثل وادي السليكون ، وبدأت حكومات دول كثيرة تحاول اللحاق بما تم عمله في وادي السليكون وبدأت تلك الحكومات في تغير قوانينها الخاصة بالأمن ورؤوس الأموال والبنوك والعلاقة بين قطاع الأعمال والجامعات ومن بين هذه الدول اليابان – كوريا الهند – فرنسا – ألمانيا .

يعتبر هذا التحدي ايجابي نتيجة خلق الفرص بين وادي السليكون وهذه المناطق الجديدة التي ستجد حتماً فرص في اتصالها بالوادي .

والخلاصة أن الوادي قادر على الاستدامة مع وجود كل هذه التحديات وغالباً ما يكون له الدور القيادي في الإبتكارات التكنولوجية القادمة، خصوصاً أن قاطنيه لهم من المرونة والموارد القوية التي تعطي للوادي حد القيادة .[1]

6- الدروس المستفادة من وادي السيلكون .

أكد الباحثون على أهمية العلاقة بين الأنظمة الداخلية للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبين هذه المؤسسات بعضها البعض وبين النطاق الاجتماعي للمنطقة وكذلك المعاهد المحلية بها ، قد أتاح تواجد العديد من المؤسسات التي تكمل بعضها البعض في منطقة واحدة (سرعة إنجاز الأعمال بسبب الـ " networking " بين المؤسسات فيما بينها وتواجدها في نفس المنطقة)، كذلك إمكانية التحاور وتبادل الخبرات بين العاملين في المؤسسات المختلفة خلال تواجدهم بأوقات الراحة في الاستراحات والمناطق المفتوحة المتواجدة بين مناطق العمل .

من مفردات البنية الأساسية الواجبة توافرها في هذه المناطق البحوث والتطوير، ورؤوس الأموال، والدعم الاجتماعي، وعلى الرغم من أهمية الطرق العلمية ولكن ليست كل النماذج التي أنشأت نماذج ناجحة ولكن الناجح منهم هو الذي نجح في إنشاء خطوات تطوير مستدامة قادرة على خلق قطاعات أعمال جديدة ومتجددة .

[1]- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، **مرجع السابق** ، ص: 57 .

وعموماً فإنه يمكن استنباط دروس رئيسية مستفاد من تجربة المشروعات الحضرية الذكية.[1]

– أن عملية تطوير مشروع حضري ذكي هي عملية طويلة الأمد وأن التخطيط لمدة 20 و 30 سنة أصبح شيء عادي و شائع .

– المشروعات الحضرية الذكية التابعة مباشرة للجامعات يصعب تطويرها بسبب التداخلات والاختلافات في الاهتمامات لكل منهما .

– عدد محدد من المشروعات الذكية التابعة للجامعات نجح في خلق خطوات مستدامة للنمو.

وعليه فإن العلاقة بين أقسام الجامعات والمستأجرين والمعاهد نادراً ما تكون منتجة (غالباً التابعة خالصة للجامعات) ، من أمثلة ذلك ميدان التكنولوجيا الخاص بجامعة MIT في أوائل الستينات والتي ظلت مبانيها فارغة لفترة حيث كانت الشركات تفضل شارع 128 في بوسطن وإيجارات أقل في تكلفتها من مباني ميدان التكنولوجيا هذا والتي نجحت مؤخراً في إيجاره لشركات كبرى لمدة طويلة مثل IBM، NASA، ومبنى خاص للجامعة قد استفادت MIT، بعد ذلك عندما أسست منطقة مشابهة في كامبردج بمساحة 725000 متر مربع. وتم اختيار شركة تنمية عقارية محلية لتسويق المشروع .

بدأ الاتجاه إلى تنمية مشروعات مراكز التطوير "Development Centers Enterprise " والتي تهدف إلى بناء جسور بين الجامعات وعالم قطاع الأعمال من أجل استخدام الأبحاث الجامعية في المجالات العملية، ويشهد التعاون أيضاً توظيف الخريجين والخدمات الاستشارية المختلفة، ومن الظاهر أنه يجب تواجد إحساس قوى بالقيادة التي تقود عملية التنمية التكنولوجية المستدامة سواء كان شخص مسئول أو جهة مسئولة .

1 – Catalin Boja, **Clusters Models, Factors and Characteristics**, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, 2011 (July), p34.

المطلب الثاني : التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية .

1- قطاع المؤسسات الصناعية في ايطاليا .

تعتبر التجربة الايطالية من أشهر وانجح تجارب التكتل والتشبيك (العناقيد الصناعية) في العالم، وهي عادة ما تسمى بتجربة ايطاليا الثالثة، نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الايطالي .

يتميز الاقتصاد الايطالي بتركيز شديد للمؤسسات الصغيرة حيث أن حوالي 9% من هذه الشركات تستخدم الواحدة منها على الأقل 20 موظفا، وتقوم هذه الأخيرة بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق الدولية وتشمل الأزياء، الأثاث وتزيين البيوت، كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات الغذائية وبعض السلع الإنتاجية، حيث تهيمن على قطاع التصدير بنسبة 80% من السلع المصدر وتمل أكثر من 50% من أسهم رأس المال في الشركات الأجنبية .

وتشير الإحصائيات أن 45% من المؤسسات الايطالية 10 عمال / موظفين أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوربي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة 20% وفي بريطانيا 30% وتساهم الشركات التي تشغل أقل من 20عامل / موظف في تحقيق 42% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد المؤسسات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 33% [1].

أما فيما يخص المشاريع المتوسطة الحجم التي تستخدم 100- 500 عامل، فان فجوة المقارنة تتسع مع المؤسسات الأوربية فهي تستقطب أقل من 10% من إجمالي اليد العاملة الايطالية، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى 17.50% و16% في فرنسا و17% في بريطانيا .

[1] - د سامر مظهر قنطجي ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجربتين الايطالية والسورية)، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Finance/SME.htm، تم الاطلاع عليه: 2014/12/23

2- العناقيد الصناعية في ايطاليا .

تقع معظم العناقيد الصناعية في ايطالي أو ما يطلق عليها بمصطلح ايطاليا الثالثة شمال شرق ايطاليا ووسطها، وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة .

وقد حققت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الايطالية نجاحا خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية، حقائب اليد الجلدية، الملابس المحبوكة والأثاث، الآلات الموسيقية، والأغذية المجهزة فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالآلات .وايطاليا الثالثة ليست كيانا متجانسا، فالتكتلات الموجودة في المناطق الشمالية – الشرقية تختلف، من وجوه كثيرة، اختلافا ملحوظا عن تلك الموجودة في المناطق الوسطى .

وقد قدر عدد العناقيد في ايطاليا بعدد 200 عنقود يعمل بها حوالي 2.200.000 عامل في القطاع الصناعي، هولاء يمثلون نسبة 42.5% من اليد العاملة في ايطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة برقم أعمال يقدر بـ 67 مليار ارو وبحجم صادرات يتعدى 90مليار دولار.[1]

وتتميز المؤسسات الايطالية بميزتين هامتين هما المرونة وقدرة الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الأحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في اغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعدها على النفاذ إلى أسواق جديدة، ورغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل عناقيد صناعية[2] .

[1]– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **مرجع السابق**، ص: 12 .

[2]– دمدوم كمال ، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة اعادة الهيكلة** ، مجلة دراسات اقتصادية . العدد الثاني .2000، الجزائر ، ص 205.

3- خصائص العناقيد الايطالية .

من بين أهم خصائص العناقيد الايطالية، ما يلي :

1. **التخصص المرن :** من خصائص السلع المنتجة ضمن العناقيد الايطالية أن تكون منتجة حسب طلب الزبائن، ومنوعة ومهيأة تبعا لطراز رفيع، ويسمى شكل الإنتاج الذي يتيح للشركات صون قدرتها التنافسية بفضل النوعية وسرعة الابتكار الاستجابة بـ " التخصص المرن " وتتلخص خصائصه في :

أولا: يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، أي أن عملية الإنتاج مقسمة إلى مهام تقوم بها شركات مختلفة، ومنه يقوم العنقود على التخصص وتقسيم العمل تخصص بموجبه كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج، وهو ما يسهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتركيز على الاختصاصات الأساسية والمحافظة على نوعية المنتجات، كما أن تخصص العنقود يضمن تخصص المؤسسة في مستوى رفيع لتخصص القوة العاملة المحلية ، فيصبح التكتل مكانا يسن تركيز المؤسسات فيه .

ثانيا : يتميز الإنتاج بالمرونة، فباستطاعة عدة مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو في عملية تقديم وتوريد الخدمات، لبقية أعضاء العنقود، وتستفيد المؤسسات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات والمكونات .إذ أن ذلك يجعل من تبادل مدخلات الإنتاج مهمة سريعة ومرنة .

وتعد المرونة من الخصائص الأساسية لمدخلات العمل، و المؤسسات التي تضمها التكتلات في ايطاليا كثيرا ما تديرها الأسر التي تملكها وكثيرا ما تكون منشأة الإنتاج قريبة من بيت الأسرة، وتكون القوة العاملة مستعدة لتكييف ساعات العمل حسب الطلب، وقادرة على ذلك، كما إن الترتيبات غير الرسمية على المستوى الاجتماعي والمؤسسي من الخصائص الهامة للعناقيد الايطالية وتشكل مثالا رائعا على تشابك المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

2. **المعرفة والابتكار** : يمكن تبيين بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الايطالية، من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة يصبح عملية جماعية داخل التكتل الايطالي ،وذلك بسبب تدفق المعارف والطبيعية الترابطية للعلاقات داخل التكتل، فتقاسم قوة العمل محليا يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود.

وتجري عملية الابتكار داخل العنقود الايطالي بواسطة عملية متواصلة من الخطوات الصغيرة التراكمية تشمل القيادة والعاملين، وبوجه عام تنتشر المعارف التي تنتج داخل المؤسسات التابعة للتكتل انتشارا سريعا داخل التكتل ذاته وتنتشر انتشارا بطيئا جدا خارجه فتضمن بذلك حصول العنقود على ميزة تنافسية تميزه عن غيره .

وقد حظي شكل المعارف في التكتلات الايطالية بقدر كبير من الاهتمام عامة وان البعد الاجتماعي لهذه التكتلات يسهل استخدام وإنتاج وانشر ما يسمى بـــ " المعرفة الضمنية " ، وليس ما يعرف بـ " المعرفة المقننة " [1].

3. **المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي** : ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات " ترابط بدن تبعية "، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالمؤسسات التي تنتج نفس المنتجات تنافس منافسة شرسة ،ولكن هذه المنافسة تنظمها قواعد الضمنية ،وفي نفس الوقت، تتعاون المؤسسات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية . [2]

ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا الجانب المؤسسي الذي يميز العناقيد الصناعية الايطالية والذي يضم المؤسسات التابعة للدولة والحكومة ونقابات العمال، ومنظمات القطاع الخاص .....الخ،

[1]– قلش عبد الله مطاي عبد القادر ، **الاهمية التنافسية للمقاولة الصناعية وأثرها على المنافسة** ، من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة جسبية بن بوعلي ، الشلف 2010 .

[2]– فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون** " **خيارات القرن 21**" ، ايتريك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، القاهرة،1999، ص: 14.

وهذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين المؤسسات وبين المؤسسات وبقية أعضاء المؤسسات العامة .

4. التنوع والديناميكية : تؤكد العديد من المؤلفات المتعلقة بالتجربة الايطالية أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات اكبر حجما والعلاقات داخل التكتل متنوعة للغاية وتتراوح بين المساواة والتعدية على احد طرفي سلسلة القيمة المضافة .

ولقد تعرضت العناقيد الصناعية الايطالية إلى ضغوط متزايدة من المنافسة الدولية أدت إلى شيء من إعادة الهيكلة في تكتلات متعددة، وأفضى ذلك إلى الإمعان في الانحراف عن النموذج المعياري للعنقود الايطالي، وهناك عدد من العناقيد يضم شركات اقل عددا بسبب التركز الصناعي الذي يحصل من خلال عمليات الدمج والشراء، وهو ما يتيح لها تثبيت علاقات التعاقد من الباطن، التنويع والابتكار والانفتاح في علاقتها على المستوى الدولي[1] .

4- السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في ايطاليا.

تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الايطالية، في ما يلي[2] :

- يتركز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات.
- تقوم مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها :

- الدعم الإداري والتكنولوجي و ضمانات الائتمان كذلك الاستفادة من فرص الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة مع منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية وتامين الصادرات وتشجيع التصدير، إضافة إلى تنظيم المعارض و الدعاية والترويج للمنتجات .

---

[1] -*Örjan Sölvell,* ***Cluster: Balancing Evolutionary and Constructive Forces****, Sweden ,2nd edition, 2009, p: 10, au site d'Internet: www.Cluster-research.org*/le2009/7 /12

[2]- محمد الامين بن عزة، **التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، العدد الثاني ، جوان 2004،ص : 40.

ومنه تتميز العناقيد الصناعية الايطالية بأنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل أن لها أبعاد اجتماعية وثقافية مهمة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد القائمة .

المطلب الثالث: " بانجالور " نموذج للعناقيد الصناعية بالهند .

1- خلفية تاريخية عن بانجالور- الهند: India - Bangalore

نبدأ بالحديث عن الهند بصفة عامة منذ عام 1974، وتحديداً في خطتها الأولى للعلم والتكنولوجيا(1974- 1989)، أشارت الهند رسميا وبوضوح إلى ضرورة استيعاب التكنولوجيا واستيعاب طاقاتها المحلية وتطويرها، فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الهندية أكدت على البحث والتطوير على المستوى المحلي في هيئات البلاد المختلفة الموجهة للتعامل مع العلم والتكنولوجيا بهدف أساسي وهو تجنب الاعتماد على تكنولوجيا بلدان أخرى، وفي أثناء السبعينات والثمانينات تم تعزيز هذه الاتجاهات والسياسات الناجمة عنها والخاصة بالاعتماد على النفس في مجال العلم والتكنولوجيا، ولكن دون اهتمام كبير بتطوير التكنولوجيا الموجهة للتصدير، وفي أثناء هذين العقدين أيضاً أعطيت الأولوية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجالات حيوية مثل مياه الشرب وصناعة منتجات الألبان واللقاحات والاتصالات السلكية واللاسلكية .[1]

وقد عانت الهند بشدة سابقاً من قوانين الحماية الفكرية التي فرضتها جهات الاستيراد العليا بالإضافة إلى تأثرها بسبب احتكار شركة IBM للسوق الهندي سنة1978، وكان لانتخاب " راجيف غاندي" لرئاسة وزراء الهند وأثره القوي في تغير وجهة النظر لدعم صناعة البرمجيات والأجهزة، وتم وضع سياسات لأول مرة للالكترونيات والبرمجيات والاتصالات وصناعات أخرى وذلك سنة 1934 .

ورغم أن تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهندية في السنوات الماضية كان يسيطر عليه القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات فإن الحكومة لعبت دوراً مهماً وكانت عاملاً مساعداً في هذا المجال، فالحكومة الهندية هي التي بدأت المشروعات الحضرية الذكية

[1]- سعيد الحضري، **الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية**، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، 1990، ص: 29 .

عام 1986، وهي التي أعطت دفعة شديدة القوة لمناطق إعداد الصادرات من البرمجيات في أوائل التسعينيات من خلال دعمها لقسم الإلكترونيات، وتم إنشاء وزارة جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز التطور الصناعي وضمان انتشار الفوائد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأوسع صورة ممكنة .

كان التحدي الأكبر في مجال المؤسسات الهندية هو نقص الاتصالات الدولية والتي تعد البنية الأساسية لتصدير البرمجيات وذلك في الثمانينات ، وتم تأسيس أول محطة أرضية سنة 1986 للربط الدولي .

في نهاية الثمانينات تم اقتراح إنشاء المشروعات الحضرية الذكية واعتبارها مناطق لإنتاج وتصدير البرمجيات بها تسهيلات للمؤسسات العاملة من ناحية الإعفاءات الضريبية، وخطوط أقمار صناعية عالية السرعة، وخدمات الآلي المميزة، ومكاتب جاهزة للعمل مزودة بوصلات انترنت سريعة ، وللمؤسرات حرية الاستيراد للأدوات اللازمة لها دون جمارك كما تم السماح بتملك الأجانب بنسبة 100 % بشرط ضمان حجم تصدير معين .

بدأ السماح بإنشاء هذه المشروعات في أي مكان في بادئ الأمر أول ثلاثة مشروعات سنة 1990، في " بانجالور ، بيون وبوهانشاور"، وبعد هذه المشروعات الثلاثة تلتها أربعة أخرى سنة 1991، حتى أصبحت للمشروعات الحضرية الذكية استقلاليتها في الهند وفي سنة 1998، تم تقليص الرسوم على الواردات، وأصبح بإمكان مؤسسات البرمجيات أن تشارك مؤسسات أجنبية عالمية وفي سنة 1998، أصبح لدى الهند 25 حديقة تكنولوجية أهمهما في " بانجالور" بمشاركة من حكومة " كارناتاكا " و" تاتا " الصناعية ومؤسسات من سنغافورة وبدأ الاستفادة من القوى العاملة في الهند والتي تتمتع بكفاءات فنية ومهارات لغوية وتكلفة بسيطة .

في سنة 1998 تم تعيين رئيس وزراء جديد هو " A.B. Vajpayee " وأعلن أن الهدف هو جعل الهند مركز قوة في تكنولوجيا المعلومات وأن تكون سباقة إلى عصر المعلومات، وقد حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات طفرة مبهرة في التسعينات وحقق معدل النمو لهذا القطاع من 1994 إلى 1999 زيادة 40 % مقارنة بزيادة قدرها 6,6 % لباقي القطاعات الاقتصادية في الهند .

بدأ التحول يأخذ مجراه سنة 1999 كانت الهند قد عقدت عقود كثيرة مع مؤسسات كبرى عالمية، وأصبح الهدف هو جعل الهند رقم واحد في تقديم منتجات تكنولوجيا المعلومات للعالم كله .

بدأ تحفيز تصدير البرمجيات وكذلك استيرادها بسهولة وحدثت قفزة في كمية الصادرات محققة منافسة عالمية وبقيمة وجودة عالية، ووصلت عائدات البرمجيات سنة 1999 إلى 65 % من إجمالا عائدات تكنولوجيا المعلومات ويعمل بها زيادة عن 200 ألف عامل، ووصل حجم العوائد من البرمجيات 3,9 بليون دولار 1999 بما يعادل أربعة أضعاف عمليات تصنيع الأجهزة وبالنظر لعائدات الهند وقتها 4 بليون دولار من مجال البرمجيات في حين أن الحجم العالمي كان 300 – 400 بليون دولار .

بدأت المعاهد التعليمية في الهند في تدريب حوالي 37 ألف متخصص في مجال الكمبيوتر سنوياً والقطاع الخاص يدرب حوالي 200 ألف سنويا، بدأ الاستفادة من فرق التوقيت الكبير بين الهند وأمريكا الذي يصل إلي 12,5 ساعة في عمل عقود للصيانة والدعم الفني ومهام أخرى، يمكن القيام بها بعد مواعيد العمل في أمريكا والتي توافق مواعيد العمل بالهند وكان ذك سبب في اتجاه الكثير من المؤسسات الأمريكية والأوروبية في التسعينات لعمل عقود مع المؤسسات الهندية.[1]

كل هذه السياسات والمزايا دفعت مؤسسات كبرى مثل " HP ، Texas instruments " لجعل مراكز تطوير لها في الهند وكانت الدوافع هي كفاءة العاملين ، قلة تكلفة الإنتاج ، انعدام مخاطر البعد التي قد تنشأ من خطوط الأقمار الصناعية، وبالتالي أصبح الإنتاج في الهند يماثل الإنتاج في " silicon valley " دون أدنى اختلاف .

دفع ذلك المؤسسات الهندية لتطوير نفسها ورفع معدلات الكفاءة بها للمعدلات العالمية الحصول على شهادات الجودة مثل " ISO ، SEI "، ووصلت عشرة مؤسسات إلي المستوى الخامس الذي لم تصل إليه سوى ستة مؤسسات في أمريكا ووصل متوسط الدخل في هذا

[1]– سعيد الحضري، **مرجع السابق** ، ص: 30– 31.

المجال 15000- 20000 دولار سنويا مقارنة ب 100000 دولار سنويا في العديد من الدول مثل ايرلندا .

كذلك الجامعات أحرزت تقدما كبيرا جدا وأصبح خريجوها على مستويات تنافسية مع جامعات عالمية مثل " هارفورد " في أمريكا، ويكفي أن نعلم أن متطلبات التقديم للالتحاق بجامعة إسلام آباد الهندية مثلا أعلى من متطلبات جامعة " هارفورد " الأمريكية تم وضع خطة لتكنولوجيا المعلومات وكان للخطة اهتمامين أساسين :

- معالجة النقص في البنية الأساسية ليست فقط في الاتصالات ولكن أيضا الطرق ، المطارات، والطاقة الكهربائية للمشروعات .

- التغلب على البيروقراطية الصعبة والخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها.

2- موقع " بانجالور" وأسباب اختيارها.

2-1- الموقع الجغرافي لـ " بانجالور" - الهند .

تقع " بانجالور " جنوب ولاية " كارناتاكا " (جنوب الهند) وعلى بعد حوالي 1068 كلم من العاصمة نيودلهي، وتبلغ مساحة إقليم المدينة 20190 كم2 في حين تشغل المدينة ذاتها مساحة 475 كم، في حين يبلغ عدد السكان حوالي 6,5 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2008 .

2-2- أسباب اختيار" بانجالور" في الهند .

تم إختيار " بانجالور " لتكون النموذج الأول لوادي السليكون الهندي وقد تم إختيار موقعها بناء على الآتي :

- توفر بيئة نقية خالية من تلوث والمستوي معيشي المرتفع كذلك تواجد الجامعات وكليات للهندسة، مع وجود جامعة أبحاث متميزة STSC .إضافة دعم سياسي من الحكومة المركزية والمحلية، التواجد بالقرب من الموانئ البحرية والمطارات الدولية .

– تعد الأنشطة المعلوماتية الإنتاجية هي الأنشطة الرئيسية للمدينة، حيث تحتوي المدينة أكبر عدد من المؤسسات المتخصصة (محلية وعالمية) في تكنولوجيا المعلومات (معدات، برمجيات) على مستوى المدينة فقط.

ومنذ عام 1998 أصبحت المدينة الموقع الأول للأنشطة الخدمية (back office) الخاصة بالمؤسسات العالمية، ولاسيما المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعاملات المالية بالإضافة إلى تواجد بعض الأنشطة الصناعية والتجارية الرئيسية الأخرى.

3– الأطراف الداعمة في عمليات التطور التكنولوجي لـ " بانجالور".

من بين الأطراف الفاعلة منها[1] :

1)– المستوى المحلي: وهي الإدارة المحلية للمدينة والتي تلعب دوراً هاماً في كافة عمليات التطوير .

2)– المستوى الإقليمي: وهي الإدارة المحلية لولاية " كارناتاكا " ولها أدواراً هامة في غالبية عمليات التطوير .

3)– المستوى الوطني : وهي مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة والتي تشارك في بعض هذه المحاولات .

4)– القطاع الخاص : (Tata Industries) وغالباً ما يشارك في تمويل وتنفيذ عمليات التطوير .

5)– الجهات العالمية : وهي تلعب دوراً هاماً ومعززاً لهذه العمليات حيث تعد أحد أهم الأطراف وغالباً ما تشارك في عملية التطوير الكبيرة سواء بالتمويل أو الدعم الفني، ولعل من أهم هذه الجهات البنك الدولي ومؤسسات متعددة من سنغافورة واستراليا وفرنسا .

6)– منظمات المجتمع المدني : وهي تلك المنظمات الأهلية التي تتواجد في المدينة وتلعب دوراً هاماً في مراحل التخطيط والتنفيذ وتعد حلقة الوصل الفعالة بين الأطراف السابقة والأفراد .

[1]– سعيد الحضري، **مرجع السابق** ، ص: 32

7)- الأفراد : أهم طرف في عمليات التنمية ذلك لأنهم الهدف الحقيقي لهذه العمليات ولأنهم المستعمل الرئيسي لها، غالباً ما يشاركون في مراحل صنع القرار والمتابعة والصيانة بعد التشغيل.

4- مستقبل " بانجالور " والدروس المستفادة .

أولا : مستقبل " بانجالور "

ظهرت العديد من محاولات وخطط التطوير لحل مشكلات المدينة وتطوير البيئة العمرانية لها ونجد من أهم محاولات التطوير هذه :

- تطور المؤسسات التعليمية ولاسيما المتخصص منها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث وصل عددها إلى 21 مؤسسة متخصصة في الهندسة إضافة إلى 57 مؤسسة أخرى ضمن جامعة بانجالور، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الهند الدولة الأولى في المتخصصين في البرمجيات على مستوى العالم .
- تحسين أداء شبكات البنية الأساسية وتطويرها (كهرباء ، صرف ، مياه ....الخ) .
- تطوير المناطق العشوائية داخل المدينة .
- توفر تجمعات عمرانية جديدة خارج المدينة تعتمد على نظام التنمية المرحلية .
- تطوير شبكات الطرق والنقل على المستوى الإقليمي .
- محاولة تكوين مؤسسات لإدارة المدينة والتحكم في تشغيلها ونموها .
- خطط للتنمية المجتمعية (الثقافة ، التعليم .....الخ) .
- تطوير وتحسين المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق على مستوى المدينة .
- تطوير المدن المحيطة لجذب السكان من بانجالور إليها .
- إنشاء محور لتكنولوجيا المعلومات (IT Corrido) يبدأ من مركز التكنولوجيا (International Technology Park) وحتى المدينة الإلكترونية (Electronic City) بحيث يكون مدعماً بالبنية المعلوماتية الأساسية المتطورة . [1]

[1] - سميحة فوزي ، **التصنيع والمدن الجديدة :أعمال ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة** ، المركز القومي ، للبحوث الاجتماعية والجنائية, 1986، ص : 198 .

– مشاركة العديد من الأطراف في عمليات التطوير التكنولوجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحكزمة ، الجامعات والمعاهد ..... الخ) .

ثانيا : الدروس المستفادة من " بانجالور" .

ظهر أهمية الاحتياج إلي وضع رؤية " Vision " اكبر لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بالهند بحيث يجب النظر الفئات العريضة من الشعب ودعم استخدامه للتكنولوجيا ليحقق عائد على الشعب كله، وليس العاملين فقط في تكنولوجيا المعلومات وبالتالي تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات في حل المشكلات المحلية، والسماح باستخدام هذه التكنولوجيا محلياً بدون رسوم أو جمارك تفرض على الاستخدام المحلي مثل نفس المزايا المقدمة للتصدير وبالتالي سيزيد ذلك من انتشار استخدام التكنولوجيا بصورة متوافقة مع المواطنين والبيئة .

الدرس المستفاد في وادي السليكون أنه مشروع جماعي يسانده كل القائمين عليه والعاملين به وليس مجرد خطوات فردية والهند مفتقده لذلك، مثل (التعاون بين المؤسسات المختلفة الأعمار والأحجام وبين المتخصصين وبين الجامعات ومعاهد الأبحاث ومصادر التمويل) ، وإذا تم ذلك فسيتم انتشاره حتى بين الشركات الأجنبية والهندية، لذلك يجب وضع حوافز لعمل مثل هذه المشاركات أو التعاون بين الأجهزة وبعضها البعض، (والتجربة الجزائرية تواجه نفس المشكلة وما زالت المحاولات مستمرة لإحداث هذا التعاون البناء) .

من الأهمية أن يتم استقطاب خريجي معاهد التكنولوجيا بالهند الذين يهجرون الهند للخارج وذلك للعمل داخل الهند لقيادة عجلة التطوير في العقود القادمة، بمعنى أن يتم تحسين الاقتصاد وبالشكل الذي يجذب صغار المهندسين والفنيين للابتكار والتطوير .[1]

عدم التركيز فقط على البرمجيات في الهند فبنجالور ليس مثل وادي السليكون وال" IT " لن يحل مشاكل الهند كلها، ويجب توسعة المشاركة في مناقشة السياسات المستهدف استخدامها بالتوازي مع السياسات التكنولوجية .

[1]– سميحة فوزي ، **مرجع السابق** ، ص: 199 .

توجيه النظر إلي التحالف بين صناعة البرمجيات أو تكنولوجيا المعلومات وبين الحكومة بحيث لا تقوى " IT " فقط ولكن الهدف يجب أن يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقوية النسيج الاقتصادي الداخلي ولتحسين فرص العمل ومستوي المعيشة لكل شعب الهند .

ومن خلال تناول هذه الدروس ظهرت بعض الايجابيات والسلبيات وهي كما يلي :

أولا : الايجابيات التي تدعم التطوير في المجال التكنولوجي بالهند .

- الدعم الشخصي لنائب وزير التعليم العالي و رئيس الوزراء .
- السياسات الحكومية المفضلة .
- توافر العمالة العاطلة بكثافة .
- قدرة على التعامل باللغة الانجليزية .
- انخفاض تكلفة الضرائب .
- استثمارات ضخمة في مجالات البحوث والتطوير .

ثانيا : السلبيات التي تعوق التطوير في المجال التكنولوجي بالهند .

- النقص في السياسات التكنولوجية طويلة الأجل .
- عدم كفاية بيئات البنية الأساسية .
- عدم تعاون صناعة البحوث والتطوير بالشكل الكافي .
- بيروقراطية غير مجدية بالشكل المطلوب .
- عدم كفاية رأس المال .
- الانتشار البطيء لتكنولوجيا المعلومات في باقي مناطق الهند .
- الضغط المتزايد على البنية الأساسية والخدمات ساعد على سرعة تدهورها وعدم كفاءتها لاحتياجات المستعملين، وصل الأمر إلى أن هذه المدينة التي تعد المدينة الأولى للأنشطة الاقتصادية المعلوماتية في قارة آسيا .
- من بين الآثار السلبية نجد انقطع التيار الكهربائي عنها أربعة ساعات كل يوم .
- الازدحام المروري وانتشار التلوث .

– النمو العشوائي للمدينة ففي داخل النسيج العمراني تتداخل الفئات السكانية مع بعضها البعض دون التأثر بالمستوى الاقتصادي .

المبحث الثاني : الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر

المطلب الأول : الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

1- مفهوم التنمية الاقتصادية.

1-1- مفهوم التنمية:

فالتنمية لغة هي" النماء" أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية و غيرها، أما مصطلح التنمية فيعبر عن " التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية ا ولاجتماعية والفكرية ولتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ".[1]

1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب و الباحثين، وفيما يلي عرض لأهمها: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها" الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها."[2]

كما عرفت على أنها " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي."[3]

---

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل عمان 2007، ص : 123 .

[2]– بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2008 ، ص : 115 .

[3]– محمد عبد العزيز وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندارية ، 2009 ، ص: 12 .

وتعرف أيضا على أنها " سياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، و إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد."[1]

أما مفهوم التنمية الاقتصادية في الجانب الإسلامي فهو يرى على " الأسس والفلسفية والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد في الإسلامي ولتي تتمثل في أف النشاط الاقتصادي نشاط تعبدي، وإن الاقتصاد غير محايد، فضلا عن الرقابة الذاتية، أ ف الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الر وحية ولتعبدية مما يجعلوه قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كاف قدر الإشباع الذي يحققه، الأمر الذي يساعد على بخفيف حدة المشكلة الاقتصادية."[2]

فهناك من يفرق ببين التنمية الاقتصادية ولنمو الاقتصادي من خلال أن التنمية تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، وعلاج الاختلالات المقترنة به، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج، بينما يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا ويؤدي إلى زيادة الناتج الوطني دون تغيير إرادي في عمل أداء الاقتصاد، ويحدث في المجتمعات على مر الزمن، ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها.[3]

2- الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

الإستراتيجية الصناعية : تعرف على أنها تلك الموارد الواجب استعمالها من أجل تحقيق النشاط الأساسي وسير السياسة العامة داخل المؤسسة أو العامة داخل المؤسسة أو الدولة بصفة عامة. وعليه فان الإستراتيجية الصناعية ما هي إلا عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية والتي تسمح بوضع الأهداف المستقبلية ما يساعد المؤسسة والدولة على

[1]- جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية** ، دار الشور للنشر، عمان الأردن ، 2010 ،ص: 169 .

[2]- إسماعيل عبد الرحمان ، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية ط1** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 ، ص : 270.

[3]- الملتقى الوطني الأول، **أفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية** ، جامعة ادرار ، 2013- 2014

تحديد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وتطبيق سياستها الصناعية، دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الإستراتيجية الصناعية .[1]

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري.

أصبحت الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يحبب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية:[2]

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال،

[1]- المؤتمر الوطني الأول حول، **الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ... أم قطعية**، يوما 23 و 24 افريل 2012، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،ص: 143.

[2]- النشاشبي كريم وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998 .

إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز تقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك .

تندرج الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقو على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد، كما تعزيز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي . وتهدف الإستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

3- المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

ترتكز الإستَّراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها، - الانتشار القطاعي للصناعة؛

- انتشار وتوسع حيز الصناعة، - سياسات التطور الصناعي .

3-1- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات والمحيطة بعوامل تطبيقها.

3-2- الانتشار القطاعي للصناعة

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة .ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة :تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

أ. **تثمين الموارد الطبيعية**

الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى .القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيترو كيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد(الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الجديدة وترقيتها(الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية) ؛

ب. **تكثيف النسيج الصناعي**

ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز؛

ت. **ترقية الصناعات الجديدة،**

اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقهقرا و وتأخر جهوي من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

3-3- انتشار وتوسع حيز الصناعة انتشار وتوسع حيز الصناعة

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة .هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا.

فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التَّركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع المؤسسات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون بين المناطق الجديدة لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.[1]

3-4- سياسات التطور الصناعي

و تغطي أربع مجالات كبيرَة:

أ- **وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي**، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسجيل في إطار إستراتيجية التصنيع.

ب- **الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور**، فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة التَّقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

ج- **تطوير الموارد البشرية والمؤهلات**، واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية . تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي. ولننو أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية؛

د- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر**

والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل لنشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي (التكنولوجيا التنظيم التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني، وذلك من خلال

[1]- براق محمد، بوسبعين تسعديت، **إستراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011 ص 10 .

سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

المطلب الثاني : آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الإستراتيجية الصناعية في الجزائر

يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، دور فاعل في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات النبتَة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر، إن عمل الدولة الجزائرية على تحقيق سياساتها الصناعية الحالية والمستقبلية سوف لن يتأتى إلا بتحديد آفاق مستقبلية ترتكز في مضمونها على عنصرين أساسيين الموارد الطبيعية والبشرية.

1- تثمين مواردها الطبيعية،

تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية و عقلنة استهلاكها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة، فوفرتها وجودتها تمثل نقطة بداية المسار الصناعي، وخاصة مواردها الطاقوية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، حيث تشير العديد من الدراسات أف قرب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جدا بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري، هذا التأثير المباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية من سياحة، صناعة، صحة، زراعة...الخ.

ومن هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية، كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد النفط.

وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس والرياح بحلول 2020 فالهدف الأساسي للإستراتيجية الصناعية الحالية في الجزائر هو

توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجوه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

2- تأهيل الموارد البشرية،

تركز الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر على تطوير العنصر البشري كأساس لنجاح أي سياسة صناعية مست بلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة، وتسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعية بالموازاة وتأهيل مواردها البشرية إلى انتشار مراكز للتعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة.

بالإضافة إلى إنشاء بعنة تسهر عليها الدولة تعمل على بحث وتطوير العلم والتكنولوجيا ووكالة لتقنية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا، ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المجددة وترويجها على السوق كذا تجنيد مختلف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع التنموية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصاد .

كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية ترقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.[1]

3- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تنميلي وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني .وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

[1]- قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 05 جامعة الشلف ص: 99- 100 .

4- تطور نسبة الاستثمارات في الجزائر:

الجدول رقم(3-4) : حجم الاستمارات في الجزائر ما بين الفترة 2002- 2010

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون د.ج)	النسبة %	عدد الوظائف	النسبة %
استثمارات داخلية	67.280	99.22%	5.035.015	74.83 %	866.563	92.11 %
شراكة	245	0.36%	843.135	12.53%	27.717	2.95 %
استثمارات مباشرة أجنبية	283	0.42%	850.613	12.64%	46.552	4.95%
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0.78%	1.693.748	25.17%	74.269	7.89%
المجموع العام	67.808	100%	6.728.763	100%	940.832	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2011

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالاستثمارات المحلية حيث لم تتجاوز 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية، لذلك يجب على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع مناخ الاقتصادي الملائم والقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وهو ما من شأنه خلق فرص عمل جديدة خصوصا للفئة ذات التكوين العالي، حيث يظهر الجدول التالي مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تقليص حدة البطالة في الجزائر

الجدول رقم(3-5): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(1998-2010).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002-2010	المجموع
عدد المشغلين	5 902	5 957	11 696	4 609	74 296	**102 433**

المصدر: بوكلثوم وداود، 2011، ص. 9.

الجدول رقم(3-6): حجم الاستثمارات في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي

القطاعات الإنتاجية	عدد المشاريع	%	القيمة (بالملايين دج)	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	1.597	2,36 %	95.831	1,42 %	28.933	3,08 %
أشغال عمومية	12.155	17,93 %	1.301.105	19,34 %	248.207	26,38 %
الصناعة	7.209	10,63 %	2.598.459	38,62 %	244.225	25,96 %
الصحة	566	0.83 %	55188	0.82 %	12508	1.33 %
النقل	39.563	58,35 %	1.008.984	15,00 %	227.821	24,21 %
السياحة	485	0.72 %	339.862	5.05 %	41 275	4.39 %
الخدمات	6.226	9,18 %	1.086.856	16,15 %	118.747	12,62 %
التجارة	2	0,00 %	37.514	0,56 %	15.500	1,65 %
الاتصالات	5	0,01 %	204.964	3,05 %	3.616	0,38 %
المجموع	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2011

ما يمكن استنتاجه من الجدول أن نسبة الاستثمارات في الخدمات تحتل مكانة ريادية بعد كل من قطاعي النقل والأشغال العمومية (نظرا لوجود برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الخماسي اللذان أخذا حصة الأسد من المشاريع الكبرى وبالتالي استقطبا كما هائلا من اليد

العاملة)، حيث أنها استقطبت أكثر من 500 6 مشروع ما ساهم في امتصاص ما يقارب 15% من اليد العاملة خصوصا المؤهلة.

الجدول رقم(3-7): تقسيم المشاريع الأجنبية حسب النشاط الاقتصادي

القطاعات الإنتاجية	عدد المشاريع	%	القيمة (ب 106 دج)	%
الزراعة	9	1,70 %	6.854	0,40 %
أشغال عمومية	86	16,29 %	46.107	2,72 %
الصناعة	281	53,22 %	925.295	54,63 %
الصحة	3	0,57 %	8.589	0,51 %
النقل	24	4,55 %	10.319	0,61 %
السياحة	13	2,46 %	102.295	6,04 %
الخدمات	111	21,02 %	505.789	29,86 %
الاتصالات	1	0,19 %	88.500	5,23 %
المجموع	**528**	**100 %**	**1.693.748**	**100 %**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2011

من خلال الجدول نلاحظ أن الخدمات استقطبت جانبا مهما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (بغض النظر عن الاستثمارات الموجهة في الصناعة التي تتمركز في قطاع المحروقات والصناعات التحويلية)، حيث بلغت ما نسبته 25% من مجموع هذه الاستثمارات، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي توليه الشركات الأجنبية لهذا القطاع الذي ما يزال فتيا والذي يتميز بقيمته المضافة العالية التي يخلقها وهو ما يشجع المستثمرين الأجانب على اعتبار الجزائر كقطب خصب للخدمات في شمال إفريقيا والوطن العربي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر: تشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضاعف خلال سبع سنوات، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 737 606 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003

(949 207 مؤسسة)، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم(3-8): تطور عدد المؤسسات والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2010

مؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، مرجع السابق.

المبحث الثالث : التجربة الجزائرية لإستراتيجية العناقيد الصناعية .

المطلب الأول: ملامح الظهور الحقيقة للتجمع التكنولوجي (القطب التكنولوجي) لسيدي عبد الله .

برزت التجمعات التكنولوجية والإلكترونية لسيدي عبد الله في سياق اجتماعي، اقتصادي وسياسي في قلب التحولات التي تسعى الجزائر من خلالها لتصبح اقتصادا منفتحا للتنافس الحر من أجل تنويع اقتصادها وتصبح أقل اعتمادا على المحروقات، والتي يجب عليها أيضا أن تنوع من مصادرها حتى تكون حاضرة في سوق الصادرات لتستفيد أفضل ما يمكن من مصادرها للطاقة السياسة الإرادية للدولة، من خلال الجهاز الحضري(المخطط الوطني للتهيئة العمرانية) ، تتجه نحو خلق أقطاب تكنولوجية. أكثر واقعية ، وحسب المصممين، ستسمح هذه الأماكن بخلق روح التعاون الذي يرفع من حركية النمو الاقتصادي وتجعلها أماكن للإستقطاب المفضلة ، وهي تتمثل في الربط التقني والجغرافي للتصور (الجامعة ، مدارس كبرى ، مخابر البحث .....الخ) والتطبيق، وهو ما يحفز " نموا متقابلا " بين البحث والتطوير والصناعة.

1- نشأة التجمعات الصناعية التكنولوجية لسيدي عبد الله .

بتاريخ 30 ماي 2004، تم وضع الحجر الأساس للحظيرة ا لتكنولوجيق للجزائر العاصمة من طرف وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدأت أشغال البناء الأولى في شهر أبريل وهي تعلقت بالمبنى الأول الذي سيحتضن الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية . [1]

وهي أول حظيرة تكنولوجية في الجزائر، تقع في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله التي تبعد بمسافة 25 كلم عن الجزائر العاصمة، بمساحتها البالغة 100 هكتار.[2] وتتمحور هذه الحظيرة التي تؤوي نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال على: الحظيرة التقنية، مصلحة الإبداع، قطب الدعم.

وتقع الحظيرة المعلوماتية على بعد 40 كلم من أكبر مؤسسات تكوين المهندسين، فيها 8 مؤسسات تكون أكثر من 4000 مهندس سنويا تتواجد في قطر 200 كلم حول الحظيرة المعلوماتية، كما تقع هذه الحظيرة في حوض غني باليد العاملة المختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.[3]

إن هذه الحظيرة التي تمتع بموقع مناسب في قلب الحظيرة المعلوماتية، بجانب مركز الدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال CERTIC، وهو عبارة عن مبنى ذكي يحتوي على ثلاث طوابق تبلغ مساحتها الإجمالية 9800 متر مربع، تحوي حظيرة سيدي عبد الله على 2150 متر مربع من مساحات الشغل،شرفتين، كافيتيريا، قبة زجاجية موقف سيارات تحت الأرض.

---

1 الاقتصاد الحضري وأقطاب الكفاءات (أقطاب التنافسية وأقطاب الامتياز) في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية / ديسمبر 2006.

2- حساني رقية و خوني رابح: " **الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد**"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010، ص 8.

3- حسين رحيم: **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003، ص:168.

ومن أجل تعزيز الإبداع تأوي هذه الأخيرة، مراكز إبداع تابعة لمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل: Microsoft ، Cisco ، IBM ، وهذا لتقديم دورات تكنولوجية في اختصاصاتها لفائدة مؤسسات ناشئة ومؤسسات شريكة محلية، ومن أجل تطوير تكنولوجياتها كذلك، نذكر على سبيل المثال: Tech days ، la semaine du web.

كما توفر مساحات لتنظيم الدورات التكنولوجية والمحاضرات لفائدة مؤسسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي ترغب في ذلك، بالإضافة لقطع أرضية ومتوفرة تبلغ مساحتها أكثر من 70 هكتار تخصص للمشاريع الاستثمارية، التي ستخرج من الحظيرة، وسيتم تخصيص الأراضي على أساس المقاييس التي اعتمدتها الوكالة الوطنية لترقية الحظائر.

أن الأهمية التي توليها الجزائر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض إدراج هذا القطاع كعنصر رئيسي في إستراتيجيتها الجديدة هذه. إذ توجد ثلاثة هياكل لتجمع التكنولوجي والإلكتروني قيد التشغيل منذ نهاية 2007: منها قاعة المحاضرات، الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية والفندق.

يندرج العنقود التكنولوجي سيدي عبد الله في سياق المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، بناء عليه فهي تسعى لتحقيق أهداف تتعلق بالمدينة الجديدة وأهداف خاصة بها تم إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله بموجب مرسوم تنفيذي، تنفيذا للقانون المؤرخ 08 مايو 2002 ، المتعلق بإنشاء مدن جديدة[1].

وهي توجد في ولاية الجزائر على أراضي بلديات المحالمة ، الرحمانية ، زرالدة و الدويرة ، تقدر مساحة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بـ 7000 هكتار، من بينها 3000 هكتار مخصصة للمحيط الحضري والتهيئة للمدينة الجديدة و 4000 هكتار هي أماكن مخصصة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مساحات تمت تهيئتها حولها، وهو ما يشكل نطاقا لحماية المدينة الجديدة[2].

1- http://www.sidiabdalla.net/creation.html(le02/07/06)

2 المرسوم التنفيذي **رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004** المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

الشكل رقم(3-22) : الهيكل التنظيمي للعنقود الصناعي (الحظيرة) التكنولوجي سيدي عبد الله

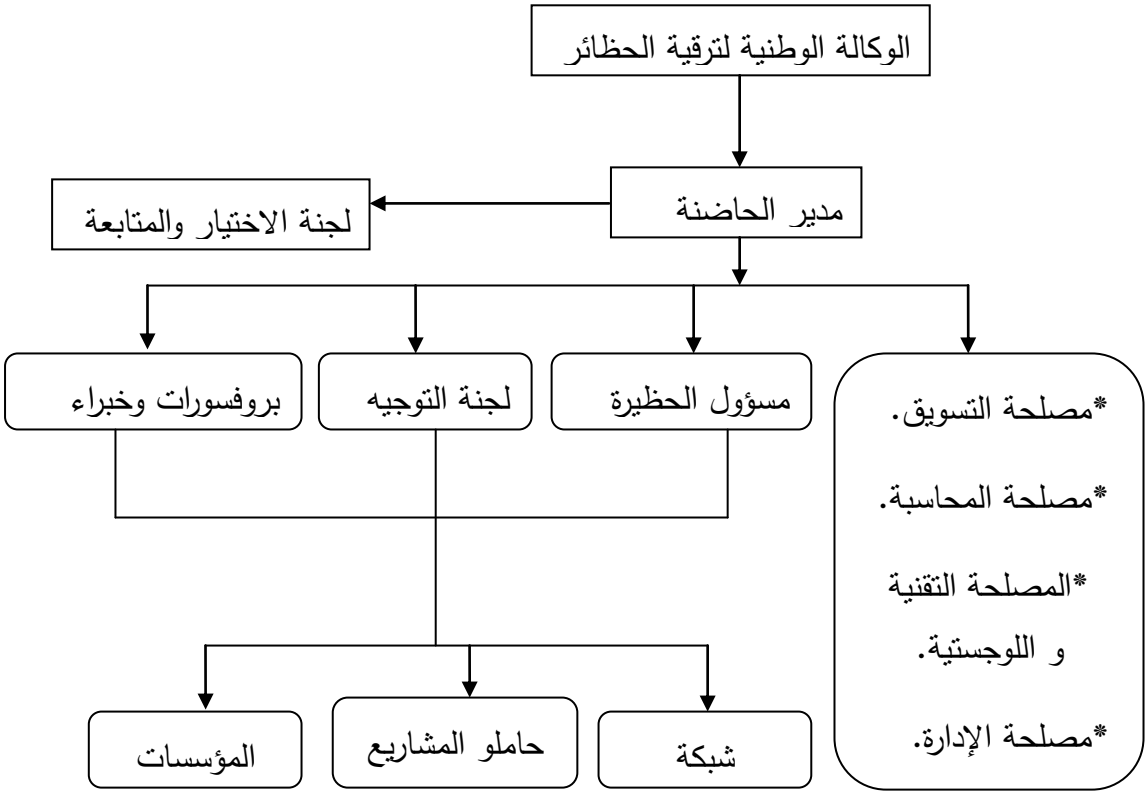

المصدر: الوثائق الداخلية للتجمع التكنولوجي سيدي عبد الله ، مع بعض التصرف

2- أهداف التجمع المعلوماتي لسيدي عبد الله:

- ✓ **حظيرة متكاملة:** حيث أنها تحتوي على معهد عالي للاتصالات، وكالة للاتصالات، وكالة للانترنت وكذلك المدرسة الوطنية لرعاية الموهوبين المبتدئين.
- ✓ **إنشاء 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة:** مشروع التجمع المعلوماتي لسيدي عبد الله يهدف إلى استقبال 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، فالمشروع يتعلق بتنفيذ مخطط شامل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للخاص.
- ✓ **خلق 20.000 منصب عمل جديد:** إن إنشاء التجمع المعلوماتي لسيدي عبد الله من شأنه خلق 20.000 منصب عمل جديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من المفروض إنشاؤها في مناطق النشاط التي تغطي 180 هكتار (حيث سيتم تعميم العديد من الوظائف داخل قطاع الخدمات والتجهيزات الكبرى التي تم حشدها من أجل تنفيذ مشروع بناء الحظيرة).

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، فإن للتجمع عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

أولا : الأهداف الخاصة:

- خلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى.
- خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الإبداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة.

تحويل المنطقة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا : الأهداف الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تنويع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال بحيث تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة من البحث والتطوير والتسويق لأعمال الهندسة والتصميم والتنفيذ وتشمل المزيد من العناصر ذات القيمة المضافة.
- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على التصدير.

ثالثا: الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية:

- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- رفع الاستثمارات في القطاع الخاص.
- العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.
- تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص.
- تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي (الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، 2011).

الجدول رقم(3-9): يبين أهم الأهداف المسطرة .

أهداف المجال	• تنويع سلسلة القيم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات • تحفيز قطاع التصدير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • تحفيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوية ومزدهرة • العمل كمحور مادي وافتراضي لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.
أهداف المؤسسات	• توفير الدعم التقني وأعمال ذات جودة للمؤسسات في الجزائر • الإسراع من رفع نسبة تأسيس وتوسيع شركات مبتدئة ومؤسسات متوسطة وصغيرة • تعزيز كفاءات المؤسسات
أهداف وظيفية : في البحث والابتكار	• ترقية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة . • تسهيل عملية البحث.
أهداف التنسيق	• تقريب مختلف الشركاء.

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية تقرير حول "الحظيرة لسيدي عبد الله". مارس 2006.

3- أهم الخدمات، والعروض ، والتسهيلات المقدمة

<u>أولا</u> : المؤسسات المبتدئة المستفيدة من الدعم

تم تأسيس المدينة التكنولوجية سيدي عبد الله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة وحاملي المشاريع، وذلك كما يلي:[1]

أ. **المؤسسات المبتدئة:** وذلك من خلال تقديم الدعم:

- إلى المؤسسات التي أنشأت منذ أقل من 05 سنوات.
-توفير إمكانات التنمية السريعة المتمركزة على الإبداع التكنولوجي.
-توفر المؤسسة على موارد بشرية تتناسب مع مخطط تطورها.
-تنشط في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تهدف هذه الحاضنة على مدى سنتين(02 سنة) لإيواء ومساندة المؤسسات المبتدئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

-إلى حاملي المشاريع: والذين يتمثلون في خريجي الجامعة الجدد، الباحثين، طلبة الدكتوراه أو ما بعد الدكتوراه، الموظفين، المقاولين الخواص، الذين لديهم مشاريع إنشاء مؤسسات يريدون إقامتها على التراب الوطني، ومهما كانت درجة نضج المشروع بإمكانهم الاستفادة من خدمات ودعم الحظيرة التكنولوجية.

حيث تكون مدة احتضان حاملي المشاريع 30 شهرا بهدف وضع مخطط أعمال للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة النهائية للحضن.

وهنا يتلخص توجه الحظيرة في:

- دعم حاملي المشاريع خلال مراحل النضج والتدقيق من الفكرة حتى تحقيق المشروع وإنشاء المؤسسة .
- دعم وإيواء المؤسسة الصغيرة في طور الإنشاء والتي لا يتعدى سنها 05 سنوات.

[1] – بركات ربيعة، **حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة**، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 08/07/06 أفريل 2010. ص:10- 16 .

حيث يقبل المشروع نهائيا في التجمع حسب المعايير التالية:

- الميزة الإبداعية .
- درجة النضج وخاصة إمكانية تحقيق التقنية (دليل المشروع).
- إمكانية تحقيق الاقتصادية (السوق المحتملة) والمالية.
- الوضعية القانونية لحقوق الملكية.

ثانيا : عروض التجمع: أهم العروض التي يقدمها التجمع التكنولوجي سيدي عبد الله

- **عرض قيم التجمع التكنولوجية:** يقترح التجمع المعلوماتي عرض قيم متنوعة مثل[1]:

- خدمات مكتبية متطورة وإمكانيات ومحيط ملائم للعمل.
- مؤسسات نوعية: من بنايات ذكية فاخرة + قطع أرضة ومنشآت ذات نوعية عالية الجودة.
- عوامل تسهيل الأعمال من يد عاملة وحوافز جبائية مغرية.

- **الخدمات و الإمكانيات:** وكل هذا تحت تصرف مستأجري التجمع من:

- شباك إداري وحيد، خدمات متعلقة بتسيير الحظيرة، خدمات الإطعام، خدمات مكتبية، خدمات بنكية، مركز بريد، محلات/مراكز الراحة...الخ، خدمات النقل.

- **عروض متعدد المستأجرين: Multi-locataires**

متعدد المستأجرين: وهو حل عقاري لتعزيز أداء الشركة 2، وهو عبارة عن مبنى ذكي بمساحة 2000 متر مربع، يقع في قلب التجمع التكنولوجي، حيث يتوفر على: مكان استقبال، ومؤسسات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحوي مساحات مكتبية فاخرة؛ قابلة للتعديل وجاهزة للاستعمال.

كما تحتوي على: مكاتب بمساحة 2840 متر مربع قابلة للتسويق مقسمة على مبنيين من ثلاثة طوابق؛ مكاتب بتركيبات مختلفة متوفرة، من المكاتب الصغيرة حتى الأماكن المفتوحة

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر وترقيتها، الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبدالله، ص:04.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر وترقيتها، الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبدالله، نفس المرجع السابق، ص:05.

الواسعة؛ خدمات ذات نوعية: اتصال شبكة الألياف البصرية. موقف سيارات تحت الأرض وخارجي، حوض ماء، بهو، مطعم ومقهى.

أ. عروض التجمع في مجال الابتكار والإبداع:

يسعى العنقود لتقديم هذه العروض (الابتكار والإبداع) من أجل إثبات قدرتها على تبني مثل هذه المشاريع وتتمثل فيما يلي:

- عرض حصص تكوينية على المؤسسات.
- إيواء ودعم المؤسسات الناشئة.
- مكان للتكوين والمحاضرات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مركز إبداع لفائدة مؤسسات ذات تكنولوجيا متطورة.

ويمثل الجدول الموالي عروض العنقود (التجمع) في مجال الإبداع والابتكار.

جدول رقم(3-10): عروض العنقود في مجال الإبداع والابتكار

الاستعمال	عدد القاعات	المساحة الإجمالية متر مربع
مؤسسات ناشئة	7	1.154
مركز الإبداع	3	370
تكوين	3	226
المجموع	13	2.425

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله، ص:06

والملاحظ من خلال الجدول أن التجمع قد وفرت مساحات كبيرة للأخذ بعين الاعتبار أهمية الإبداع ودوره في إنجاح هذه المؤسسات الناشئة ، بالإضافة إلى وجود مبنى CERTIC: مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذي يحتوي على[1] 5400 متر مربع نقطة التقاء مخابر البحوث، يستضيف المشاريع الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر وترقيتها، الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله، **نفس المرجع السابق**، ص:07.

ب. عروض التجمع من خلال الأبراج التجارية: حيث توفر:

- مساحات مكتبية ذكية يمكنها احتواء أكثر من ألف شخص.
- قاعة محاضرات نوعية لاستقبال الأحداث، الندوات والمحاضرات.

وسائل الراحة. شقق فندقية، نوادي رياضية ومتاجر من أجل توفير كل وسائل الراحة.

أما عن الفرص التجارية التي تتيحها هذه الأبراج والمتمثلة فيما يلي:

القطع أرضية: والتي تنمح للمشاريع الاستثمارية المبتكرة: وهي قطع أرضية غنية ومتوفرة تبلغ مساحتها أكثر من 70 هكتار تخصص لـلمشاريع، وسيتم تخصيص الأراضي على أساس المقاييس التي اعتمدتها الوكالة وعن طريق عملية شفافة.

أ. **عروض مقدمة في الاتصالات:** حيث تضمن الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة اتصالات الجزائر بنية تحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال نوعية وتنافسية وتستجيب لاحتياجات المستأجرين، وذلك عن طريق:[1]

- توفر عدة آليات: ألياف بصرية، أقمار صناعية،Wifi،wimax؛
- اتصالات ذات جودة آمنة؛
- خصم25% على السعر التسويقي لمؤسسة اتصالات الجزائر؛

حضور تجاري وتقني لشركة اتصالات الجزائر مخصص للحظيرة.

ثالثا: تسهيلات التجمع : يسعى التجمع لتقديم أفضل التسهيلات للمشاريع المنتسبة إليها وخاصة الجبائية منها، لأن هذه التسهيلات تساعد المؤسسات الناشئة على النمو والتطور في البداية وعدم وجود أي مشاكل من الناحية القانونية، وتحسن نتائج هذه المؤسسات خاصة في المراحل الأولى.

والجدول الموالي يوضح أهم التسهيلات الجبائية المقدمة من طرف التجمع

[1]– وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17**، السداسي الأول 2010، ص 7.

جدول رقم(3-11): عرض التجمع التكنولوجي لحوافز جبائية ضريبية تتناسب لمستخدمي تكنولوجيات الإعلام والاتصال

عرض	وصف	الشروط:
عرض1	• 5سنوات إعفاء ضريبي • دعم للتكوين	مؤسسة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تستثمر لخلق نشاط أو توسيعه. أو تحويل نشاط قد تم إنشاؤه من قبل باستثمار جديد.
عرض2	• 10سنوات إعفاء ضريبي • دعم للتكوين	نفس الشرط أعلاه لكن في اختصاص ذو قيمة مضافة عالية(البحث والتطوير، تطوير البرمجيات، الهندسة..الخ.
عرض3	• 10سنوات إعفاء ضريبي	دراسة مخصصة للذين يعرضون مباني مكاتب تتماشى مع روح الحظيرة (مباني ذكية مخصصة لإيواء ودعم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال).

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر وترقيتها، الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله، ص:11.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اختلاف بين هذه الحوافز باختلاف نوع المؤسسة (خلق نشاط، تبديله، توسيعه، مجال البحث والتطوير،...)، وهذا بهدف تشجيع الروح الإبداعية، وتجسيد الأفكار على أرض الواقع؛ واستثمار النتائج المحصلة خلال السنوات الأولى في زيادة قدرة المؤسسة على الإنتاج والإبداع في نفس الوقت.

المطلب الثالث : مكونات التجمع التكنولوجي الالكتروني لسيدي عبد الله .

وهي تتمثل أساسا في ثلاثة قطاعات، وهي الحظيرة التكنولوجية، قطاع الابتكار وهياكل الدعم.

1)- <u>المركب التكنولوجي</u>: يتمثل هدفه في "تحفيز لظهور قاعدة تكنولوجية يمكن أن تجمع حولها المستثمرين المحليين والأجانب، وتسمح بتطوير صناعية البرمجيات التي تدخل في مجالات التكنولوجيا الدقيقة ". وخدمات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خدمات الدعم للمؤسسات، بالإضافة إلى عوامل تسريع البحث ، ومن أجل تحقيق ذلك سيتم

تطوير مختلف الوظائف الموجهة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها الإنتاج والتجميع، التوزيع والاستغلال[1].

أ – **الإنتاج والتجميع :** ستغطي هذه الأنشطة والإجراءات نواحي مثل التحضير والتصنيع والاختبارات ومراقبة الجودة وإنجاز الوثائق والتغليف ، حيث تتضمن أنشطة التصنيع كل أنشطة التحويل من أجل إنتاج المكونات الإلكترونية، أما المعدات أو الاستهلاكات وهي تتعلق بكل الأنشطة المرتبطة بإعلاميات تسيير برمجيات خاصة بتخطيط موارد المؤسسات ERP ، إدارة العلاقة مع الزبون CRM وغير ذلك، إذ يتضمن تجميع مكونات المواد و / أو البرمجيات جناحين: في حالة مكونات المواد يتعلق الأمر بإنتاج معدات الإعلاميات والشبكات، وفي حالة مكونات البرمجيات يتعلق الأمر بإنتاج نظام برمجيات بالتجميع وإعادة استعمال المكونات الموجودة و التطوير بحد ذاته يتعلق فقط ببرمجة الوسائط البينية بين المكونات.

ب –**التوزيع:** وهو يتضمن البيع والخدمات : لا تتيح الحظيرة الإلكترونية سوى بالبيع عن بعد (بالإنترنت) للمكونات (المعدات ، البرمجيات ، الخدمات ، والمحتويات) وهي تتضمن دمج الحلول التي تتطلب أعمالا بقيمة مضافة لإعادة التنظيم، وإجراءات التكامل مع منظومات موجودة والتنفيذ (التركيب ، والوضع في الخدمة ...) ، أنشطة التركيب وتشغيل المعدات والبرمجيات وخدمات الشبكة .

ت –**الاستغلال :** وهي الأنشطة المرتبطة باستعمال المعدات أو البرمجيات ، بالإضافة إلى تقديم الخدمات وتتضمن هذه الأنشطة خدمات الدعم لما بعد البيع المتمثلة في الصيانة و/أو المساعدة على استعمال المعدات ومنتجات البرمجيات وحلول البرمجيات. وهي تتضمن أيضا الاستغلال لحساب الغير ومنها مزودي خدمة الإنترنت أو مزودي خدمة التطبيق، وإدارة منظومة استغلال أو شبكة محلية، استغلال بنوك المعلومات، استغلال التطبيقات المعقدة. وفي الأخير، تتضمن أيضا الاستشارات (مساعدة التشغيل للمستعملين، استشارات في المعلوماتية والشبكات، الخ).

1 – قائمة الأنشطة في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية. **نفس المرجع السابق** .

2)- منطقة الابتكار : يتضمن من جانبه، مراكز الخدمات، البحث والتطوير للمؤسسات الخاصة والعامة، الجامعات واتحادات شركات أو معامل بحث مستقلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً معاهد الجامعية، كليات عليا ومؤسسات التكوين ستكون أيضا ضمن هذه المنطقة.

الجدول رقم(3-12): المؤسسات الداعمة للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله

الميدان المدعم	المعاهد والجامعات الداعمة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاتصالات إلى الإلكترونيات الدقيقة، مرورا بالإعلاميات والوسائط المتعددة .	- المعهد الوطني للإعلاميات - جامعة العلوم والتكنولوجيا (إعلام آلي، إلكترونيك) - المدرسة الوطنية متعددة التقنيات (إلكترونيك) - مركز تطوير التقنيات المتقدمة - مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - مركز دراسات الدراسات والأبحاث في المعلومات العلمية والتقنية.

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية تقرير حول "الحظيرة لسيدي عبد الله".

- ✓ **المؤسسات الخاصة والعامة :** وهي تتمثل في المؤسسات المحلية أو الأجنبية التي تعرض خدمات أو منتجات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى منصات تعهيد في الإعلاميات لكل القطاعات الاقتصادية (بنوك، النفط والغاز، الصناعات، ..الخ).
- ✓ **البحث والتطوير: و** هو يتمثل في تطوير خدمات البحث والتطوير لمؤسسات خاصة وعامة، خدمات البحث والتطوير لجامعات أو اتحادات أو معامل بحث مستقلة.

كما أن البحث والتطوير الدولي هو أيضا حاسم للسماح بنقل التكنولوجيا والتعاون على المستوى المحلي و الدولي .

- ✓ **التعليم والتكوين :** يتمثل في المعاهد الجامعية، الكليات العليا، الجامعات ومؤسسات التكوين الخاصة والعامة التي تقترح دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إضافة إلى نظام الابتكار المركزي هناك أيضا سلسلة من الخدمات التي تعمل على التسهيل والدعم وتعزيز ظروف الحياة ويمكننا أن نشير مثلا إلى:

– **المسرعات :** وهي كل المؤسسات التي تعرض خدمات تسمح بتسريع عملية إنشاء وتوسع مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وهي تتمثل في الحاضنات التكنولوجية، وكالات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مراكز نقل التكنولوجيا ، المشاتل، وكالات الوسطاء والتسويق ووكالات الدعم الأخرى والمؤسسات ذات الصلة .

3)– قطب الدعم: من أجل تمكين الفاعلين في التجمع لسيدي عبد الله من الاستفادة من كل المرافق يعتزم هذا الأخير أيضا تطوير " قطب الدعم " وهو يشتمل على وسائل الاستجمام ، فنادق وهياكل ترفيه ، مؤسسات مطاعم ومحلات تجارية للبيع بالتجزئة ، بالإضافة إلى هياكل استقبال للمؤسسات[1]

1– قائمة الأنشطة في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية. **نفس المرجع السابق** .

الجدول رقم(3-13): يوضح قطب الدعم المبرمج في التجمع التكنولوجي

الإيواء	هياكل الفنادق والترفيه	• فندق 5 نجوم سعة 180 غرفة، وفندق 3 نجوم وقاعة مؤتمرات سعة 600 مقعد. • هياكل ترفيه (اسكواش، قاعة رياضات، تنس..)
مطاعم ومحال تجارية	مطاعم ومحال تجارية للبيع بالتجزئة	• مؤسسات وهياكل مطاعم • أنشطة تجارية أخرى للبيع بالتجزئة والضرورية لتشغيل التجمع(الحظيرة) .
الأعمال	مركز أعمال	• برج أعمال ومباني أجراء متعددين (مركز أعمال وفندق للمؤسسات)

المصدر: وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، نفس المرجع السابق.

المطلب الرابع: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعنقود التكنولوجي سيدي عبد الله

1- الأثر الاقتصادي والاجتماعي .

تسعى التجمعات التكنولوجية والإلكترونية لسيدي عبد الله من خلال أهدافها للتنمية الصناعية، أيضا إلى إحداث تأثيرا محليا إيجابيا سوءاً إقتصادياً واجتماعياً، عن طريق تحفيز الاستثمارات وتوفير البيئة الملائمة لنمور المؤسسات وظهور مؤسسات ناشئة محلية جديدة .

في الأخير ستكون الحظيرة التكنولوجية مصدرا لخلق الوظائف وخاصة في المجالات الجديدة ، في الواقع وبفضل إنشاء المدينة الجديدة، سيتم توفير 20.000 وظيفة عمل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم إيوائها في أربع مناطق نشاط تغطي 180 هكتار، يتم أيضا خلق العديد من الوظائف في الأنشطة الثانوية، والخدمات والمعدات الكبيرة، هذا بالإضافة إلى الوظائف التي سيتم تعبئتها من أجل إنشاء المدينة [1].

يسعى أيضا التشجيع على إنشاء وتطوير صناعات ذات المحتوى التكنولوجي القوي، من أجل تحقيق ذلك يتمثل هدف المشروع هو تحفيز النشاط التكنولوجي في الجزائر، وتقديم الدعم التكنولوجي والتجاري من جودة عالية إلى الشركات الوطنية والإسراع في رفع نسبة استعمال الحواسيب ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ستسمح الحظيرة أيضا بتعزيز أنشطة الخدما ت المرتبطة بالصناعة، وستغطي هذه الأنشطة خاصة النواحي المتعلقة بالإنتاج مثل تصنيع المكونات الإلكترونية، قطاع البرمجيات وتجميع المكونات وتتضمن الخدمات أيضا توزيع وتسويق وتنفيذ المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى عمليات الاستغلال والأنشطة السمعية البصرية، والفضائية والاتصالات. علاوة على ذلك يفترض أن يرفع هذا المشروع أيضا من قدرات الابتكار للقطاع المحلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال " نقل التكنولوجيا وتسويق منتجات وخدمات جديدة ". [2]

ومن أجل ضمان استمراره في المستقبل تعتزم الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله قبل كل شيء رفع قيمة قدراته كمنصة لتبادل وتجارة المنتجات والخدمات الرقمية على المستوى الوطني والجهوي ، وذلك بفضل إنشاء شركات (مراكز اتصالات، مصانع إنتاج برمجيات، خدمات على

1- http://www.euromedina.org/bibliotheque_fichiers/Rapport_Sidi-Abdalla.pdf

JCA/GB-2003/02/00083– خبرة مسبقة ديسمبر 2002 لمشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجزائر.

مهمة من إنجاز جون-كلود أروموغوم، مستشار تقني للمسائل الأوروبية والدولية، الأمانة العامة، مدينة مرسيليا، بناء على طلب وزارة التهيئة العمرانية للجزائر – جوان 2003.

2 -

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/fr/features/awi/features/2006/09/01/feature-

من طرف إلياس آفلو، مراسل المغاربية في الجزائر العاصمة – 2006/09/01.

الإنترنت، صناعات التغليف، وغيرها) ،كذلك إنشاء مراكز للتكوين كا حاضنات ومراكز للبحث والتطوير تضمن نقل التكنولوجيا[1].

يهدف التجمع التكنولوجي إذن إلى خلق بيئة ملائمة للبحث العلمي والتكوين، وأن بعمل على ترسيخ قواعد التنمية الصناعية والاقتصادية ذات خطوات متسارعة بفضل إقامة تكنولوجيات متطورة، وتوفير ظروف الحياة الملائمة، وجذب المؤسسات والأيدي العاملة ذات الجودة الرفيعة ،إضافة إلى هذا خلق تعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة، وأخيرا خلق نواة صناعية ذات قيمة مضافة عالية[2].

من أجل تحقيق ذلك يعتزم ال تجمع التكنولوجي تطوير هياكلها ضمن وحدة واحدة قابلة للحياة التي تسمح بتحفيز التفاعلات والابتكارات داخل العنقود التكنولوجي ، وأيضا بين العنقود نفسه والمؤسسات ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خارجه.[3]

أصبح الابتكار التكنولوجي القوة المحركة للاقتصاديات العصرية، وهو سيشكل عنصرا أساسيا لإستراتيجية التصنيع وسياسة التهيئة العمرانية أن المحاور الإستراتيجية للمشاريع والأهداف الرئيسية للمجمع التكنولوجي هي متعددة.[4]

يمكننا تصنيفها إلى أربع فئات متداخلة فيما بينها وتتعلق بثلاثة مكونات هامة وهي أهداف المجال، أهداف مؤسسات وأهداف وظيفية خاصة في البحث والابتكار، النوع الرابع من الأهداف يتعلق بوظيفة التنسيق التي هي مستعرضة مع كل الأهداف الأخرى .

1- وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية "الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله" يوم 28 مارس 2006.

2 – ملف باور بوينت ANSA المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، أول قطب تنافسي في الجزائر.

3- قائمة الأنشطة في التجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، **نفس المرجع السابق**.

4- وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية "الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله" يوم 28 مارس 2006. **نفس المرجع السابق** .

2- الإمكانيات وقدرات البنى التحتية للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله .

الهدف منها هو جعل من المدينة التكنولوجيا لسيدي عبد الله مكان لا بديل عنه في حوض البحر الأبيض المتوسط في مجال التكنولوجيات الجديدة ، والقطب الأول في الجزائر من حيث التنافسية الصناعية، ستتمكن العناقيد الصناعية التكنولوجية من تطوير مجموعة من المعدات البنيوية تمس وظائف الإدارة العامة والترفيه والتجارة والصحة والحماية، معدات و فضاءات وكما نراه من خلال المكونات وهي في نفس الوقت بنى تحتية.[1]

إن هذا التداخل للفئات الثلاث من المكونات الثلاث هو الذي يخلق القيمة المضافة للتجمع التكنولوجي، بالإضافة إلى توفير ظروف العمل والترفيه .

إن خدمات الدعم الأخرى للمؤسسات التي تتضمن كل مزودي الخدمات المهنية مثل وكالات العلاقات العامة، التسويق والدعاية، الاستشارات القانونية، مكاتب الاستشارة في الإدارة، مكاتب متخصصة في التخطيط المالي، وكالات بنكية و مؤسسات رؤوس الأموال الاستثمارية، وكالات السفر، موزعي البريد، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تزويد مؤسسات القطاع بمعلومات حول السوق .

1 – ملف باور بوينت ANSA المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، أول قطب تنافسي في الجزائر، مؤتمر حول أقطاب التنافسية. **نفس المرجع السابق .**

الجدول رقم(3-14): يوضح مختلف المكونات وتخصصاتها للتجمع التكنولوجي

الأهداف	التخصص	المكونات
التنسيق	الإدارة	• تجهيزات إدارية • تجهيزات عامة لمرافقة الخدمات الحضرية والخدمات الجوارية
تجهيزات	الترفيه، الصحة والتجارة	• مدينة حضرية تتكون من مساحات خضراء، مناطق ترفيه ومركب متعدد الرياضات. • تجهيزات فندقية وصحية. • تجهيزات تجارية وفنادق وخدمات.
البنى الأساسية القاعدية	المرافق	• شبكات عامة للبنى التحتية القاعدية خاصة لتزويد بالطاقة والمياه، البنى التحتية للاتصالات، البنى التحتية للطرق، وخطوط السكك الحديدة. • البنى التحتية لمعالجة النفايات ومياه الصرف الصحي.
الفضاءات	الحماية	• فضاءات حماية حول المدينة يتم تحديد استعمالاتها في مخطط التهيئة .

المصدر: ANSA المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، أول قطب تنافسية في الجزائر.

يجب أيضا إضافة كل الخدمات المقدمة من الجهات والمؤسسات التي تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتمثل هذه المؤسسات في مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتزويد مؤسسات القطاع بالمعلومات الخاصة بالسوق، مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وكالة الإنترنت ، مركز إصدار الشهادات ، ...الخ).

وتتضمن الأنشطة التسويق والاتصال التفاعلي (التسويق العملياتي حول الإنترنت، المتنقلة أو المباشرة، الدعاية على الإنترنت ، إدارة الدعاية ...الخ) ، بالإضافة إلى الاتصالات والسمعي البصري هذا ما يوضح المخطط أدناه .

الشكل رقم(3-23): الأنشطة الخاصة بالعنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله .

من إعداد الطالب : انطلاقا من البيانات في قائمة أنشطة التجمع التكنولوجي .

ستشغل مجمل البنية التحتية للمركب مساحة 43.000 م^2. [1] بفضل هذه المباني الذكية وشبكات الوصول إليها المتطورة، ستصبح الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله حظيرة تكنولوجية تنافسية من درجة عالمية مع شركائها المحليين الدوليين، الخواص والعامين، ستكون المدينة التكنولوجية محورا رئيسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعمل على تعزيز هذا المجال في الجزائر من أجل نشر أدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل الأنشطة، مع إحداث مجتمع معتمد على المعرفة.

1 – وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية "الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله" يوم 09 مايو 2006.

3- التمركز الإقليمي للتجمع التكنولوجي الصناعي .

حسبما تم ذكره في النصوص المتعلقة بإنشاء العنقود، يهدف العنقود التكنولوجي بمنطقة سيدي عبد الله في مجاله إلى المشاركة في تطوير وتنمية إقليمه ، وهو يندرج في سياق التنمية الجهوية من خلال مخطط تهيئة منسق وشامل، في الواقع ستشكل المدن الجديدة " مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بفضل إمكانيات التوظيف والسكن والتجهيزات ".[1]

في هذا الاتجاه، من المبرمج إنشاء 30.000 سكن على امتداد 20 سنة وستسهم هذه السكنات في تخفيف الضغط على الطلب في الجزائر العاصمة، والحد من عواقب الكثافة من خلال إعادة نشر متوازنة، وبالتالي يمكنها أيضا المشاركة في القضاء على السكن الهش[2].

ولتحقيق ذلك على المدينة التكنولوجية من جهة أن تخطط هذا البرنامج بطريقة مرنة من أجل تلبية الطلبات المستقبلية وتجزئة عملية التنمية إلى مراحل ، يمكن من خلالها إنشاء البنية التحتية بشكل فعال واقتصادي، وسيسمح ذلك بإعادة الاعتبار للقرى الموجودة بشكل تدريجي والحد من نمو السكن العشوائي في المناطق المخصصة[3].

تهدف المدينة الإلكترونية إلى تسهيل آليات الترسيخ إقليميا للأنشطة الصناعية والخدمات المرتبطة بأنشطة أخرى في الواقع، وبفضل إنشائه ودوره التسريعي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر سيسهم التجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله من تنمية الاستثمارات من خلال تحفيز توسع المؤسسات وظهور مؤسسات مبتدئة جديدة محلية.

إن ارتباط القطب التكنولوجي بالنسيج الحضري له أهميته من أجل التمركز الإقليمي والسماح بنمو عامل الجذب والتنافسية للمنطقة التكنولوجية لسيدي عبد الله، والتي هي جزء من مشروع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، بناء عليه هو جزء لا يتجزأ من النسيج الحضري

---

1 – القانون رقم 08-02 المؤرخ 25 صفر 1423 الموافق لـ 8 مايو 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

2-http://www.euromedina.org/bibliotheque_fichiers/Rapport_Sidi_Abdalla.pdf

JCA/GB-2003/02/00083– خبرة مسبقة ديسمبر 2002 لمشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجزائر.

مهمة من إنجاز جون-كلود أروموغوم، مستشار تقني للمسائل الأوروبية والدولية، الأمانة العامة، مدينة مرسيليا، بناء على طلب وزارة التهيئة العمرانية للجزائر – جوان 2003.

3 – ملف باور بوينت ANSA المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، **نفس المرجع السابق** .

الجديد، وهو ليس إضافة للمدينة التكنولوجيا الموجودة سابقا مثلما هو الحال عادة في أقطاب تكنولوجيا أخرى، وبالتالي لا يطرح خطر عزلة القطب التكنولوجي وفك ارتباطه مع الحركية الحضرية للمدينة، ولذلك سيستفيد التجمع التكنولوجي من كل الانعكاسات الإيجابية على المدينة، وبفضله تزداد جاذبيتها وتسمح بخلق وظائف وأنشطة جديدة. [1]

كما أن هذا الارتباط يتسم أيضا بعنصر يتعلق بالابتكار لأنه أحد النقاط الهامة لتقييم فعالية، هذا الارتباط يتوقف على تواجد وتكامل مكونات سلسلة الابتكار على المستوى المحلي (التعليم العالي والبحث، مراكز النقل التكنولوجي، الحاضنات التكنولوجيا، مشاتل المؤسسات، عقارات الأنشطة).

إذا كانت مشكلة ارتباطه تطرح بأقل حدة، إلا أن هناك دواعي لدراسة المعايير ومنها :

1. **وسائل الوصول والانفتاح على المدينة:** من الناحية الإستراتيجية، يندرج إنشاء التجمع التكنولوجي في سياق التنمية الجهوية من أجل تحفيز التنمية الإقليمية للمدينة الجزائرية، يتطلب الأمر خلق شبكة جهوية للمساحات الخضراء وتعزيز شبكة الطرق الجهوية . كما تهدف الجزائر إلى التنمية حول محيط سيدي عبد الله، تعتزم السلطات تنفيذ مخطط تهيئة منسق وشامل، ويتمثل الأمر من جهة إلى تجنب التجارب السابقة للتحضر، تسهيل الاندماج مع النسيج الحضري الموجود، تعزيز شبكات المساحات الخضراء وشبكات الطرق من أجل ربط الأحياء المبعثرة، والرفع من قيمة الوديان، ومن جهة أخرى الحصول على نسيج عقاري ذو جودة عالية، تسريع الحركية في تهيئة مجهزة بكل الوسائل من أجل السماح بزيادة الاستثمارات .

من الناحية العملية يوجد القطب التكنولوجي على بعد 25 كم إلى الجنوب الغربي من الجزائر العاصمة على بعد 10 كم من زرالدة و 5 كم من الدويرة ، يشكل موقع المدينة التكنولوجية وبالتالي قاعدة إستراتيجية خاصة وأن موقع مشروع المدينة ينتمي إلى ساحل

1 – بيان سيد أحمد كركوش، المدير العام للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية. لقاء حول "أقطاب التنافسية والامتياز".

الجزائر العاصمة، محصور ما بين سهل المتيجة (من الجنوب) والسهل الساحلي (من الشمال) وهو يضم بلديتين (محالمة والرحمانية) وتجمعان ثانويين (دوار سيدي عبد الله ودوار زعاترية).

يعتمد مبدأ التهيئة على المراكز الحضرية الموجودة وعلى الطوبوغرافيا، و تشكل شبكة الطرق الموجودة بنية الربط بين الأحياء الجديدة تتقسم أراضي المدينة الجديدة إلى 23 حي (وحدة حضرية) ، يتم تحديدها أساسا إما وفقا للموقع أو وفقا للنسيج الموجود سابقا .

من أجل تطوير وسائل النقل للذهاب إلى التجمع هناك مشروع دراسة لشبكة النقل العمومي لربطها بالجزائر العاصمة وضواحيها، سواء بالطرق أو بالسكك الحديدية سيتم تكييف مشروع شبكة الطرق مع تطور حركة المرور للمدينة الجديدة، أو تهيئة الطرق الموجودة، وهي الطريق الوطني رقم 63، الطريق الولائي 112، بالإضافة إلى مشاريع طرق جديدة، خاصة الطرق المحيطية في المدينة الجديدة وطرق حضرية أخرى، وهي قيد الإعداد [1]. بداخل القطب التكنولوجي ستسمح وسائل النقل بربط مختلف أماكن القطب التكنولوجي مباشرة بالمركز الرئيسي للقطب فضلا عن ذلك تم تهيئة مجموعة من البنى التحتية للطرق والشبكات المتنوعة في كل التجمعات التكنولوجية[2].

هذا التوازن الحضري – الريفي يعتمد على تواصل جيد بين المنظومتين : نظام حضري منظم ومترابط وتوازن ريفي مستدام، لتصبح بنية حضرية مترابطة بالربط الجيد بين مختلف المدن وتسمح بتطوير المبادلات وتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية، وبالتالي هي تشكل عاملا أساسيا يسمح بالتوسع المكاني للنمو انطلاقا من قطب واحد أو عدة أقطاب، فضلا عن ذلك تم دراسة مناطق سكنية (100 هكتار) مخصصة لاستيعاب 200.000 ساكن [3] ،

[1]– ملف باور بوينت ANSA المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، ، **نفس المرجع السابق** .

[2]–– http://www.euromedina.org/bibliotheque_fichiers/Rapport_Sidi_Abdalla.pdf/ JCA/GB 2003/02/00083

3 – المرسوم التنفيذي رقم 275–04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

لتحتضن على المدى القصير برنامج حوالي 1852 سكن ترقوي في المرحلة الأولى [1] ، مقسمة على النحو التالي كما موضح في الجدول .

الجدول رقم(3-15): يوضح برنامج السكن الخاص بالتجمع الصناعي التكنولوجي

المكان	**عدد السكنات**
مدينة الطب	180 سكن ترقوي
حي سيدي بنور	205 سكن جماعي
مدينة الباحثين	1200 سكن
الحي الإداري	50 سكن
حي المنزه	217 سكن
الإجمالي	**1852 سكن**

المصدر: موقع الإنترنت للحظيرة التكنولوجية للجزائر العاصمة.

تسعى السلطات العمومية من خلال ذلك إلى إنجاز مشاريع تندرج في تصور التنمية المستدامة، وهو ما ينسجم جيدا مع تصور المدينة ومع تصور تسيير التهيئة ستصبح المدينة الجديدة لسيدي عبد الله نموذجا للتنمية المستدامة، حيث أنه إذا أخذنا المدينة بمجملها سوف تكون نسيجا حضريا بتهوية جيدة، ومع ذلك فإن مشروعا من هذا الحجم يتطلب بطبيعة الحالة عناية خاصة، وإجراءات محكمة ومساعدات مالية مناسبة .

2. **التكامل مع سلسلة الابتكار:** يعتبر القطب التكنولوجي جزء من سلسلة الابتكار، وهو يشكل أحد عناصرها المكملة الرئيسية فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين أهداف مخطط التهيئة العمرانية المنسق والشامل هو إنشاء مركز مدينة، جامعة للعلوم والتكنولوجيا وتعزيز الوظائف العلمية خارج الحظيرة التكنولوجية، و

.http://www.algierscyberpark.com/Templates/FrenchInternalTemplate.aspx?PostingId=180-1

خبرة مسبقة ديسمبر 2002 لمشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجزائر. مهمة من إنجاز جون-كلود أروموغوم، **نفس المرجع السابق**

بناء عليه فهو يسعى إلى إعادة تشكيل سلسلة الابتكار والتي تتواجد حلقاتها بداخل الحظيرة كما بخارجها.

المطلب الخامس : الأطراف الفاعلة للتجمع الصناعي التكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله

تطرح مسألة الفاعلين حسبما رأيناه مسألة الحكامة الجوهرية في سياق الظهور أو النشأة، مثلما هو الحال بالنسبة لسيدي عبد الله، تكتسي المسألة أهمية بالغة من أجل حسن سير عملية الاستقطاب التكنولوجي، يفهم من الحكامة أنها تنظيم واشتراك الأطراف المعنيين، اقتسام واضح للمسئوليات، ووضع آليات المعلومات والتنسيق، بشكل خاص بين المستوى المركزي والمستوى المحلي، هذه الحكامة متعددة المستويات هي ضمان للنجاح كما تطرح مسألة الحكامة أيضا مسألة التحكم في المشروع وبحكم الواقع مسألة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بسبب الطبيعة المختلطة لهذه المشاريع. لذلك، تواجه السلطات المؤسساتية (السلطات المحلية، ممثلي الدولة في الإقليم والإدارات المركزية) مسألة إنتاج نمط التنظيم الأكثر فعالية لهذا النوع من السياسة .

وتتدرج مسألة حكامة التجمعات التكنولوجية التي تمت الإشارة إليه أعلاه على المستوى الأربعة للحكامة ومنها مستوى عالمي، مستوى وطني، مستوى إقليمي محلي وفي الأخير مستوى داخلي بالتجمع وهي تشكل الطريقة الأساسية للتنسيق بين صاحب المشروع ومختلف الفاعلين والأطراف المعنيين في إنجاز وإدارة القطب التكنولوجي، في حالة الجزائر تكتسي مسألة الحكامة طابع حاسم إلى حد كبير بسبب أن التجمع التكنولوجي هو مرتبط بإنشاء مدينة جديدة ، وبالتالي تواجه السلطات العمومية عدد من الانشغالات والتي يكون فيها صاحب المشروع والحكامة والقيادة عناصر أساسية من أجل حسن سير المشروع و من بين هذه الانشغالات التي تشغل كثيرا السلطات يمكن أن نشير إلى:

- ضرورة السلطة العامة ، وبالتالي الدولة وأجهزتها اللامركزية خاصة بالنسبة لمسائل العقار ونزع ملكية الأراضي في محيط المدينة.
- مسائل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى الجرعة الجيدة لتجسيد المشروع.
- التركيب المالي بين الصناديق الوطنية واللجوء إلى التمويل الدولي .

- العلاقة بين الإدارة والحكامة والهندسة المعمارية وتسويق المدينة وبعد ذلك المنطقة.
- ضرورة إيجاد أجهزة إدارة للمدينة وللتجمعات التكنولوجية أيضا.

تعتمد الحكامة في نفس الوقت على اشتراك مختلف الفاعلين وعلى حزمة من عمليات التنسيق بين صاحب المشروع وهؤلاء الفاعلين .

1- المؤسسات والميادين الفاعلة .

يجند قطب سيدي عبد الله عددا من الفاعلين المؤسساتيين المنتمين إلى ميادين مختلفة.

أولاً : ميدان التخطيط وملكية المشروع الذي يشمل:

- الدولة المركزية كمبادر، مخطط، مصمم للإستراتيجية والتنسيق وضامن لإنجاز مشروع القطب التكنولوجي، من خلال ممثلها وهي وزارة التهيئة العمرانية .
- وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الجماعات المحلية والإقليمية، وهي في العادة أجهزة لامركزية، أين يحتكر الولاة المسائل العقارية. وهي مرتبطة بشكل مباشر بالجماعات الخاصة بسبب امتيازاتها في حيازة وتسيير العقار.
- وكالات التنفيذ، خاصة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية والوكالة الوطنية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

ثانياً : ميدان البحث وبشكل خاص يتكون:

- وزارة التعليم والبحث العلمي. - الوزارة المنتدبة للبحث العلمي والتكنولوجي.
- وكالات التنفيذ: الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية.

ثالثا: ميدان خلق ونقل التكنولوجيا:

- جامعات وكليات مهندسين. - مراكز البحث والتطوير. - شتات البحثين الأجانب.

رابعاً: ميدان المؤسسات:

- المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

– المؤسسات الوطنية (بشكل عام العامة) والمؤسسات الأجنبية.

خامساً: الميدان المالي:

النظام المالي ووكالات الاستثمار والصندوق الوطني للبحث .

2– دور الدولة .

رهانات الحكامة وجودة الإدارة للقطاع العام ومراعاة التشريعات هي في صميم تنمية دائمة للمدينة التكنولوجية لسيدي عبد الله كما أرشنا إليه سابقا، تعتبر رهانات الحكامة وخاصة مساعدة ودعم الدولة أمور حاسمة لتمكين المنطقة والتجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله من توطيد تنميتها وتحقيق نمو وجاذبية دائمة في المستقبل، أن حكامة التجمعات التكنولوجية هي حصيلة للتوجهات الكبرى للحكومة في مجال البحث والابتكار، تكوين الكفاءات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بالقطب التكنولوجي لسيدي عبد الله هنا يمتد دور دولة الدولة على مرحلتين مختلفتين :

1– مرحلة أولى تمتد بين 2006 و 2009: " مرحلة إستراتيجية وإرادية " الدور الاستراتيجي للدولة خلال هذه المرحلة الانتقالية هو هام و تظل سياسة تهيئة الإقليم تحت سيطرة سياسة إرادية للدولة ستتضمن هذه المرحلة تنفيذ مجمل المخططات الرئيسية القطاعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، والتي تم إعدادها في إطار مخطط إنعاش ودعم النمو ستكون هذه المرحلة أيضا انتقالية بين سياسات الدولة والمشاركة التدريجية للفاعلين الخواص .

2– مرحلة ثانية تمتد بين 2010 و 2025: وهي " مرحلة الشراكة مع القطاع الخاص" على عكس المرحلة السابقة ستلعب الدولة دور المنظم والحاكم، تاركة بذلك الفرصة لعمليات هامة ومجال أوسع للفاعلين في تهيئة الإقليم بناء عليه و من أجل تجسيد وتعزيز فرص النجاح هذه ، يتضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية سلسلة من الإرشادات من شأنها أن تسهم في تحفيز هذا التطور، سواء تعلق بتنظيم أو بتنمية الإقليم[1] .

1 – وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ، **مرجع السابق**.

تظل ملكية مشروع التجمعات التكنولوجية في المرحلة الأولى الخاصة بالإنشاء تابعة كلية للسلطات العامة، خاصة من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أن التمويل هو من شأن الدولة بشكل كلي، حتى وإن لم يستثنى تماما اللجوء إلى التمويل الدولي، وفي إطار السياسة الجديدة للانفتاح وتشجيع المبادرة الخاصة تلعب المؤسسات دورا هاما في المرحلة الثانية المسماة "مرحلة الشراكة" خلال هذه المرحلة المبرمج أن تبدأ في 2010 إلى غاية 2025، سيتم منح مكانة أكبر للقطاع الخاص. وستعرف هذه المرحلة مشاركة أكثر أهمية للقطاع في تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، في سياق تعزيز للشراكة بين القطاعين الخاص والعام .

الشكل رقم(3-24): الفاعلين في العنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله

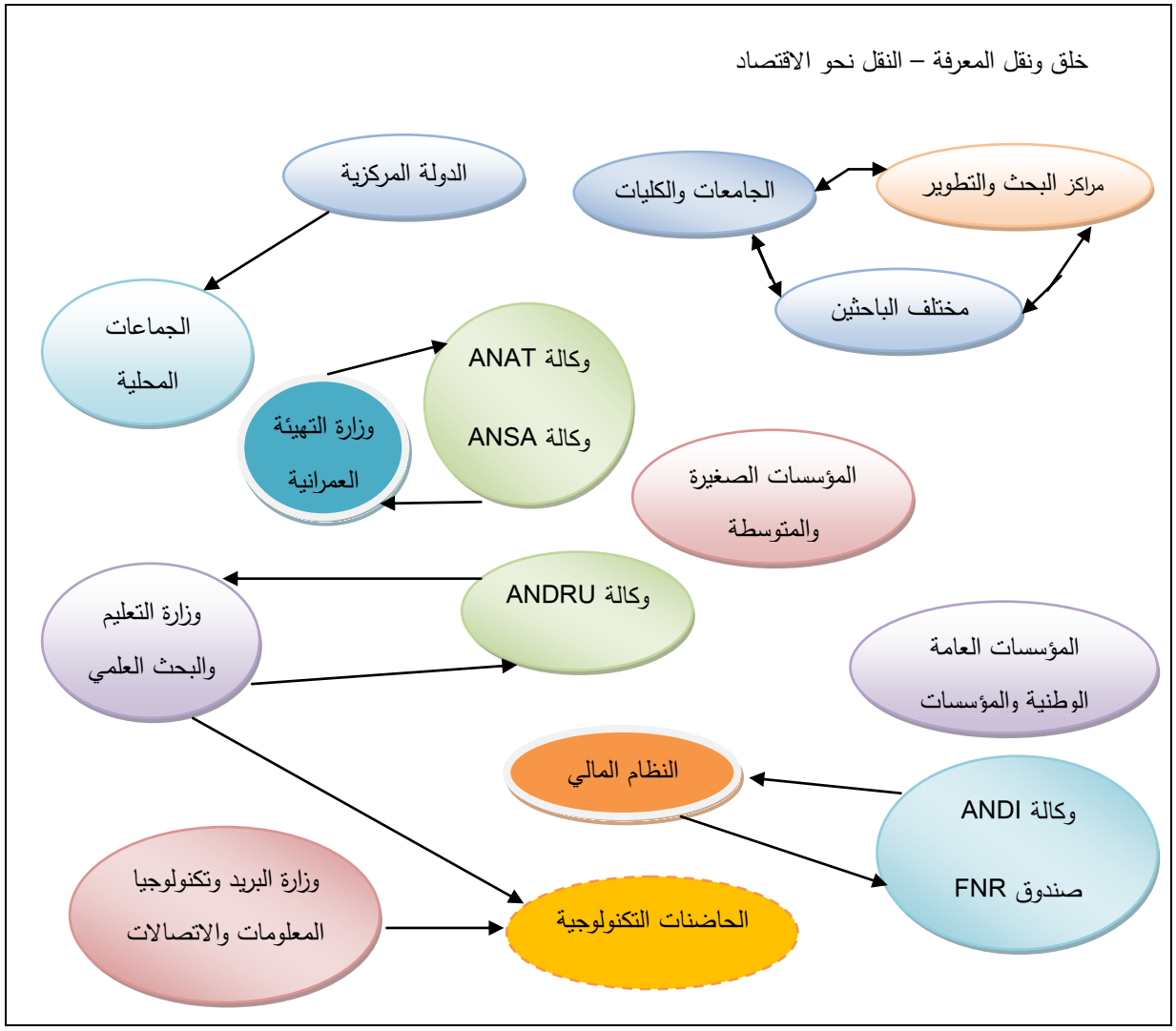

المصدر: الوثائق الداخلية للتجمع التكنولوجي سيدي عبد الله مع بعض التصرف

3- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير التجمعات التكنولوجية (ANPT).

قامت الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله بإعداد وتطوير العديد من الاستراتيجيات سعيا منها لتصبح قطبا تنافسيا من أعلى درجة. ترتبط هذه الاستراتيجيات بتلاقي ثلاثة مجالات: مجال البحث والابتكار، مجال التكوين ومجال المؤسسات[1].

1 – قائمة الأنشطة في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله ، **مرجع السابق** .

بناء عليه ومن أجل ضمان التنسيق الجيد في الحظيرة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بموجب مرسوم [1]. الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية هي مؤسسة وطنية عامة ذات صفة صناعية وتجارية، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية.

تخضع الوكالة للقواعد الإدارية في علاقاتها مع الدولة وهي تعتبر تاجرة في علاقاتها مع الغير وضعت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تعتبر الوكالة جهاز الدولة من حيث تصميم وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية. في هذا الصدد، للوكالة العديد من المهام والامتيازات الواسعة وهي تتعلق بمجالات الإستراتيجية والبرمجة، التصميم والإنجاز، التنسيق، التشريع، الاتصال وفي الأخير التعاون، تم إنشاء الوكالة من أجل السهر على تطوير محيط التجمعات التكنولوجية على العديد من مهام التنسيق والمراقبة والأمن والمتابعة والصيانة والتنظيم والتنشيط، ومن أجل القيام بمهامها وتحقيق أهدافها للوكالة امتيازات واسعة جدا تمتد من إبرام الاتفاقات إلى الحصول على قروض.

4- الجماعات المحلية والجهوية .

حتى وإن كانت الدولة هي التي توجه وتدير السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والتنمية الصناعية والمستدامة، إلا أن تنفيذها يتم بالاشتراك مع الجماعات المحلية في إطار صلاحياتها الخاصة، وأيضا بالاتفاق مع الوكلاء الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية ويتم إشراك المواطنين في إعدادها وتنفيذها طبقا للتشريعات السارية المفعول ، يتم أيضا تقرير إنشاء تجمعات جديدة بموجب مرسوم تنفيذي، اعتمادا على أدوات التهيئة الإقليمية المعتمدة وبعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية[2].

1 – تم اعتماد إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية من مجلس الحكومة بتاريخ 28 يناير 2004.
http://www.lgierscyberpark.com/Templates/FrenchInternalTemplate.aspx?PostingId=105

2 – المرسوم التنفيذي رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

يحدد نص الإنشاء الخاصة: تعيين أو تحديد البلدية أو البلديات المعنية، رسم حدود محيط التهيئة للمدينة الجديدة الذي يمتد على كل أو جزء من أراضي البلدية أو البلديات المعنية، رسم حدود محيط حماية المدينة، البرنامج العام، بالإضافة إلى الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة. [1]

الجماعات الإقليمية هي أيضا معنية بالمدينة الجديدة وبالتجمعات التكنولوجية، بسبب الوعاء العقاري الذي عليها توفيره لإقامة هذا المشروع و بناء عليه يتم تكوين المحفظة العقارية، التي تمثل الوعاء الذي يحتضن إنشاء كل مدينة جديدة، كليا أو جزئيا من الدولة من الأموال العامة، الذي تحوله عن طريق أجزتها اللامركزية وخاصة الولاية، إلى هيئة المدينة الجديدة المنصوص عليها بالمادة 91 من المرسوم والمتعلق بإنشاء المدينة الجديدة [2]. إلا أن إنشاء المدينة الجديدة سيتطلب إشراكا كبيرا على المستوى المحلي في عملية حكامة المدينة التكنولوجية .

5- القطاع الخاص وأهميته.

إن إشراك القطاع الخاص يعتبر بالغ الأهمية لمسار التنمية الصناعية في الجزائر وذلك عن طريق:

أولاً : إشراك القطاع الخاص في مرحلة النشوء: في بادئ الأمر تجدر الإشارة إلى أن مرحلة إنجاز المدن التكنولوجية لا تعني القطاع الخاص إلى بقدر قليل، سواء كان وطنيا أو دوليا وحسبما ما رأيناه سابقا، يندرج المشروع كلية ضمن الخيارات الإستراتيجية الوطنية والمخطط الوطني للتهيئة العمرانية وهو يتطلب استثمارات عامة مرتفعة جدا، وهي في الوقت الراهن من شأن ميزانية الدولة، وبالتالي مشاركة القطاع الخاص في الإنجاز في مرحلة البداية لا تعتبر أساسية. وهذا يؤكد أن فكرة مشاريع الأقطاب التكنولوجية لا يمكنها أن تنبثق في الوقت الراهن إلا من مبادرات القطاع العام، حتى وإن لاحظنا مع ذلك بروز مشاريع في مرحلة النشوء من القطاع الخاص أساسا .

1 – القانون رقم 08-02 المؤرخ 25 صفر 1423 الموافق لـ 8 مايو 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

2 – المرسوم التنفيذي رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 ، **السابق الذكر** .

ثانياً: شروط وآليات جذب المؤسسات الخاصة: بشكل عام تستفيد مشاريع الاستثمار في الجزائر من عدد من الآليات الناتجة عن قانون الاستثمار الليبرالي نسبيا، ولكن أيضا من خدمات مرافقة وتحفيز للمؤسسات، والمتمثلة في المساعدة في التطوير ومعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة على تطوير الصادرات، تعبئة خبرات التحليل، وأيضا إنشاء معامل التحاليل والمخابر وبناءاً عليه يمنح عدد من الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كما هو الشأن بالنسبة للأقطاب التكنولوجية الأخرى ، فإن مسألة إشراك القطاع الخاص تتلخص في مسألتين خاصتين وهما:

- المسألة الأولى : تتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تكون في المرحلة الأولى من إنجاز الحظيرة التكنولوجية. حتى وإن كان الاتجاه هو هيمنة القرار العام في هذه المرحلة التمهيدية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي، في حكامة عملية التنفيذ، إلا أن الاتجاه يميل أكثر فأكثر إلى خصخصة العملية في مجملها على مستوى البلدان المتقدمة.
- المسألة الثانية : تتعلق بقدرة العنقود أو التجمع التكنولوجي على بث دينامية جديدة في القطاع الخاص من أجل جذب المستثمرين أكثر فأكثر في أنشطة ذات محتوى معرفي أكبر ويهتم بالابتكار، بالنسبة للأقطاب التكنولوجية الناشئة التي لا تتمتع بعد بخبرات ملموسة، يتم دراسة آليات جذب المستثمرين الخواص، وقدرتهم على مرافقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة وجذب الشركات الدولية الكبيرة للإقامة في التجمع التكنولوجي .

ولذلك فإن الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم ينص على عدد من الامتيازات للاستثمارات في المناطق المراد تنميتها، والتي من بينها :

- ❖ في مرحلة الإنجاز: إعفاءات من حقوق انتقال الحيازة لشراء العقارات، تخفيض من رسم التسجيل، تكفل جزئي أو كلي بنفقات أشغال البنية التحتية، إعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات الداخلة بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار .

❖ في مرحلة الاستغلال : إعفاء من الضرائب خلال فترة عشر سنوات على دخل المؤسسات، الضريبة على النشاط المهني، الضريبة العقارية على الممتلكات العقارية، ومنح امتيازات إضافية عينية لتحسين أو تسهيل الاستثمار .

بسبب الخصوصية الجديدة نسبيا لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة ذات المحتوى العلمي الكبير في البلاد، تم وضع أدوات جديدة من أجل جذب المستثمرين إلى المدينة التكنولوجية وتمكينهم من الاستفادة من عاملين :

- عامل "التسريع" لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، من خلال تحفيز نمو المؤسسات وظهور مؤسسات جديدة محلية .
- الرفع من قدرة الابتكار للقطاع المحلي من خلال نقل التكنولوجيات وتسويق منتجات وخدمات جديدة .

بدأ انعكاسات هذين العاملين في الظهور، بما أن العديد من المستثمرين قد تم جذبها للإقامة في التجمع، بعد فترة قصيرة تتعدد وتتنوع الحوافز والمزايا التي يعرضها ويقدمها العنقود التكنولوجي [1] ، أكثر سهولة للوصول إلى العقار وتوفر البنية التحتية، الحوافز الضريبية، الخدمات المرتبطة بجودة الحياة، الآثار المرتبطة بالانتماء إلى بيئة ذات تكنولوجيا عالية، ومختلف الخدمات الأخرى المخصصة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر المدينة التكنولوجية المستقبلية للمؤسسات خدمات الدعم [2]. سيستفيد المستثمرون المحتملون من "وضع ضريبي جذاب بما أن مشاريع الاستثمار المزمع إنجازها في الحظيرة التكنولوجية يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي للأمر المتعلق بقانون الاستثمارات [3]. ينتج عن ذلك أن العنقود

1 – وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر دولي حول أقطاب المنافسة والامتياز، فندق الأوراسي، 4/3 ديسمبر 2006.

2 – حسب شرح السيد أحمد كرواش، المدير العام للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.

3- http://www.sidiabdalla.net/flash-ifo/newsflash/france-telecom-interessee-par-un-site-a-sidi-abdalla-en-algerie.html مستخرج من المصدر www.latribune-online.com

التكنولوجي الصناعي لسيدي عبد الله تمثل فضاء ملائما لازدهار المؤسسات وبروز مؤسسات ناشئة وجذب الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى خلق مهن ووظائف جديدة [1].

فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب قامت السلطات المكلفة بالتجمع التكنولوجي وبحث شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستغلال كل الإمكانيات الموجودة والاستفادة من المزايا التي يوفرها الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الواقع يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوقا واعدة ما فتئ الطلب عليها ينمو، ومع ذلك من السابق لأوانه معرفة الأثر الحقيق لآليات التحفيز هذه إلا أن الإشارات الأولية تظهر أن الأثر سيكون إيجابيا نسبيا، من حيث التحفيز والجاذبية للعنقود التكنولوجي، ولكن أيضا من حيث المنطقة على سبيل المثال تعتزم الشركة متعددة الجنسيات سيسكو من الآن الإقامة في المدينة التكنولوجية .

6- مؤسسات التكوين.

فيما يتعلق بالتكوين ستعتمد الحظيرة التكنولوجية على المعاهد الجامعية، الكليات العليا، الجامعات ومؤسسات التكوين الخاصة التي تقترح دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2]. بالإضافة إلى ذلك يخطط التجمع إلى إنشاء معهد عالي للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفضاءات مفتوحة للتكوين العام (جامعات ، معاهد جامعية ، كليات للمهندسين) أو خاصة (وطنية أو أجنبية) ، و يهدف التكوين إلى تحقيق ما يلي: [3]

- ضمان التكوين المتواصل لتلبية حاجيات تطوير المعارف التي تتطور بشكل سريع جدا، والتوجه بعد مدة إلى نظام التكوين طول الحياة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامة أو خاصة ...).

1- http://www.wanadoo.ma/infos_loisirs/news/detail.cfm?id_rub=5&id_article=1151 الوكالة الفرنسية للأخبار (20 نوفمبر 2006).

2 – قائمة الأنشطة في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله ، **مرجع السابق** .

3 – محمد بومخلوف التوطن الصناعي في الفكر والممارسة دار الأمة الجزائر، 2000، ص :77 .

- ضمان التكوين بشهادات في ميادين خاصة ودقيقة نوعا ما (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهادات اعتماد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخ). حيث سيكون سعة مشروع القطب الجامعي 44.000 مقعد[1].

أقيمت التجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله كمسرع حقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، حسبما أشرنا إليه سابقا، لأنه يفترض أن يحفز نموا للمستثمرين ويساعد على توسع المؤسسات ويرفع قدرات الابتكار بشكل كبير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نقل التكنولوجيا وتسويق منتجات وخدمات جديدة .

هناك طموح لتحفيز مركز قوي يعمل كمحور مادي وافتراضي لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ضمن هذا الإطار تم تصميم مجال التكوين والبحث والتطوير لتسريع نسبة إنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك فضاءات مبرمجة لهذا الغرض لتأوي المؤسسات الخاصة أو العامة، الوطنية أو الأجنبية، التي يطمح العنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله ، من خلال أهدافه المسطرة الدفع بالتطوير والانتشار الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار هذه التكنولوجيات كعناصر محركة لاقتصاد المعرفة، فهي أيضا أدوات إدارية ممتازة للإقليم بفضل الوصول إلى المعلومات وإلى الاتصالات وإجراء التبادلات في كل نقطة من الإقليم بطريقة سريعة، وهو ما يؤدي إلى كسر العزلة عن بعض فئات السكان، وعن المناطق المهمشة بذلك ستشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رهانا من حيث جاذبية المنطقة من الناحية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي[2].سيتم هذا التكثيف للجهود من خلال خلق وظائف خاصة في المجالات الجديدة كلها تخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3] .

1- http://www.sidiabdalla.net/flash-ifo/newsflash/france-telecom-interessee-par-un-site-a-sidi-abdalla-en-algerie.html مستخرج من المصدر www.latribune-online.com **مرجع السابق** .

2 – وزارة التهيئة العمرانية والبيئة – مشروع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية 2025 (أكتوبر 2006)،

3 – وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية " " "التجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله" يوم 28 مارس 2006 ، **مرجع السابق** .

لاستكمال هذه الآلية لتكثيف الجهود والتسريع، تم إنشاء صحافة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شبكة إنترنت وتوفير مشغلين بقاعدة بيانات نتائج أعمال البحث التكنولوجي والتشريعي. كما نشير أن العديد من المؤتمرات والندوات تم تنظيمها من أجل تثمين قدرات ومعارف التجمع التكنولوجي.

المطلب السادس: المعوقات، والحلول والتحديات المستقبلية للتجمعات الصناعية في الجزائر

1- أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أهمية التكوين التكنولوجي والهندسة والابتكار في العمليات الإنتاجية للمنتجات والنظم التنظيمية هو أمر يستحق البرهنة ويظل بلا شك الملاذ الرئيسي للمنافسة الوطنية وللنمو الاقتصادي[1] ، بناءاً عليه تشكل المدينة التكنولوجية عنصرا هاما لإدراج الجزائر في اقتصاد المعرفة على المستوى الدولي، وتتطلب هذه الإستراتيجية الشاملة بالإضافة إلى تطوير وتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إيجاد أشخاصا بتكوين جيد ومبدعين، وبيئة ملائمة للابتكار ونشر المعرفة في إطار اقتصادي ومؤسساتي مناسب لروح المشاريع، وبهذه الطريقة ستشارك المدينة في خلق ما نسميه " النظام البيئي للمعرفة " وهو نموذج للانسجام والبناء للامتياز المحلي، ولكن على المستوى الجهوي تظل مساهمتها في إعطاء الصبغة التكنولوجية للمدينة وللمنطقة أحد أهم العناصر الهامة لهذه الطريقة، ويمكن إدراك ذلك من خلال الأثر المنتظر على وظيفة الابتكار على مستوى المدينة والمنطقة من خلال الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورقمنة الأقاليم الأمر الذي يساعد على ظهور أنماط ونظم جديدة للتكوين، وأيضا من خلال الربط بين كل هؤلاء الفاعلين الإقليميين.

أحد الأهداف الرئيسية للعناقيد التكنولوجية لسيدي عبد الله يتمثل في الرفع من قدرة الابتكار لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية من خلال عمليات نقل التكنولوجيا، عن طريق إنجاز وتسويق منتجات وخدمات جديدة وليس الاكتفاء فقط بالاستعمال [2]. في الواقع تندرج

1 – معطيات وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، مؤتمر دولي حول أقطاب المنافسة والامتياز، فندق الأوراسي، **مرجع السابق** .

2 – تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية "الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله" يوم 28 مارس 2006، **مرجع السابق** .

التجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لسد النقص والتأخر الذي تعرفه البلاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [1]، ويشهد على إرادة وعزم الجزائر على الاستثمار في أداء اقتصادها. إلا أن هذا الأخير يمكن إدراكه في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي المشاركة الفعالة في العرض العالمي لمنتجات وخدمات جديدة (خدمات البحث والتطوير للمؤسسات الخاصة أو العامة، وخدمات البحث للجامعات، والاتحادات أو المعامل المستقلة المعنية بالبحث) ، بالإضافة إلى البحث والتطوير الدولي الذي يعتبر نقطة حاسمة للتمكن من تحقيق هذه القفزة النوعية نحو وظيفة الابتكار من خلال نقل التكنولوجيا وتعاون محلي– دولي [2]. في هذا الصدد تمنح خدمات البحث والتطوير أهمية لتقديم المساندة عند الإطلاق الصناعي لمنتج جديد أو منتج معدل بشكل كبير، أما مواضيع البحث المطورة في التجمع تندرج مباشرة ضمن الأولويات الوطنية لتنمية القطاع، على المستوى الوطني والإقليمي .

بذلك ستكون التجمعات التكنولوجية لمدينة لسيدي عبد الله جزءا من أربع " هياكل تكنولوجية " للبحث والابتكار الموجودة في البلاد وهي تتمثل في الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET)، مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) والوكالة الوطنية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله (ANSA) .

من أجل التحفيز على الابتكار العلمي ضمن القطب التكنولوجي ستطور التجمعات التكنولوجية أيضا قطاع ابتكار يتكون مما يلي[3]:

- جسر تقني : الحضانات التكنولوجية، فندق المؤسسات ومؤسسات مبتدئة محلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

-1

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/fr/features/awi/features/2006/09/01/feature-02 من طرف إلياس آفلو، مراسل المغاربية في الجزائر العاصمة – 2006/09/01.مرجع السابق.

2 – قائمة الأنشطة في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله ، **مرجع السابق**

3 – تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات / الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية "الحظيرة الإلكترونية لسيدي عبد الله" يوم 28 مارس 2006

- مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (CERTIC).

سيحتوي إذن القطب الجديد للتكنولوجيا المتطورة على مركز الدراسات والأبحاث، المصانع، ومراكز نقل التكنولوجيا، وستتم تهيئته على مساحة 100 هكتار[1].

ومع ذلك وبالرغم من الكثير من التقدم التكنولوجي المحقق في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور الكبير في استعمالها، يوجد عدد من نقاط الضعف في منظومة البحث حاليا لا يحفز نظام البحث الوطني على خلق كتلة واحدة تسمح لفريق البحث من العمل في ظروف مثالية، سواء من الناحية البشرية والمادية .

2- المعوقات التسييرية للتجمعات الصناعية في الجزائر .

يمكن تلخيص بعض المعوقات فيما يلي[2]:

- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها خاصة كثرة القوانين التي تعرقل إنشاءها
- عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى التجمعات الفاعلة في محال التنمية الصناعية في الجزائر من مؤسسات وعمال وغيرهم .
- السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها .
- خدمات محدودة على مستوى كل التجمعات التي تحتضنها الجزائر .
- تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.
- تشكل السياسة البيئية أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في الإستراتيجية، بمعزل عن العناقيد الصناعية.

1-

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/fr/features/awi/features/2006/09/01/feature-02 من طرف إلياس آفلو، مراسل المغاربية في الجزائر العاصمة – 2006/09/01، **مرجع السابق** .

2 – بوزيان راضية ، **دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية** ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 18أفريل 2010 معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج .

– لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين العناقيد الصناعية الطبيعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة والتي بيناها سابقا وخاصة التجمع الصناعي سيدي عبد الله.

– عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى التجمعات الصناعية.

– غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية .) .

– حالة الطرقات : تعاني من نقص تهيئة الطرق داخل مختلف التجمعات الصناعية إذ أنها تشهد حركة أكثر من 3500 مركبة منها 50% من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات.

– عقود الملكية : من 53 متعامل موجودين على مستوى التجمع الصناعي لسيدي عبد الله 11 متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية [1].

– إنتشار لظاهرة التلوث بجميع أشكاله سواء المائي، الجوي، البييء .

– غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات و المناطق الصناعية.

3– الحلول المقترحة .

من خلال المعوقات العديدة التي تعاني منها التنمية الصناعية من خلال تجارب التجمعات الصناعية يمكن اقتراح بعض الحلول الممكنة ونذكر منها [2]:

3–1– في مجال التلوث المائي : تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 02 مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء،وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه،

1– مجوبي خيرالدين ، **سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر** – دراسة حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج،17– 18 ماي 2010 ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

2– نجوى عبد ا لصمد، **الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08– 09 مارس2005 .

ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبل 170 مليون دينار أنجزت منه 50 بالمائة.

3-2- في مجال التلوث الجوي: إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات، وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40000 سيارة حولت إلى سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة .

3-3- في مجال التربية و التحسيس البيئي : إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية،وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برام إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

3-4- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الصناعية والاقتصادية : حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية الصناعية.

3-5- العمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص حدة الفقر : من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر .

بالإضافة إلى هذه الحلول السابقة الذكر يمكن إضافة نقاط أخرى وهي :

- تحسين صورة الأقطاب التكنولوجية الموجودة في الجزائر مثل (التجمع التكنولوجي الصناعي بمنطقة سيدي عبد الله) .

- جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها؛

تسهيل العمل اليومي للمؤسسات .

- إعطاء الأولوية لطرق الإنتاج الأنظف .
- إعطاء الأولوية للتكامل بين العناقيد الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها.
- العمل على تلبية ومضاعفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية.

4- التحديات المستقبلية .

أ- من حيث المزايا: يعتبر التجمع التكنولوجي (القطب التكنولوجي) الأول في البلاد، في هذا السياق يستفيد من كامل الدعم والاهتمام من السلطات العمومية. كما أنه يستفيد أيضا من تمويل الملائم من طرف الدولة بفضل البحبوحة المالية التي توجد فيها البلاد

ب- من حيث التحديات: وباعتباره التجمع التكنولوجي الأول فهو يتحمل على عاتقه مسئولية ثقيلة ، إذ سيكون عليه تنفيذ مهمة ترسيخ المعايير والممارسات للأقطاب التكنولوجية في المستقبل، حيث أن نجاحه سيحدد النجاحات الأخرى من عدمها وبشكل خاص عليه أن يتحمل عبء تحدي الابتكار، أي المجال الذي تشكو فيه الجزائر من العديد من نقاط الضعف، مثلها مثل البلدان الأخرى للمغرب العربي كما يجب عليه أيضا أن يجذب القطاع الخاص الوطني في قطاعات جديدة ذات محتوى معرفي كبير، مثل الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحث الشركات الدولية الكبرى على الإقامة فيه مثل مايكروسوفت، وفي الأخير تطوير عرض المنتجات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدير.

ج- الأثر الاقتصادي والاجتماعي : من المنتظر سيمس في نفس الوقت خلق الوظائف، جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، الاستثمار الوطني، بناء سكنات لإيواء مختلف الكفاءات وفك الخناق عن الجزائر العاصمة من خلال إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله .

الرهانات التي حددتها دراسة الحالة هذه تبدو وأنها متوافقة مع التجمعات التكنولوجية، ولكن ليس لها نفس الثقل بسبب وضعه الخاص من خلال (الحكامة ، الارتباط مع النسيج الحضري ، جاذبية القطاع الخاص والإدراج في اقتصاد المعرفة) .

فيما يتعلق بالحكامة، ملكية المشروع هي بالكامل بيد الدولة من خلال وزارتها الوصية ألا وهي وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنه وبالنظر إلى ارتباطه مع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، فإن ملكية المشروع أسندت بالكامل إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة. وبالتالي فإن ذلك يتماشى مع معظم الأقطاب التكنولوجية للبلدان الناشئة خاصة في مراحلها الأولية .

كما أن الجماعات المحلية والإقليمية تلعب هي الأخرى دورا هاما في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، خاصة فيما يتعلق برسم حدود محيط الوعاء العقاري في المرحلة الحالية للتجمعات التكنولوجية الصناعية، لا تشترك هذه الجماعات إلا بقدر قليل. ومع ذلك فإن إنشاء المدينة الجديدة سوف ينتج عنه إشراكا كبيرا لها على المستوى المحلي في عملية حكامة هذا الأخير، ولا يبدو أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أساسية في هذه المرحلة التمهيدية، إلا أن هذه الشراكة ستزداد أكثر في المرحلة الثانية (2010 إلى 2025) أين سيشغل القطاع الخاص مكانة أكثر أهمية، وتتولى عملية حكامة التجمع التكنولوجي الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المدن التكنولوجية وهي مكلفة بتنسيق هذه العملية. كما تلعب الوكالة أيضا دورا جوهريا في هذه المرحلة خاصة كجهاز تنسيق وتحفيز وتنشيط ، وهي بذلك تشكل عنصرا هاما جدا للحكامة متعددة المستويات.

إذا كانت ملائمة هذه الوسائل قد تطرح تساؤلات حول فعاليتها، إلا أن الارتباط بين القطب (التجمع) التكنولوجي والمدينة لا ينظر إليه من حيث تكامل المكونات في سلسلة الابتكار على المستوى المحلي، حتى وإن كانت عناصر هذه الإستراتيجية توجد بطريقة ضمنية.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص تطرح الإشكالية خاصة من حيث جاذبية التجمعات التكنولوجية، هذه الجاذبية تعتمد على عدد من الآليات والأدوات والتي تتعلق بالمجال العقاري والبنية التحتية، الحوافز الضريبية، ومختلف أنواع الخدمات، بالإضافة إلى جودة رفاهية ظروف الحياة يتطلب الأمر معرفة ما إذا كان بإمكان هذه الخدمات أن تجذب المستثمرين الخواص المعتادين أكثر على القطاعات التقليدية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب و من السابق لأوانه طبعا تحديد الأثر الفعلي لآليات التحفيز هذه، إلا أن الإشارات الأولى تظهر أن الأثر سيكون إيجابيا نسبيا من حيث التحفيز والجاذبية .

5- النتيجة والآفاق .

تملك التجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله كل المقومات الضرورية لتحقق نجاحها في مرحلة الظهور هذه. وهو يستجيب إلى حد كبير لشروط أربعة جوانب المحددة في الدراسة، فهو يطبق من جهة نوعا من الحكامة التقليدية بسبب اندراجه في مشروع كبير لإنشاء مدينة جديدة، ومن جهة أخرى بسبب المستوى المحلي المحدود في اشتراكه في هذا المشروع، مما يعني وجود هيمنة المستوى المركزي .

اندماجه في النسيج الحضري للمدينة الجديدة هو مضمون بحكم الواقع، ولا يطرح أي مشكلة. وتطرح آلية الجاذبية الموضوعة تساؤلات حول فاعليتها وانسجامها مع الأهداف المسطرة وقدرتها على تشجيع القطاع الخاص المبتكر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

من الناحية المستقبلية، من الصعب الحكم في الوقت الحالي على أداء القطب التكنولوجي. كأداة للتنافسية العالمية، سيطرح تحول مدينة سيدي عبد الله إلى قطب امتياز، ثم إلى قطب تنافسية رقمية على مستوى البحر المتوسط، وبعد فترة قطب للتنافسية الدولية، سيطرح تحديات هامة تتمثل في القدرة على جذب المؤسسات العالمية الكبرى بشكل مستدام، القدرة على بث ديناميكية ابتكار فعالة على المستوى المحلي وأخيرا القدرة على تصدير منتجات وخدمات نحو السوق الخارجية.

تعتبر القدرات البشرية إرادة السلطات العمومية وديناميكية الفاعلين، إحدى الرهانات الرئيسية لتحقيق هذه الآفاق، خاصة بفضل المرافقة و الملائمة على المستوى المركزي، إلا أن التطبيق المفرط لسياسة إرادية يجب أن يترك مكانه إلى ديناميكية تتولاها المبادرة الخاصة، حتى يمكن من خلالها ترسيخ القطب(العنقود) التكنولوجي بطريقة مستدامة وغير قابلة للرجوع مع مرور الوقت، لتصبح مدينة سيدي عبد الله قطبا حقيقيا للمنافسة الرقمية بإشعاع عالمي .

* إن التنمية الصناعية التي ترتكز على إستراتيجية العناقيد أو التجمعات التكنولوجية تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية ، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية .

6- التحليل العام .

إن التجمعات التكنولوجية لسيدي عبد الله هي نتيجة للسياسة الإرادية للحكومة الجزائرية وهي تندرج في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، إن اختيار قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصالات يجعله قطبا تكنولوجيا متخصصا ومدرجا بدون تردد في الاقتصاد الرقمي، وبناء عليه يعتبر هذا الأخير القطب التكنولوجي الناشئ الثالث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب العربي، في نفس المقام مثل صفاقس في تونس والرباط في المغرب .

وهو يشكل مثالا لنوع من الأقطاب التكنولوجية في مرحلة الظهور مندرج في إطار إنشاء مدينة جديدة، وهو بذلك يعكس نموذجا آخرا للعناقيد الصناعية في المجال التكنولوجي على المستوى الوطني، ولكن أيضا على مستوى المغرب العربي بمجمله فمن خلال كل هذا هو يستحق الدراسة من أجل استنباط أي دروس ممكنة.

خاتمة الفصل الثالث

توضح بعض الدراسات الحديثة التي تتبنى دراسة تأثيرات إقامة العناقيد الصناعية التكنولوجية في بعض الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن الفكرة المحورية التي أثبتت نجاحاً في تنمية الشركات الجديدة ورفع فرص نجاحها خاصة في المشروعات التي تحتاج إلى خدمات من نوع خاص(تمويل مشروعات عالية المخاطر)، وبالإضافة إلى الخدمات الفنية المتقدمة والخدمات القانونية المتخصصة في حماية الاختراعات والعمل الذهني، والخدمات الإدارية شديدة الخصوصية، هذه الفكرة المحورية هي كيفية النجاح في وضع هذه المشروعات في شبكة متقدمة من الشركاء والمؤسسات والهيئات و...الخ. هذه الشبكة تمثل لب نجاح العناقيد الصناعية التكنولوجية في رفع نسب نجاح المشروعات الجديدة الملتحقة بها، وكفاءة هذه الشبكة تعتبر العامل الرئيسي في نجاح عنقود صناعي ما، أو فشل عنقود أخر في تأدية مهامه .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن دراستنا لموضوع تحليل دور العناقيد الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية من خلال دراسة تجارب عالمية وإسقاطها على الجزائر أعطت جملة من النتائج الهامة :

1- تعتبر العناقيد (التجمعات) الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي .

2- عند إنشاء العناقيد الصناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالة لتحقيق التنمية الصناعية و الاقتصادية.

3- لعبت العناقيد الصناعية دورا كبيرا في تطور الصناعة في جميع أنحاء العالم وخاصة بريطانيا ، أمريكا، اليابان.

4- إن إقامة هذا النوع من التجمعات الصناعية يحقق أهدافا صناعية اقتصادية اجتماعية وبيئية .

5- تطور مفهوم العناقيد الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن.

6- لعبت الهيئات الدولية دورا كبيرا في إنشاء العناقيد الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.)

7- إن توطين العناقيد الصناعية يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية واستدامة التنمية الصناعية منذ السبعينات من القرن العشرين بل كان هدفها بالدرجة الأولى رفع المر دودية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي فقط.

8- نتيجة للآثار السلبية للتنمية الاقتصادية تبنت الأمم المتحدة عقيدة بيئية ترتكز عل عشر مبادئ رئيسية.

9- إن استدامة التنمية الصناعية تستند إلى أربعة أبعاد رئيسية (بعد اجتماعي ، بعد اقتصادي،بعد بيئي ، بعد سياسي.)

10- أسندت مهام تحقيق هذه الأبعاد لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وخاصة التجمعات الصناعية.

11- اقتصاديات الصناعة الدول المتقدمة والدول المتخلفة غير متكافئة شمال متقدم وجنوب متخلف.

اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية صناعي قوي يحتل المرتبة الأولى عالميا.

12- سياسة التوطين الصناعي في الو،م،أ. مستقرة وتسع إلى تحقيق أهداف واضحة منها توزيع النشاطات الاقتصادية على مجمل التراب الأمريكي.

13- إن تعدد الأنشطة الصناعية والخدمات في الو،أ،م. ركزنا على دراساتنا على تجربة " وادي السيلكون" وتجربة إقليم بانجالور في الهند الذي يحمل نفس مواصفات و خصائص السيلكون فالي .

14- إن التجمع الصناعي "السيلكون فالي " يعمل على تحقيق التسيير المستدام بالتعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

15- تسع التجمعات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مختلف أبعاد التنمية الصناعية .

16- تعتبر العناقيد الصناعية النواة الأساسية لتحقيق الإستراتيجية الصناعية المستدامة من أجل اقتصاد أخضر وعادل .

17- إن الإستراتيجية التنموية الصناعية المستدامة تعمل بالانسجام بين الإستراتيجية الأمريكية للتنمية المستدامة و إستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

18- إن الاقتصاد الجزائري يمتاز خصوصيات سلبية أثرت على نمو وتطوره منها : اقتصاد ريعي ، اقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد.، عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية، تخلف القطاع الصناعي .

19- إن سياسة العناقيد الصناعية حديثة النشأة ، وامتازت بعدم الاستقرار نظرا لتعدد التوجهات الاقتصادية.

20- عدم وجود استقرار على تنظيم التجمعات الصناعية من تجمعات صناعية طبيعية تسير وفق نظام اشتراكي وتخطيط مركزي إلى تجمعات مدمجة إلى مناطق جديدة استشرافي للفترة 2011- 2017

21- لم تراع أبعاد التنمية المستدامة عند توطينها مما نتج تلوث البيئة وغيرها من الأمراض.

22- عدم التكامل بين الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية و العناقيد الصناعية .

بعد أن استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا من خلال تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية لتجارب عالمية رائدة السيلكون فالي للولايات المتحدة

الأمريكية، وبانجالور في الهند وإسقاطها على الجزائر، سوف نتطرق إلى مدق تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، ونبدأ بالفرضيات الفرعية وفي الأخير الفرضية الرئيسية :

الفرضية الفرعية الأولى ": العناقيد الصناعية تراعي أبعاد التنمية الصناعية المستدامة التي تتمثل في العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والملائمة البيئية." لقد تحققت هذه الفرضية ، ولكن أثرها لم يكن إيجابيا . حيث أظهرت نتائج الدراسة انه لم يكن اهتمام كبير من قبل السلطات العليا في المراحل الأولى للتنمية بأبعاد التنمية المستدامة إلا بعد استفحال ظاهرة استنزاف الثروات وتأثيراتها السلبية مع بداية مرحلة السبعينيات من القرن العشرين.

الفرضية الفرعية الثانية " : العناقيد الصناعية تستجيب لإعتبارات التهيئة الإقليمية كما تستجيب لاعتبارات اقتصادية و اجتماعية و بيئية." إن هذه الفرضية تحققت ،و لكن لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الوطني . حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المناطق الصناعية لم تستطيع تحقيق التوازن الجهوي في الجزائر بينما تحققت في الاقتصاد الأمريكي و لما يمتاز به من استقرار في المؤسسات وتوزيعها عبر كامل التراب الأمريكي وبشكل متوسط في الاقتصاد الهندي في حين تبدو ملامح هذه التجارب بدائية في شكل تجمعات طبيعية مدمجة .

الفرضية الفرعية الثالثة" : العناقيد الصناعية في الجزائر بدأت تأخذ كل مبادئ التنمية الصناعية " . فعلا لقد تحققت هذه الفرضية بنسبة معينة في منطقة سيدي عبد الله بالعاصمة ولم تتحقق في مختلف التجمعات الصناعية الأخرى، نظرا لاختلاف خصوصيات كل المناطق الصناعية.

الفرضية الرئيسية

إن دراستنا انطلقت من فرضية رئيسية : " **العناقيد الصناعية تحقق التنمية الصناعية و التوازن الإقليمي المستدام.** "

لقد تحققت هذه الفرضية بنسب متفاوتة من فترة لأخرى، إذ لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الوطني في النصف الأول من القرن العشرين بينما حيث أظهرت نتائج الدراسة أن إستراتجيات العناقيد الصناعية في العقد الأخير القرن العشرين تبنت أبعاد التنمية الصناعية و التوازن الإقليمي المستدام .

* بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة واختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة ، فإنه يتوجب علينا تقدم جملة من الاقتراحات التي نراها مفيدة لمواكبة الاقتصاد الجزائري للتطورات العالمية والتكامل مع الاقتصاديات العالمية .

لقد اعتمدنا في تقدم هذه المقترحات بناء عل نتائج الدراسة والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني عامة :

1- مشاركة جميع المتعاملين في تسيير العناقيد(التجمعات) الصناعية.

2- إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة مع الشركات العالمية ، و تبني شراكة فعالة لاستفادة من الخبرة في مجال التسيير و النظم الإدارية المتطورة .

3- التكامل بين مختلف الجهات المتخصصة عند اختيار مواقع للتوطين العناقيد الصناعية .

4- تفعيل الإدارة البيئية عل مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

5- التوقيع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين التجمعات الصناعية الجزائرية و التجمعات الصناعية الرائدة في مختلف الدول المتقدمة مثل شركات العاملة في وادي السيلكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية، التجربة الايطالية ، اليابانية وكذا الهندية للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة.

6- القضاء التدريجي عل مركزية التسيير لهذه التجمعات، أي التوجه نحو اللامركزية.

7- تزويد العناقيد الصناعية بكافة الخدمات الضرورية .

آفاق الدراسة:

في الأخير نتمنى أن تكون هذه المذكرة لبنة إضافية لتحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، لأبحاث مستقبلية إن شاء الله، وعليه نقترح مجموعة من المواضيع للبحث والدراسة :

1- العناقيد الصناعية آلية لتحقيق التكامل وتعزيز التنمية الصناعية و الاقتصادية المستدامة.

2- التفاعل بين العناقيد الصناعية والمنطقة الحرة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الفهرس	
المقدمة العامة	أ- خ
الفصل الأول : الاستعراض النظري لمفهوم التوطين الصناعي	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول : الإطار العام التوطين الصناعي	03
المطلب الأول : ماهية التوطين الصناعي	03
1- تعريف التوطين الصناعي	03
2- العوامل الأساسية لتوطين الصناعي .	06
3- مراحل التوطين الصناعي	14
4- أهداف التوطين الصناعي .	17
المطلب الثاني : الملامح البدائية التوطين الصناعي .	18
1- ملامح التوطين الصناعي في المدن الأوربية .	18
2- ملامح التوطين الصناعي في عصر النهضة .	20
3- ملامح التوطن الصناعي في المدن الإسلامية .	21
4- ملامح التوطن الصناعي في العصر الحديث	23
5- نماذج من محاولات التخطيطية للتوطين الصناعي	24
6- الفضاء و الجغرافيا الاقتصادية	25
المبحث الثاني : نظريات التوطين الصناعي	34
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية	34
1- نظريات التوطن الصناعي عند الجغرافيين	35
2- نظرية التوطين الصناعي عند الاقتصاديين	36
3- نظرية مجال السوق	44
4- نظرية الموطن المعظم للربح	45
5- نظرية أقطاب النمو	46

المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية وتأثيرها على التوطن الصناعي	49
1- نظرية التقارب والتباعد .	49
2- نظرية الأساس الإقتصادي	50
3- نظرية مناطق الأسواق والتجمع	52
4- نظرية التراكم السببي لميردال جونار	53
المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة لتوطين الصناعي	54
المطلب الأول : النظريات الحديثة لتوطين الصناعي	54
1- نظرية الدفعة القوية (نظرية النمو المتوازن)	54
2- نظرية الموقع الصناعي	56
3- نظرية هيرشمان في الصناعات المُحركة	58
4- نظرية الصناعات المصنعة لـ "جيرار دو بيرنيس	61
5- تقييم النظريات إجمالاً	62
المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي	63
1- الملامح العامة للاتجاهات الحديثة للتوطين الصناعي	63
2- النظرة العلمية الجديدة للتوطين الصناعي	64
3- نظرة كروغمان للجغرافيا الاقتصادية الحديثة	64
4- عوامل تطور اتجاهات التوطين الصناعي .	66
المطلب الثالث : سياسات التوطين الصناعي و التنمية الإقليمية	67
1- العوامل الرئيسية المؤثرة على التوطن الصناعي	68
2- العوامل المحلية المؤثرة على التوطن الصناعي	74
3- العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية والتشريعات الإدارية.	77
خاتمة الفصل الأول	80
الفصل الثاني : العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز التنافسية الصناعية	
تمهيد الفصل الثاني	82
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للعناقيد الصناعية .	84

المطلب الأول: مفاهيم حول العناقيد الصناعية	84
1- تعريف العناقيد الصناعية	84
2- مزايا العناقيد الصناعية	90
3- عيوب العناقيد الصناعية .	91
4- أنواع العناقيد الصناعية	92
5- خصائص العناقيد الصناعية	93
المطلب الثاني : نشأة العناقيد وتطور العلاقات الصناعية داخلها	95
1- مراحل نشأة العناقيد الصناعية	95
2- العلاقة الصناعية داخل العنقود	97
المطلب الثالث : معايير تصنيف العناقيد الصناعية و دورها في التخفيف مخاطر المؤسسات الصناعية	102
1- معايير تصنيف العناقيد الصناعية	102
2- آلية عمل العناقيد الصناعية	104
3- دور العناقيد الصناعية في التخفيف من مخاطر المؤسسات الصناعية	107
المبحث الثاني : تطور العناقيد الصناعية ومدى ارتباطها بالقدرة التنافسية للدولة	116
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية	116
1- مفهوم الميزة التنافسية	116
2- أنواع المزايا التنافسية .	118
3- أهمية التنافسية .	120
4- محددات الميزة التنافسية	121
المطلب الثاني : مراحل تطور و مصادر الميزة التنافسية	126
1- مراحل تطور الميزة التنافسية	126
2- مصادر الميزة التنافسية	129
المطلب الثالث : مؤشرات و قياس التنافسية .	135

1- مؤشرات الميزة التنافسية.	135
2- قياس التنافسية .	136
المبحث الثالث : مقاربة الميزة التنافسية و سلسلة القيمة لتحليل مصادر الميزة التنافسية لـ Porter.	140
المطلب الأول : مقاربة الميزة التنافسية لـ : Porter	140
1- محددات الميزة التنافسية حسب مقاربة بورتر (نموذج الماسة) .	140
2- المحددات المساعدة للميزة التنافسية.	143
المطلب الثاني : سلسلة القيمة لتحليل مصادر الميزة التنافسية .	145
1- مفهوم ونموذج حلقة القيمة .	145
2- النشاطات الداخلية لسلسلة القيمة	146
3- نموذج قوى المنافسة لـ Porter	149
المطلب الرابع: استراتيجيات التنافس لـ Porter لتحقيق ميزة تنافسية للعناقيد الصناعية	155
1- إستراتيجية قيادة التكلفة	156
2- إستراتيجية التمييز	157
3- إستراتيجية التركيز	159
خـاتمـة الـفـصـل الثانــي	161
الفصل الثالث:	
تمهيـد الفصل الثالث :	163
المبحث الأول : التحارب الدولية لإستراتيجية العناقيد الصناعية	164
المطلب الأول : تجربة وادي السيلكون Silicon Valley	164
1- الخلفية التاريخية لنشأة وادي السيلكون .	164
2- الجهات الفاعلة في وادي السيلكون .	167
3- عوامل نجاح وادي السليكون .	169

4- مستقبل وادي السليكون .	170
5- استدامة وادي السليكون .	172
6- الدروس المستفادة من وادي السيلكون .	174
المطلب الثاني : التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية .	176
1- قطاع المؤسسات الصناعية في ايطاليا .	176
2- العناقيد الصناعية في ايطاليا .	177
3- خصائص العناقيد الايطالية .	178
4- السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في ايطاليا.	180
المطلب الثالث: " بانجالور " نموذج للعناقيد الصناعية بالهند .	181
1- خلفية تاريخية عن بانجالور- الهند-	181
2- موقع " بانجالور" وأسباب اختيارها.	184
3- الأطراف الداعمة في عمليات التطور التكنولوجي لـ " بانجالور".	185
4- مستقبل " بانجالور " والدروس المستفادة .	186
المبحث الثاني : الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر	189
المطلب الأول : الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	189
1- مفهوم التنمية الاقتصادية.	189
2- الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	190
3- المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	192
المطلب الثاني : آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الإستراتيجية الصناعية في الجزائر	195
1- تثمين مواردها الطبيعية	195
2- تأهيل الموارد البشرية	196
3- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر	196
4- تطور نسبة الاستثمارات في الجزائر	197
المبحث الثالث : التجربة الجزائرية لإستراتيجية العناقيد الصناعية .	200

المطلب الأول: ملامح الظهور الحقيقة للتجمع التكنولوجي (القطب التكنولوجي) لسيدي عبد الله .	200
1- نشأة التجمعات الصناعية التكنولوجية لسيدي عبد الله .	201
2- أهداف التجمع المعلوماتي لسيدي عبد الله	203
3- أهم الخدمات، والعروض ، والتسهيلات المقدمة	206
المطلب الثالث : مكونات التجمع التكنولوجي الالكتروني لسيدي عبد الله .	210
المطلب الرابع: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعنقود التكنولوجي سيدي عبد الله	214
1- الأثر الاقتصادي والاجتماعي	214
2- الإمكانيات وقدرات البنى التحتية للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله .	217
3- التمركز الإقليمي للتجمع التكنولوجي الصناعي .	220
المطلب الخامس : الأطراف الفاعلة للتجمع الصناعي التكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله	224
1- المؤسسات والميادين الفاعلة .	225
2- دور الدولة	226
3- الوكالة الوطنية لترقية وتطوير التجمعات التكنولوجية	228
4- الجماعات المحلية والجهوية .	229
5- القطاع الخاص وأهميته.	230
6- مؤسسات التكوين.	233
المطلب السادس: المعوقات، و الحلول والتحديات المستقبلية للتجمعات الصناعية في الجزائر	235
1- أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	235
2- المعوقات التسييرية للتجمعات الصناعية في الجزائر .	237
3- الحلول المقترحة .	238
4- التحديات المستقبلية .	240
5- النتيجة والآفاق .	242

6- التحليل العام .	243
خاتمة الفصل الثالث	244
الخاتمة العامة	

أولا : قـائـمـة الأشـكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند التوطين الصناعي	12
2-1	مدينة بيرين الإغريقية التي بناها الاسكندر الأكبر عام 330 ق. م	19
3-1	مدينة فيرنز (furnes) الرومانية لسنة 1590 م	21
4-1	مدينة القاهرة الفاطمية من 980- 1087م، نموذج للمدن الإسلامية في العصور الوسطى	22
5-1	مدينة لندن كنموذج لتضخم أحجام المدن بعد انتشار الصناعة	24
6-1	مدينة سالين دي شو – المصانع في قلب المدينة .	25
7-1	نظرية الموقع الصناعي لألفريد وبير	38
8-2	ربط العناقيد الصناعية المحلية بالعالم الخارجي	87
9-2	أنظمة التكامل في العنقود الصناعي	89
10-2	مرحلة تشكل العناقيد	95
11-2	توسع وتطور العنقود الصناعي	96
12-2	العنقود الصناعي المتكامل	97
13-2	دورة حياة الميزة التنافسية	123
14-2	مراحل المزايا التنافسية	126
15-2	ديناميكيات القيمة الإستراتيجية لعنصر الزمن	134
16-2	مصادر الميزة التنافسية	134
17-2	يوضح مختلف المحددات حسب Porter	144
18-2	يوضح النشطات بواسطة سلسلة القيمة لـ porter	146
19-2	العوامل الخمس التي قدمها Porter التي تحدد ربحية التنمية الصناعية.	154
20-2	الإستراتيجيات الثلاثة العامة للتنافس التي اقترحها Porter	160
21-3	النظام البيئي لسيلكون فالي	166
22-3	الهيكل التنظيمي للعنقود الصناعي التكنولوجي سيدي عبد الله	203
23-3	الأنشطة الخاصة بالعنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله .	219

25-3	الفاعلين في العنقود التكنولوجي لسيدي عبد الله	228

ثانيا : قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	مقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة	103
2-2	يوضح نطاق التنافس أو السوق .	125
3-2	العوامل المتحكمة في قوة الموردين والزبائن	154
4-3	حجم الاستمارات في الجزائر ما بين الفترة 2002- 2010	197
5-3	فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(1998-2010).	198
6-3	حجم الاستثمارات في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي	198
7-3	تقسيم المشاريع الأجنبية حسب النشاط الاقتصادي	199
8-3	تطور عدد المؤسسات والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2010	200
9-3	أهم الأهداف المسطرة	205
10-3	عروض العنقود في مجال الإبداع والابتكار	208
11-3	عرض التجمع التكنولوجي لحوافز جبائية ضريبية تتناسب لمستخدمي تكنولوجيات الإعلام والاتصال	210
12-3	المؤسسات الداعمة للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله	212
13-3	يوضح قطب الدعم المبرمج في التجمع التكنولوجي	214
14-3	يوضح مختلف المكونات وتخصصاتها للتجمع التكنولوجي	218
15-3	يوضح برنامج السكن الخاص بالتجمع الصناعي التكنولوجي	223

ثالثا: القوانين والمراسيم:

1- القانون رقم 08-02 المؤرخ 25 صفر 1423 الموافق لـ 8 مايو 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

2- المرسوم التنفيذي رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبدالله.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المراجع:

1- ايرول طايماز، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي" ، بحوث اقتصادية عربية، المجلد (23) ، 2002 .

2- جمال الدين محمد المرسي وآخرون،" التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية "، منهج تطبيقي- الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000 .

3- حران عبد القادر، " التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية "، رسالة ماجستير اقتصاد صناعي ،جامعة بسكرة 2011- 2012 .

4- عمر محمد عثمان صقر، " مدى تأثير رٌ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسيةٌ للاقتصاد المصري ،" المجلة العلميةٌ للبحوث والدراسات التجاريةٌ، كليةٌ التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 1997 .

5- الحجاوي عبد الله، " قاعدة بيانات الدوائية، الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية "، عمان، الأردن.

6- الخضيري محسن أحمد، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،

7- السكارنة بلال خلف، " إستراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء لشركات الاتصالات في الأردن"، رسالة دكتورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ،2005.

8- الشيخ فؤاد نجيب، " العلاقة بين نظم المعلومات والميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية"، دورية الإدارة العامة، المجلد 44 العدد 03، 2004 ،

9- الطراونة محمد، " الجودة الشاملة والقدرة التنافسية "، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 29 عدد 01 ، الأردن ، 2002 .

10- برني لطيفة، " دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية"، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2006/ 2007 ،

11- بلوناس عبد الله، بوزيدي لمجد،" طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة"، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف ، الجزائر ، 09 نوفمبر 2010 .

12- بني هاني، " استراتيجيات العمليات وأثرها على الميزة التنافسية "، رسالة الدكتورة، جامعة عمان العربية .

13- بوشناف عمار،" الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية(مصادرها، تنميتها، تطويرها) " ، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير، جامعة .الجزائر، الجزائر .

14- جمال الدين محمد المرسي وآخرون،" التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية" منهج تطبيقي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .

15- جمال حلاوة وعلي صالح، " مدخل إلى علم التنمية "، دار الشور للنشر، عمان الأردن، 2010 .

16- حساني رقية و خوني رابح: " الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول الرمقاولاتية: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010.

17- حسن علي هامان،" الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية، التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية) " ، المنظمة العربية للتنمية .الإدارية ، القاهرة 2006 .

18- حسين رحيم: " نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003.

19- د . زايري بلقاسم ، " العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، العدد السابع 2007 .

20- د . مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن.

21- د. طرشي محمد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،" العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، جامعة الشلف ،2015،

22- د. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1999/ 1998 .

23- د. هيكل ، " مهارة إدارة المشروعات الصغيرة "، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية ، 2003

24- علي السلمي ،" إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية "، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2001.

25- فريد النجار، " التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون " خيارات القرن 21" ، اريتريك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،1999،

26- فلاح حسن الحسيني،" الإدارة الإستراتيجية "، دار وائل ، ط 1، عمان ، الأردن ،2000 .

27- محمد عبد العزيز وآخرون، " قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

28- مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل عمان 2007.

29- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ، مصر، 1999 .

30- ناصر دادي عدون،" الإدارة والتخطيط الإستراتيجي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003 .

31- نبيل مرسي خليل،" الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، الدار الجامعية ، بيروت،1996.

32- أ.د .عيسى علي إبراهيم، أ.د .فتحي عبد العزيز أبو رامي،" جغرافية التنمية الصناعية والفضاء الجغرافي البيئي"، 2009، بيروت لبنان.

33- أحمد حسن إبراهيم،" المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق"، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 2000.

34- أحمد رشاد موسى،" اقتصاديات المشروع الصناعي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

35- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، " مفاهيم ونظم اقتصادية" ،ط1، دار وائل للنشر، عمان ، 2004 .

36- الدكتور حسين عمر، " التخطيط الاقتصادي"، دار المعارف مصر، 1967.

37- الدليمي خلف حسين،" التخطيط الحضري، أسس مفاهيم في نظريات التوطين الصناعي" ، دار الثقافة،عمان ، 2001.

38- أمين على محمد حسن ، " التغير القطاعي المكاني لخدمة الإيواء السياحي في مدينة عدن ..دراسة في جغرافية ، الخدمات "، كلية الآداب ، جامعة عدن ، 2004.

39- بشار يزيد الوليد، " التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2008.

40- بشير محمد التجاني،" مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم و توطين الصناعة" ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1972 .

41- بهيج شعبان، "جغرافية العالم الصناعية "،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ،1979،

42- توفيق إسماعيل ،" أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية" ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1997 .

43- توفيق إسماعيل ،" أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية" ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1981.

44- ثامر البكري ،" استراتيجيات التسويق" ، دار اليازوري ، عمان ، 2008 .

45- خالد عبد الرحيم الهيتي ،أكرم أحمد الطويل، جمال محمد النعيمي،" أساسيات التنظيم الصناعي" ، عمان، دار زهران للنشر،1997.

46- خير صفوح،" الجغرافية الصناعية، موضوعها ومناهجها وأهدافها"، كتاب مطبوع، دار الفكر، دمشق،2000.

47- خير، صفوح،" التنمية والتخطيط الإقليمي"، ط1، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2000.

48- د. كاظل كاظم بشير الكناني، " الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية "، دار الصفاء للنشر الطباعة والتوزيع 2008 عمان الأردن.

49- د. زيد النجار، " الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

50- د .عبد الله عطوي ،" جغرافيا المدن" .ج .2 د.ط، دار النهضة العربية .بيروت، لبنان، 2001.

51- د. نزيه أبو صالح و د. عبد الفتاح أبو بكر ، " الاقتصاد الهندسي" ، المطبعة الجديدة ، دمشق 1983 .

52- سامي عفيفي حاتم،" المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية"، الدار المصرية اللبنانية، 1997.

53- سعيد الحضري،" الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية"، دار النهضة المصرية، القاهرة ، 1999 .

54- صالح حسن، " إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى "، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1985.

55- صبحي فارس الهيتي،" التخطيط الحضري"، عمان، دار اليازوري العلمية للنشرو التوزيع،الأردن،2008.

56- مدحت القريشي، " التنمية الصناعية، نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر، الأردن ، 2007.

57- مدحت كاظم القريشي،" الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.

58- مدحت محمد العقاد،" مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت ، 1980،

59- مصطفى جليل إبراهيم، " آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق "،مجلة الديالي، العدد40، 2009.

60- مندور أحمد، رمضان أحمد، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية "، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

61- مندور أحمد، رمضان أحمد، " اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية، بيروت، 1999 .

62- محمد أزهر سعيد السماك، "اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى"،عمان ،دار زهران 1998 .

63- عبد الجبار حمد عبيد البهاني،" الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001 .

64- عبد الرحمان يسرى أحمد،" تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلاتها تمويلها"، الدار الجامعية، 1996.

65- عثمان كايد أبو صبيحة،" جغرافيا المدن الصناعية. " دار وائل للنشر، ط1، 2003 .

66- عجمية محمد عبد العزيز، الليثي، مجمد علي،" التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

67- على أحمد عتيقة وسميح مسعود،" النفط والمشروعات العربية المشتركة"، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص1988 .

68- فاضل مصطفى سليم، " كلفة النقل وتوطن الصناعات في إفريقيا الوسطى"، ط1، جامعة بغداد 1987.

69- فيليب جيجو، وآخرون، " الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية"، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005.

70- كامل كاظم بشير الكناني،" الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية"، دار صفاء ،للنشر و التوزيع، عمان،2008 .

71- د. فريد راغب النجار، "إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1999/ 1998.

72- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، " الإقليم و التخطيط الإقليمي"، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2001 .

73- محمد بومخلوف، " التوطن الصناعي في الفكر والممارسة"، دار الأمة الجزائر، 2000.

74- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني،" الإقليم و التخطيط الإقليمي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2006 .

2- الرسائل العلمية.

1- أحمد بلالي، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة و بيئتها الخارجية، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر ،2006 .

2- دينا جلال، الرأسمالية الصناعية الجديدة في مصر .دراسة نموذج العاشر من رمضان ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1996 .

3- سالم رشيد، اثر التلوث في البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع : التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

4- سملالي يحضرﻱه ، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورة دولة، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005 .

5- صالح حسين سعيد، توطين الصناعة وإستراتيجية التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية مع إشارة خاصة إلى المنطقة الغربية والجبيل وينبع، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000 .

6- ممدوح محمد مصطفى ، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر " دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد رسالة دكتورة منشورة ، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، 2004 .

7- حجاج عبد الرؤوف ،الميزة التنافسية الاقتصادية : مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة ،2006-2007.

8- زوينة ريال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في الجزائر ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، معهد .العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997 .

9- سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2004 .

10- سميحة فوزي ، المدارس الفكرية الرئيسية في نظرية التوطن الصناعي ، دراسة تطبيقية لتوطن منشآت الأسمدة الكيماوية في الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصاد، جامعة عنابة، 1999.

11- صديقي النعاس، أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة البليدة ، الجزائر ، جوان 2005.

12- طحطوح مسعود، أهمية التسويق في تعزيز الميزة تنافسية للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009/2008 .

13- وائل وجيه رضا البظ ،محددات إنشاء المدن الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2004.

14- يوسف محمد ياسر يوسف الساعد ، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2004.

15- يوسف محمد ياسر يوسف الساعد،دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة ، جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2001 .

16- لميس قاسم حمودي، اقتصاديات الموقع وتطبيقات ذلك في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2001،

3- المجلات

قائمة المراجع

1- أ.د – افتخار عبد الحميد النقاش ، غفران حاتم علوان الجبوري ، استخدام أسلوب التحليل العاملي وانحدار الحرف في تحديد سلم أولويات التنمية المكانية للقطاع الصناعي على مستوى المحافظات العراقية المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 34- 2012 .

2- حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02، 2003.

3- د . زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف – الجزائر العدد السابع 2007 ،

4- د. طرشي محمد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،" العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الشلف ،2015.

5- دمدوم كمال ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة – مجلة دراسات اقتصادية . العدد الثاني . 2000، الجزائر .

6- طالب عوض وراد ، المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية الأداء والآثار الاقتصادية و الأفاق المستقبلية.مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، عدد 04 ، 2010.

7- محمد الأمين بن عزة، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثاني ، جوان 2004،ص : 40.

8- محمد خيري ، توطين الصناعة و العمليات و العلاقات الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ،للمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنانية، العدد الثاني،مصر،ماي 1985 .

9- محمد خيري، توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية ، المجلة القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنانية، العدد الثاني، مصر، ماي 1985.

10- مصطفى جليل إبراهيم،آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق،مجلة الديالي، العدد40،2009 .

11- ناصر مراد. التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية.العدد46، 2009.

12- قوريش نصيرة ، أبعاد وتوجيهات إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05، 2008.

13- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، العدد 2012،3.

4- الملتقيات العلمية والمقلات :

1- الملتقى الدولي حول " تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية ، قراءات في التجربة الايطالية،جامعة، أم البواقي ،2008 .

2- بركات ربيعة، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 08/07/06 أفريل 2010.

3- صالحي الصالح، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008 ، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف .

4- قلش عبد الله مطاي عبد القادر، الأهمية التنافسية للمقاولة الصناعية وأثرها على المنافسة من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف 2010 .

5- مخفي أمين ، بن شني يوسف، دور الإستراتيجيات التنافسية في إنشاء ميزات تنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحرقات، الملتقي الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 09نوفمبر 2010 .

6- معموري صورية، الشيخ هجيرة، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقي الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 09 نوفمبر 2010.

7- نجوى عبد ا لصمد الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث – المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08- 09 مارس2005 .

8- حساني رقية و خوني رابح: " الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010.

9- كربالي بغداد، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، الجزائر، 22 ماي2002 .

10- عايدة الشاوي، التوطين الصناعي في الوطن العربي ، جامعة الدول العربي ة ، القاهرة ، دراسة مقدمة إلى ندوة التنسيق الصناعي في دمشق 25- 30 يناير 2006،

11- مجوبي خيرالدين ، سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج،17- 18 ماي 2010 ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

12- بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة مقاربة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 18أفريل 2010 معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج .

13- موسى بن منصور، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية برج

بوعريريج ، 17-18ماي 2010، ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

14- د محمد عدنان، دور الحكومة الداعم للتنافسية : حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002.

15- نسرين بركات، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط تونس 2000 .

16- المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، الكويت ، 2003.

17- النشاشبي كريم وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998 .

18- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، دورية سلسلة جسر التنمية العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .

19- مركز المعلومات ودعم القرار، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم : الإطار النظري، 2003.

20- محمد محمود الديب، وادي التكنولوجيا في شبه جزيرة سيناء، ندوة نحو خريطة جغرافية للمعمور المصري ،15- 17ابريل 1998، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

21- محمد عبد الحليم عمر، التموين عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ماي 2003 ، جامعة فرحة عباس سطيف .

22- صالح صالحي مصادر وأساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ماي 2003 ، جامعة فرحة عباس سطيف .

23- محمد الهواري،" القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل"، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل المنظم من طرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الدوحة 15-16 نوفمبر 2008 ، ص : 23- 24 .

24- د. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن

25- د . مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن .

26- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

ثانيا: الكتب والمراجع باللغة الفرنسية

1- A. Beacham & Louis.J. Williames **" Economics of Industrial Organization " 4th EditionSir Isaac Pitman & Sons Ltd**. 2005.

2- Belhedi : " **Les modèles de localisation des activités économiques**".2010.

3- BOUAYAD Anis, **stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD**, Paris, 2000.

4- Catalin Boja, **Clusters Models**, **Factors and Characteristics**, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, 2011 (July).

5- David Bell and Azzdie Haddaur , **City vision** , **Longman** .2000

6-David Smith " **Industrial Location : An Economic Geographical Analysis , JohnWiley & Sins Inc**. New York 2006 .

7- François Dugeny, **Clusters Mondiaux: Regards Croises Sur La Théorie Et La Réalité De Clusters**. Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'île De France. Paris.Cedex.2008.

8- François Dugeny, **Clusters Mondiaux: Regards Croises Sur La Théorie Et La Réalité De Clusters**. Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'île De France. Paris.Cedex.2008.

9- Gérard de Bernis, Industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale, 1966, pp 417-419

10- Jandir Ferrera De lima Géo économie et développement régional publibook , 2012.

11- Keith Chapman and David Walker, **Industrial Location(principles and policies), Basil Black well**, Oxford and Newyork 2002 .

12- Amor Belhedi : " **Les modèles de localisation des activités économiques**,2010

13-Gunther Maier, and Edward M. Bergman , **STATED PREFERENCES FOR TRANSPORT AMONG INDUSTRIAL CLUSTER FIRMS**, Vienna University of Economics and Business Administration , Vienna, Austria, 2006.

14-Jhingan .M.L, The economcs of development and planning, **Vrinda publications revised an enlarged edition**, 1999, pp 189 -197.

15-Keith Chapman and David Walker, Industrial Location(prin**ciples and policies), Basil Black well**, Oxford and Newyork,1987. p: 32 .

16- Kenneth D.George, **Industrial Organization**,**Competition**,Growth and Structural Change in Britian, London, George allen and unwin LTD,Oxford ,1972 ,

17-le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010.

18-Pierre Philippe Combre et autres : **économie géorgaphique(l'intégration des régions et des nations), édition Economica**, Paris 2006.

ثالثا: مواقع الانترنت

1- http://www.netvalley.com
2- http://www.netvalley.com
3- http://www.sidiabdalla.net
4- http://www.sidiabdalla.net
5- http://www.wanadoo.ma
6- http://www.wanadoo.ma
7- http//www.unece.org
7- http: //www.moroccokhabar.com
8- http:// www.Cluster-roseach,org
9-http://mlae.voila.net
10- http://uqu.edu.sa
11- http://www.cairn.info
12- http://www.cpas-egypt.com
13- http://www.dti.gov.uk/clusters.
14- http://www.onefd.edu.dz
15- http://www.sice.oas.org
16- http:// www.shatharat.net
17- http://www.algierscyberpark.com
18- http://www.Cluster-research.org
19-http://www.euromedina.org
20- http://www.magharebia.com
21- http://www.sidiabdalla.net

الملخص

تعالج هذه المذكرة إمكانيات والفرص التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الصناعية في الجزائر من خلال تطبيق الإستراتيجية المعروفة بالعناقيد الصناعية، وتطرح هذه الإشكالية مدى إمكانية استيعا ب هذه المؤسسات لهذا التنظيم وما هي إمكانيات المؤسسات وقدراتها التنظيمية والبشرية والمالية والبيئية على الاستفادة من مزايا العناقيد الصناعية، ولقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي شملت العناقيد الصناعية أو التجمعات الصناعية التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن السيمة التي تغلب على العناقيد الصناعية في الجزائر أن هذه الأخيرة نشئت بصفة عفوية دون دراسة أو تخطيط ممنهج(توطين بشكل منتظم) من أصحاب القرار، كذلك نقص الكفاءات و غياب آلية الدعم والتحفيز بما فيها الدعم المالي للمؤسسات الصناعية ومرافقتها للوصول لأفضل النتائج.

Le résumé :

Le mémoire a pour objet les possibilités et les opportunités dont peuvent bénéficier les entreprises industrielles à travers l'application d'une stratégie connue sous le nom de groupement industriels.

la problématique concerne la possibilité de ces entreprises de concevoir cette organisation et quelles sont ses possibilités et ses compétences organisationnelles , humaines , financières et environnementales afin de bénéficier des avantages des groupements industriels .

les résultats d'une étude pratique, qui a touché les groupement industriels et technologiques à Sidi AbdelAllah à Alger , ont démontrés que le caractéristique dominant de ces groupements en Algérie est sa création arbitraire sans étude ni planification méthodique (domiciliation organisée) par les décideurs ainsi que le manque des compétences et l'absence de soutien et motivation dont l'aide financière accordée aux entreprises industrielles en l'accompagnant pour réaliser de meilleurs résultats .

Anglais :

The present dissertation has as an object the possibilities and opportunities that may benefit the industrial companies in Algeria from them through an application of a strategy known by industrial clusters .

The problematic concerns the eventual possibilities to conceive this organization as well as the possibilities of the companies and their organizational , financial , human and environmental capacities to benefit from the industrial clusters advantages .

The results of a practical study on technological and industrial clusters in Sidi AbdelAllah à Algiers , show that the dominant characteristics of the industrial clusters in Algeria is their arbitrary creation without any study or a methodological planning (organized domiciliation) by the decision makers .Furthermore , the competences lack and the absence of motivation and help mechanism such as financial help given to the industrial companies in order to achieve the best results .